الأمم المتحدة

A/63/PV.12

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٢**

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

خطاب يلقيه السيد لورنس غنزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحب السيد لورنس غنزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد لورنس غنزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غنزي (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم بالإجماع لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وإنني لواثق بأنكم، بفضل خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية، ستديرون دفة هذه الدورة نحو خاتمة موفقة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد كريم، رئيس الجمعية في دورتها الثانية والستين، على ما تحلى به من روح الزعامة والتفاني في توجيهه المتروي لنا أثناء مدة رئاسته.

الأمن الإنساني وكرامة كل رجل وامرأة يتطلبان منا أن نواصل المناقشة من أجل بناء توافق في الآراء حول مبدأ المسؤولية عن الحماية، لا سيما في ما يتصل بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، حسبما اتفق عليه اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. ولئن كنا نسلّم بحساسية المسألة، فإن مالطة تتفق مع الأمين العام بأننا يلزمنا أن ننتقل من الإعلانات بالالتزام إلى الممارسة والتنفيذ.

وبالمثل، يجب أن تظل الحرب على الإرهاب متصدرة جدول أعمالنا. ويتعين علينا ألا نتهاون. ويجب علينا أن نتوخى اليقظة دائما وأن نكون على استعداد لاتخاذ إجراءات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جماعية عملية بشأن مسائل تتسم بكونها مرهقة ومعقدة وحساسة من الناحية السياسية. الإرهاب لا حدود له، وأعمال الإرهاب الدنيئة يمكن أن تطال أي مكان، في أي وقت، في البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، وإن الضحايا الأبرياء هم الذين يدفعون ثمن هذه الهجمات الإرهابية الشرسة، مثل الهجمة التي ارتكبت في باكستان في الأسبوع الماضي، هجمات تقوض حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد وللمجتمع ذاته.

مالطة، بصفتها دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية، تؤمن بأن العمل الذي اضطلعت به المحكمة حتى الآن جدير بالثناء ويستحق منا تعاونا والتزاما متواصلين من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

مالطة ترى أن مواصلة تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين في الصراع المسلح ومواصلة ارتكاب أعمال شائنة خطيرة أخرى ضدهم تستحق أشد إدانة منا. وفي هذا الصدد نرحب بالنشاط المستمر للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع المسلح، وكذلك بالعمل الباهر الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، السيدة كوماراسوامي.

حماية الإنسان تنطوي على المسؤولية عن حماية البيئة. وإحدى المسائل التي وصفت بأنها تمثل تحديا مصيريا في عصرنا، ووصفت أيضا بأنها المسألة السباقة في المناقشة التي أجريت أثناء الدورة الثانية والستين، هي التغير المناخي.

في كانون الأول/ديسمبر المقبل سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الجمعية، بناء على اقتراح من مالطة، القرار ٥٣/٤٣ المعنون ”حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة“، الذي سلّمت الجمعية في الفقرة ١ من منطوقه بأن ”تغير المناخ مصدر قلق مشترك للبشرية“. ومالطة فخورة بأن المقترح الأصيل الواعد ذاك، الذي أُطلق في عام ١٩٨٨، قد حظي بدعم كوني، مما أفضى في النهاية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وإلى بروتوكول كيوتو.

وحقيقة أن الجمعية قد اجتمعت في وقت سابق من هذا العام، عقب مناقشات في أفرقة رفيعة المستوى، لإجراء مناقشة مواضيعية عن ”معالجة تغير المناخ: الأمم المتحدة والعالم في مواجهة تغير المناخ“، إنما تعطي المصداقية المستمرة والسلطة لإرادة الأغلبية الساحقة من الدول حتى تتجاوب على وجه السرعة مع تغير المناخ.

والعملية التي استُهلت في مؤتمر بالي في العام الماضي أسست خريطة طريق واضحة بهدف الموافقة على اتفاق جديد متعدد الأطراف لما بعد عام ٢٠١٢ يكون شاملا ومتماسكا وفعالا – اتفاق نأمل التوصل إليه في موعد أقصاه عام ٢٠٠٩، بغية تفادي أي فجوة في التنفيذ.

ومالطة تكرر اعتقادها بأن علينا واجبا مشتركا ومسؤولية جماعية عن دعم الإجراءات الطموحة العاجلة المتخذة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، ليتسنى في السنوات المقبلة هذه وقف وعكس تراكم غازات الدفيئة، التي تتسبب في تغير مناخي ضار. وإن ضعف الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدي أمام الوطأة السلبية لتغير المناخ يحتاج إلى توكيد.

ولأسباب بديهية ما زالت مالطة توجه جهودها نحو جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وتعاون.

ونرحب ونعترف بالتطورات الهامة في مسألة قبرص؛ وبالحماس المتجدد في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية؛ وبالمفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، بوساطة تركية؛ وبتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان؛ وبالعلاقات المحسنة بين لبنان وسوريا.

منذ لقائنا هنا في العام الماضي حدثت تطورات هامة في المفاوضات الهادفة إلى تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية. فمؤتمر أنابوليس، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، جدد الأمل فيما يتعلق بحل هذه المسألة رغم الصورة القاتمة للمستقبل التي كانت سائدة. ومالطة تشعر بأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بلا استثناء، أن تواصل دعم الأمين العام في هذا المسعى، إلى جانب المجموعة الرباعية، لحسم مسألة اللاجئين الفلسطينيين ومسألة الوضع الدائم للقدس، فضلا عن المسائل الهامة الأخرى – مسائل المستوطنات والحدود والمياه والأمن.

مؤتمر باريس الدولي للمانحين لمنفعة الدولة الفلسطينية، والبدء الرسمي للمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وسلسلة الاجتماعات التي عقدت بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس أعطت مجتمعة أفضل تعبير عن الجهود المبذولة لحسم كل المسائل المعلقة، بما فيها كل المسائل الصميمية بلا استثناء.

قيام مالطة باستضافة اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام، وزيارة الرئيس محمود عباس لمالطة في تموز/يوليه، التي جاءت بعد فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر، جاء في مرحلة هامة – بل حاسمة – في الجهود الجارية لتنفيذ خريطة الطريق والالتزامات المدرجة فيها، فضلا عن الواجبات المترتبة على الحل الدائم القائم على مبدأ الدولتين. وسنواصل تقديم دعمنا لكل المبادرات التي تجلب السلام الدائم للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني كليهما.

ونرحب بكل المبادرات التي تؤسس لعروة وثقى بين البلدان الأوروبية وبلدان البحر الأبيض المتوسط. ومن الأمثلة على تلك المبادرات الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط التي يقع مقرها في مالطة، والتي تهدف إلى الجمع بين كل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط على قدم المساواة لدراسة المسائل واتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام المباشر لبلدان المنطقة.

من التطورات المهمة في الشراكة الأوروبية – المتوسطية كان الإعلان في تموز/يوليه الماضي، بمبادرة من رئيس فرنسا ساركوزي، عما أصبح يعرف الآن بالاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط ضمن عملية برشلونة. ومالطة تؤمن بأن هذه المبادرة ستشكل معلما هاما على طريق جهودنا الجماعية للنهوض بالأمن والرخاء في المنطقة الأوروبية – المتوسطية، مما يعود بفائدة متساوية على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاء البحر الأبيض المتوسط. ومالطة تتطلع إلى العمل بروح بناءة مع أعضاء الاتحاد الآخرين لمعالجة بعض من المشاكل التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك على وجه التحديد، التنمية والأمن الغذائي وتوفير المياه والطاقة.

وفي معرض إشارتي إلى هذه المشاكل لا بد لي من أن أسلط الضوء على زيادة لا مثيل لها في تدفق المهاجرين غير العاديين الذين ظلوا يصلون إلى مالطة، من القارة الأفريقية بالدرجة الأولى. إن مالطة تدرك جيدا مسؤوليتها في هذا المجال. لكن من الصعوبة البالغة لنا، حسبما تم تسليط الضوء عليه في مناسبات كثيرة، أن نواصل تحمل هذا العبء، الذي يتفاوت تفاوتا صارخا مع حجم البلد وعدد سكانه.

هذا هو السبب في أن مالطة طلبت المساعدة باستمرار في التصدي لهذه المشكلة على أساس مبدأي التضامن وتشاطر المسؤولية من قبل أوروبا والبلدان الأخرى، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومالطة تعرب عن امتنانها للبلدان التي هبت إلى مساعدتنا على تجاوز هذه الظاهرة. مع ذلك، ثمة عمل أكثر بكثير

ينبغي لنا جميعا أن نقوم به، بما في ذلك بلدان المنشأ وبلدان العبور.

أفريقيا ما زالت تضع أمامنا تحديا منيعا. وهو تحد لا للبلدان الأفريقية فحسب، وإنما للمجتمع الدولي بأسره. ولئن كانت مالطة تلاحظ مع الارتياح قصص النجاح في تخفيض الفقر، فإنها تظل منشغلة البال كثيرا حول كون التقدم في أفريقيا ما زال متخلفا عن الركب. ويقع على عاتقنا واجب تحسين الجهود التي تساعد البلدان الأفريقية على بلوغ أهدافها المشروعة في التنمية المستدامة.

لقد تم الاعتراف بوجود عدد من السمات المتشاطرة بين الأهداف الإنمائية للألفية وحماية حقوق الإنسان التي تتطلب منا اهتماما دائما. فالظواهر الحديثة من قبيل تغير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية والتقلبات المالية الدولية تفرض عقبات إضافية في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية. وإن استئصال الفقر وتحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يعتبرا من أولويات عصرنا التي يجب معالجتها بطريقة متعددة الأبعاد، سواء من خلال عملية صنع القرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي أو من خلال العوامل الاجتماعية والبيئية المتعلقة بواجهات مختلفة، مثل الثقافة والمساواة الجنسانية والجغرافيا والمناخ والطاقة.

مالطة تؤمن بقوة بأن التعهد المقطوع في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما زال الهدف الذي يلقي بظلالها على جدول أعمالنا العالمي كله. وبالإضافة إلى كون مالطة أحد الموقعين على النداء إلى العمل الذي وجهه رئيس الوزراء غوردن براون، فإنها تعمل بهمة أيضا من أجل بلوغ مؤشراتها المستهدفة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي حددها الاتحاد الأوروبي.

الأمم المتحدة تمر بحقبة مثيرة ولكنها حافلة بالتحديات. وتحت القيادة المقتدرة للأمين العام، أصبح السعي إلى منظمة منشطة من جديد وقادرة على توفير أساس متين لكامل عضويتها للتطلع إلى المستقبل بهمة وعزيمة مسعى أقرته الدول الأعضاء وقبلت به.

أثناء الدورة الثانية والستين واصلت الدول الأعضاء النظر في سلسلة من المسائل البالغة الأهمية في عملية إصلاح منظمتنا، بما في ذلك الدفع قدما بالتماسك على نطاق المنظومة، واستعراض كل الولايات الصادرة بموجب قرارات للجمعية العامة، والممارسات الإدارية، وبعث الحيوية في الجمعية العامة، وجعل التمثيل في مجلس الأمن أكثر إنصافا.

إننا جميعا نقدر ما يتطلبه تحوّل الأمم المتحدة إلى منظمة قوية من عزيمة وإيمان منا جميعا بأن تضافر جهود كل الدول الأعضاء هو وحده الذي سيجعل تحقيقه ممكنا. إن إصلاح الأمم المتحدة ممارسة متطورة لا تتطلب منا التفهم فحسب، وإنما أيضا التضامن والشراكة التي يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن ننخرط فيها للتغلب على التحديات الجديدة والتحديات الناشئة حديثا التي يواجهها الجنس البشري.

في غضون بضعة أسابيع ستحتفل الدول الأعضاء بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد مرت ٦٠ سنة على ذلك اليوم التاريخي في عام ١٩٤٨، ستة عقود شهدت اضطرابات سياسية والاقتصادية واجتماعية كبيرة في حياة الناس. وطيلة هذه السنوات ازدادت أسرة الأمم هذه بأربعة أضعاف، زيادة جلبت معها جماعة متنوعة من البلدان الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، ولكن بهدف واحد وحيد هو التمسك بالمقدمة المنطقية للإعلان العالمي وهي: ”يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق“.

وهذه الذكرى السنوية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ستتيح لنا فرصة لإعادة تكريس أنفسنا

للتعهدات والالتزامات التي قطعناها عندما أصبحنا أعضاء في هذه المنظمة. وبإعادة الالتزام تلك أتعهد رسميا اليوم بصفتي رئيس وزراء مالطة وبالنيابة عن شعب مالطة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد لورنس غنزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

خطاب السيد ديريك سيكوا، رئيس وزراء جزر سليمان

الرئيس (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطُحب السيد ديريك سيكوا، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد ديريك سيكوا، رئيس وزراء جزر سليمان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيكوا (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، سيدي، اسمحوا لي أن أقدم لكم التهانئ الحارة المخلصة لجزر سليمان بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وإنني لعلى ثقة بأنكم، بفضل خبرتكم الواسعة وزعامتكم المقتدرة، ستديرون دفة هذه الدورة نحو نتيجة مثمرة. ويمكن أن تطمئنوا إلى دعم جزر سليمان الذي لا يني وتعاونها معكم أثناء مدة توليكم المنصب.

ومن خلالكم أود أن أعرب عن التقدير للعمل الطيب الذي أنجزه سلفكم، السيد سرجيان كريم، الذي أبدى قيادة عظيمة بشأن مسائل تحظى بالاهتمام على صعيد الكرة الأرضية، لا سيما تغير المناخ، والتمويل من أجل التنمية، وإصلاح الأمم المتحدة، والأهداف الإنمائية للألفية.

وفدي يسعده أن يراكم، السيد الرئيس، تنبرون مباشرة إلى معالجة مسائل مهمة، وتترأسون الحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية مع وصولنا إلى منتصف المدة للوفاء بالتزاماتنا المحددة بآجال زمنية. ومن سوء الحظ أن بلدانا كثيرة، بما فيها بلدي، حادت عن المسار من ناحية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفدي يتمنى أيضا الانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن امتنانه وتقديره لأميننا العام، السيد بان كي مون، الذي عمل بكد واجتهاد من أجل حماية وحفظ مبادئ ومقاصد الميثاق أثناء السنة الأولى من توليه المنصب. نتمنى له الخير في اضطلاعه بالعمل الطيب الذي بدأه – لا سيما الإحاطات الإعلامية التي يوافي العضوية بها بانتظام، وإخضاع مكتبه للمحاسبة وتوخيه الشفافية في الاضطلاع بأنشطته.

هذا العام تشهد مؤسستنا المتعددة الأطراف عودة إلى أحداث تاريخية وتواجه تحديا نابعا من النظام الدولي المتغير. فالأحادية والمواقف المتغيرة من جانب الدول الكبرى تسفر عن نظام عالمي جديد. ويقترن فتح جبهات جديدة في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية بالصراعات الدائرة في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا. وإن سباق التسلح، في المقام الأول، لم يعد تهديدا، بل أصبح واقعا ملموسا.

الاختلالات الهيكلية في البنيان المالي الدولي فضحت عجز الأسواق الكبرى في البلدان المتقدمة النمو عن الاستجابة لتقلبات النظام المالي الدولي، مما أفضى إلى تدخلات حكومية. ويبدو أن اقتصاد العالم أصبح الآن أكثر تقلبا وأكثر إجحافا. فالنتائج بالنسبة للاقتصادات الصغيرة المفتوحة بلغت درجة الكارثة. ومن هنا يتعين علينا أن

نتوخى الحذر في استخدام نهج تحرر الأسواق وأن نسلم بمحدوديته.

إن ارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة يتسبب في زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي في كل أنحاء العالم اليوم. وهذا يدل على تعقد وضعف النظام الدولي. ويبرز التوزيع غير المتكافئ للثروة الذي ما زال يعصف بالبلدان النامية، مولدا انعدام الاستقرار في كل أرجاء العالم. وهذا لن يتسنى تصحيحه إلا بنظام للتبادل التجاري مفتوح وخاضع للقواعد وغير تمييزي ومنصف.

علاوة على ذلك، ما زالت المضاربة في الأسواق والإعانات الزراعية تفرض مخاطر كبيرة على الاقتصاد العالمي. وإن فشل جولة الدوحة التي عقدت مؤخرا يثير انشغال وفدي، لأنه يؤدي إلى مزيد من تهميش الاقتصادات الصغيرة وإبعادها عن العولمة. وإن مسألة الأزمة الغذائية تستحق منا النظر الآني المتسم بأكبر قدر من الجدية فيها أثناء هذه الدورة.

ووفدي يأسف أسفا شديدا من أن خطة عمل الأمم المتحدة الشاملة الخاصة بالأزمة الغذائية، التي نوقشت مؤخرا، لم تخصص لها الموارد المطلوبة. لذا سيتعين على البلدان إيجاد مواردها الذاتية وتخصيصها للحلول. ولهذا الغرض بدأت جزر سليمان العمل على وضع حلول قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل. ويجري تشجيع السكان على أكل الأغذية المنتجة محليا والإقدام على مشاريع زراعة الأرز المملوكة من قبل المجتمع المحلي. وجزر سليمان يحدوها الأمل في زيادة تعزيز علاقاتها مع البلدان المنتجة للأرز. وإن حكومتي تثني على جمهورية الصين في تايوان على مساعدتها لمشاريع زراعة الأرز في جزر سليمان.

الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد والأغذية المستوردة يعمل على عكس مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية، المحققة بشق الأنفس أثناء العقود الأخيرة. وجزر سليمان ليست استثناء. لذا، أصبحت الطاقة النظيفة لتشغيل محرك الاقتصاد العالمي الطريق المفضل للمضي قدما. وفي هذا المضمار نتطلع إلى كل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب من أجل الحلول. وأود أن أعرب عن الشكر لجمهورية الصين في تايوان وتركيا وإيطاليا والنمسا على تقديمها برامج المجتمع المحلي للطاقة المتجددة. هذا التعاون يحافظ على الطابع الذي لا يمكن الاستغناء عنه لمؤسستنا النبيلة، ويترجم إلى إجراءات عملية سياسة الكهربة الريفية لجزر سليمان التي أوصلت الكهرباء بأسعار زهيدة لـ ٨٠ في المائة من سكانها في المناطق الريفية.

وبدأنا نستكشف أيضا ترتيبات شراء بالجملة مع فنزويلا، باستخدام نموذج ترتيبات ”بترو كاريب“. ويحدونا الأمل أن يوفر ذلك لجزر سليمان فرصة لالتقاط الأنفاس، بعد أن صرفنا ثلث ميزانيتنا الوطنية على الوقود وحده.

تغير المناخ والكوارث الطبيعية ما زالت مصدرا للشعور بالقلق وهي تلقي بظلال قاتمة على مستقبل البشرية وعلى بقائها على قيد الحياة، خاصة بالنسبة إلى الـ ٥٠ مليون نسمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن ضخامة تغير المناخ خرجت عن نطاق القدرة الحالية لمنظومة الأمم المتحدة. إن مؤسستنا المتعددة الأطراف موفقة في توفير الدعم التقني والبيانات التحليلية لكنها أقل توفيقا بالنسبة إلى الأنشطة المباشرة في الميدان. وإن المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية تسير في نفس الاتجاه، تاركة البلدان تدرأ عن نفسها عواقب الزمن. وجزر سليمان يحدوها الأمل أن يجري تعزيز الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية بالأمانة العامة ليتسنى لها أن تنسق بفعالية تنفيذ هدف تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

اليوم يشيع بالفعل داخل جزر سليمان نمط تحرك بالنزوح المطرد للسكان الأصليين من جزر أجدادهم المنخفضة إلى الجزر الأكبر بالاقتران بالارتفاعات في مستوى سطح البحر. وقد فرض هذا ضغطا شديدا على التنوع الهش لنظام الاستخدام الدوري للأرض، متسببا في احتكاك بين الجماعات الطائفية. إن تغير المناخ بالنسبة إلى جزر سليمان يتصل بمسائل التنمية المستدامة والأمن والفقر – وكلها مترابطة. إنه يتصل بحفظ غاباتنا، وببرامج إعادة التحريج وبتوفير الفرص الرؤوفة بالبيئة لأصحاب الموارد في مناطقنا الريفية.

واستنادا إلى ذلك شرعت جزر سليمان في برنامج طموح للتقليل من قطع الأشجار، رغم أن تصدير الخشب يشكل مصدر الدخل الرئيسي للبلد. وقد خصصت حكومتي أموالا لبرامج إعادة التحريج وإعادة زراعة الغابات على مستوى المجتمع المحلي. ويحدونا الأمل أن تسد الزراعة والسياحة ومصايد الأسماك، بمرور الزمن، فراغ الحراجة ضمن اقتصاد البلد، وأن يصبح الحصاد المستدام للغابات النمط السائد.

الزيادة في تواتر وشدة الكوارث الطبيعية يذكرنا بأنه ما من بلد سينجو من عواقبها. وجزر سليمان ما زالت في مرحلة الانتعاش من تسونامي العام الماضي. وإننا نشاطر ألم وعذاب حكومتي وشعبي ميانمار وجمهورية الصين الشعبية، اللتين ضربهما الإعصار نارغيس والزلزال على التوالي.

وفي وقت أقرب، أعطت الأعاصير الثلاثة التي عصفت بأقراننا سكنة الجزر الكاريبية برهانا على تعرضنا الجماعي للكوارث الطبيعية.

ويأمل وفدي أن تنبثق عن خطة عمل بالي نتيجة تنم عن التزام أكبر.

وتلاحظ جزر سليمان أيضا مع القلق انتشار الآليات المالية لتغير المناخ خارج نطاق العملية المتعددة الأطراف. وهذا مرة أخرى سيضع أضعف البلدان – الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموا – في وضع غير مؤات. تغير المناخ بالنسبة إلينا يتطلب موارد جديدة وموارد إضافية. وإن الاستفادة من ”مرفق التكيف“، والأموال المخصصة للتخفيف من العواقب، ونقل التكنولوجيا تكمن كلها في صميم الحلول اللازمة للتصدي لتحديات تغير المناخ.

وعلى ضوء ذلك تعلن جزر سليمان تأييدها التام للإعلان الذي أصدره تحالف الدول الجزرية الصغيرة حول المسألة وكذلك لإعلان نيوي عن تغير المناخ الذي أصدره زعماء محفل جزر المحيط الهادئ. وإننا نناشد عضوية الأمم المتحدة أن تدعم مشروع القرار المعني بتغير المناخ والأمن.

وحول مسألة الإرهاب، يراود جزر سليمان القلق من الافتقار إلى التقدم في وضع مسودة الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وإن غياب تعريف قانوني للإرهاب يخلق فجوة في حربنا الشاملة على الإرهاب. إننا ندين الإرهاب بكل أشكاله وتجلياته. ونحث المجتمع الدولي على استئصال الشرور التي تولد الإرهاب. وإن حربنا على الإرهاب يجب أن تتسم بالمسؤولية والروح الإنسانية.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهانئي المخلصة لبعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان (البعثة الإقليمية). إن حكومة جزر سليمان وشعبها يثمنان الشراكة مع البعثة الإقليمية، وأشكر كل بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ المشتركة على مساهمتها والتزامها المتواصل. إن البعثة الإقليمية ما زالت تتمتع بالدعم الشعبي لأنها تتيح فرصة فريدة وبيئة تمكينية لإعادة بناء جزر سليمان. وقد قامت حكومتي، ائتلاف الوحدة الوطنية والنهضة الريفية، منذ توليها زمام السلطة قبل تسعة أشهر، بتعريف علاقتها مع البعثة الإقليمية ومع منتدى المحيط الهادئ من خلال

التشاور والحوار. ويجري القيام بذلك عن طريق عمليات إقليمية ووطنية.

عما قريب ستشرع جزر سليمان والبعثة الإقليمية في مفاوضات على إطار مقترح لشراكة بين الحكومة والبعثة الإقليمية يصبح أساس التعاون المستقبلي. وإن المبادئ التوجيهية للإطار تتمثل في أنه يجب أن يكون الناس محوره، وأن تكون ملكيته ووجهته وطنيتين، وأن يتمشى مع أولويات وسياسات الحكومة. وهذا يجب أن يضمن استدامته ونجاحه الطويل الأمد.

ومن ناحية أخرى فوض برلماننا الوطني لجنته المعنية بالعلاقات الخارجية بأن تستعرض العلاقة مع البعثة الإقليمية. ويتوقع أن ترفع اللجنة تقريرا عن استنتاجاتها إلى البرلمان في العام القادم.

جزر سليمان تعكف الآن على تشكيل مفوضية الحقيقة والمصالحة، المصممة على نموذج تجربة جنوب أفريقيا، لدراسة تجربة حالة الصدمة التي عاشها الناس أثناء السنوات الثلاث من الصراع الطائفي. ويحدونا الأمل أن تفلح العملية في بناء الثقة والطمأنينة والوحدة فيما بين مختلف المجتمعات التقليدية في جزر سليمان.

أكثر من ٨٠ في المائة من موارد البلد وأراضيه تخضع لملكية تقليدية. وفي الشهر الماضي أقر البرلمان الوطني لجزر سليمان قانون المعاملات المأمونة، الذي سيحوّل الأصول التقليدية إلى أصول يمكن استخدامها في المعاملات المصرفية للسماح بمزيد من الاستثمار في القطاع غير الرسمي. كما تنظر جزر سليمان في طرح قانون يعنى بنزاهة الأحزاب السياسية بقصد التشجيع على الاستقرار الوطني ورعاية ديمقراطيتها المتنامية.

أما بالنسبة إلى مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا كدولة جزرية نامية صغيرة مدرجة بين البلدان الأقل نموا، نجد أن الكثير من إنجازاتنا مرهونة بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة على كل المستويات. إن جزر سليمان واحدة من أعلى البلدان المتلقية للمعونة الأجنبية. وهذا لسوء الحظ تسبب في إرهاق وازدحام فضاء سياستنا الوطنية لتعزيز وصيانة علاقات طيبة مع كل المانحين. ومن ناحية أخرى، ترحب الحكومة بالتوجهات الجديدة للمانحين غير التقليديين نحو توفير مساعدة مباشرة باستخدام الأطر المؤسسة الوطنية القائمة. إن هذا يقوي الإدارة الحكومية والديمقراطية، حسبما نص عليه إعلان باريس، مما يسمح للدولة بأن تزيد من شرعيتها وتفتح قنوات الاتصال مع سكانها بطريقة مجدية أكثر.

وما زال وفدي يشعر بالقلق من أن معظم المناقشة حول الأهداف الإنمائية للألفية يركز على الالتزامات الاجتماعية، من المسائل الصحية إلى المسائل الجنسانية ومن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى التعليم، في حين أن المسائل الاقتصادية لا تحظى بالاهتمام، مما يضع البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من الشباب والعاطلين عن العمل في وضع صعب ضعيف. وإننا نعتبر هذه الفجوة قنبلة موقوتة ستنفجر وتفتح الباب أمام مزيد من الاضطرابات في المستقبل إذا ظلت مهملة.

تعليم شبابنا هو طريق المستقبل. لذا نعرب عن امتناننا للبلدان التي تواصل تدريب شبابنا. وهذا العام عرض علينا شريك جديد، كوبا، فرصا تدريبية في ميدان الطب لأكثر من ٦٠ طالبا. وجزر سليمان ستبذل كل ما في وسعها لاستغلال هذه الفرص التدريبية.

ضمن منطقتنا الفرعية، منطقة المحيط الهادئ، افتتحت ”مجموعة رأس الحربة الميلانيزية“، بعد ما يقرب من ٢٠ سنة من وجودها غير الرسمي، أمانة في فانواتو. وهذا سيعزز العلاقات بين بلدان المنطقة الفرعية وجيرانها

في المنطقة الأوسع، بموازاة عملنا من أجل تحقيق مطامحنا الإنمائية الجماعية.

لم تبق لدينا سوى ثمانية أشهر لتسجيل بيانات جرفنا القاري، عملا بمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وإننا نعكف على ذلك بكد واجتهاد، بعد أن بدأنا منذ أربعة أشهر فحسب في الاستفادة من شعبة شؤون المحيطات والصندوق الاستئماني لقانون البحار. وترحب جزر سليمان بالقرار الحديث للاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في الاتفاقية بالاعتراف بالقيود التقنية والقيود على الموارد التي يواجهها كثير من البلدان النامية في الوفاء بالأجل الزمني المطلوب، وهو أيار/مايو ٢٠٠٩. لقد عقدنا العزم على مواصلة العمل على هذه المسألة المهمة، التي ستحدد مجددا مياهنا الإقليمية.

أنتقل إلى مسائل التنمية المستدامة. إن بلدان المحيط الهادئ، كونها تقع في أكبر محيط في الكرة الأرضية، عاشت دائما بالاعتماد على المحيط في كسب معيشتها وديمومتها الاقتصادية. وهذا دفع ببلدان معينة في المحيط الهادئ، بما فيها جزر سليمان، إلى طرح مبادرة ترتيبات الإدارة المستدامة لحماية أرصدتنا من صغار سمك التونة عن طريق غلق الجيوب في أعالي البحار المجاورة للمناطق الاقتصادية الخالصة لكل من دولنا.

إن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر إجراؤه في وقت لاحق من هذا العام، ينبغي أن يشجع على النمو العالمي وعلى دعم إنمائي دولي أفضل، خاصة للبلدان الأقل نموا التي تظل على هامش النظام الدولي. وترجو جزر سليمان أن يؤدي الاستعراض إلى بعث الحيوية من جديد في عمليات وإدارات مؤسسات بريتون وودز، حتى تصبح أفضل استجابة للطابع المتغير للنظام المالي الدولي وجزءا فعالا من النظام المتعدد الأطراف.

وبصفة جزر سليمان بلدا من أقل البلدان نموا، فإنها تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في عام ٢٠١٠، مما يتيح فرصة لمواجهة التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا. وينضم وفدي إلى البلدان النامية الأخرى في التطلع إلى قيادتكم، السيد الرئيس، في العمل أثناء هذه الدورة بشأن طرائق عمل المؤتمر.

وحول مسألة إشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة، تؤمن جزر سليمان بأن منظمتنا يجب أن تؤدي دورا بارزا في التأثير على ديناميات النظام الدولي وبلورتها. وهذا لن يتسنى تحقيقه إلا بزيادة شرعية منظمتنا المرموقة عن طريق المشاركة الأوسع لعضويتها. وهذا يعني أن تقوية الجمعية العامة حاسمة الأهمية. وإن كفالة أن تكون الأمانة العاملة ممثلة للعضوية أمر لا بد منه.

كما ننادي بأن تبذل الأمانة العامة محاولة مخلصة للقيام بحملة شاملة للتوظيف، لا سيما بين الأمم التي ما زالت ناقصة التمثيل في المنظمة. وهذا يمكن تحقيقه عن طريق إجراء امتحانات التوظيف التنافسية سنويا في كل بلد. وتعرب جزر سليمان عن امتنانها لإجراء امتحان التوظيف مؤخرا في هنيارا، وتود أن ترى الامتحانات تُجرى سنويا.

وحول مسألة التماسك على نطاق المنظومة، تلاحظ جزر سليمان وضع ترتيبات المكتب المشترك، قبل خمسة أشهر، بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبما أن لدينا أحد أكبر البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ الفرعية، فإننا نلاحظ مع القلق أن أكثر من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من البرامج تصرف على الخدمات الاستشارية، مما يجعل علاقات البلد — الأمم المتحدة بعيدة.

وفي هذا الصدد يرحب وفدي بتعيين نائب يقيم في البلد للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أننا نجدد مناشدتنا بتعيين ممثل مقيم كامل الصلاحيات في البلد.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن يراوغ المنظمة. وهو يشبه عملية لم تبدأ قط ويستغرق إنهاؤها أطول وقت. وقد حددنا بمرور الأعوام عناصر لإجراء المفاوضات، غير أننا لا نزال نحجم عن الانتقال إلى المفاوضات الحكومية الدولية. وأنا على اقتناع بأنكم ستوفرون لنا القيادة، سيدي الرئيس، وستعملون جاهدين على تيسير عملية حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، تؤكد جزر سليمان مجددا دعمها لترشيح اليابان والبرازيل والهند لشغل مقاعد أعضاء دائمين في مجلس الأمن بعد زيادة عضويته.

وفي ما يتعلق بمسألة تايوان، تهنئ جزر سليمان حكومة وشعب تايوان على النجاح في إجراء انتخاب حر ونزيه للرئيس ما ينغ جيو في آذار/مارس من هذا العام. ويثني وفد بلدي على ما أبدته تايوان من حسن نية في تهيئة بيئة تسودها الثقة والمرونة والواقعية والروح الإيجابية من أجل تخفيف حدة التوتر عبر مضيق تايوان، اقترانا بتعزيز المشاركة الاقتصادية من خلال التبادل التجاري والسياحي والثقافي.

كما نلاحظ نية الاستعاضة عن المواجهة المسلحة بالمفاوضات، واستبدال الانعزال بالمشاركة. واستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، وتعزيز الحوار والتفاعل بين الشعبين، كلها تطورات إيجابية ينبغي تشجيعها. والأهم من ذلك أن الكثير من الأمور قد استجدّ منذ انتخابات آذار/مارس.

وتناشد جزر سليمان المجتمع الدولي أن يعترف بحسن نية جمهورية الصين في تايوان وأن يبني على الزخم الايجابي. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي لجمهورية الصين في تايوان المجال الضروري والمناسب كيما نتحلى بالمسؤولية ونسهم في صون السلم والاستقرار والأمن الدولي عبر مضيق تايوان.

وترحب جزر سليمان بمحادثات أنابوليس التي استغرقت ٤٧ يوما وعُقدت من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير من هذا العام. ويتشاطر وفد بلدي دعم المجموعة الرباعية للمفاوضات الجارية بين فلسطين وإسرائيل لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة دولة فلسطينية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كحل عادل ودائم وطويل الأمد للصراع في الشرق الأوسط.

كما تثني جزر سليمان على تركيا لقيامها بوساطة في المحادثات بين إسرائيل وسورية في نيسان/أبريل، وتشيد بشجاعة البلدين لدى مناقشة مسائل صعبة وحساسة.

في الختام، وبينما نفكر في نطاق جدول الأعمال العالمي المعروض علينا، يجب أن نفي بالتزاماتنا الجماعية ونعمل من أجل تنفيذها. كما يجب أن نشق طريقا يتيح لشعوبنا الأمن البشري الذي يكفل التحرر من الفاقة، والخلاص من الخوف، وحرية العيش حياة كريمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديريك سكيوا، رئيس وزراء جزر سليمان من المنصة.

خطاب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطحب السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد مانموهان سينغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأنا على يقين من أننا سنسترشد بحكمتكم وتجربتكم الواسعة في مداولاتنا بشأن التحديات الكثيرة التي يواجهها العالم اليوم.

تجسد الأمم المتحدة إيماننا بمنافع العمل الجماعي والنُهج المتعددة الأطراف لحل المسائل العالمية. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهدنا بالالتزام بجدول أعمال لإجراء إصلاح مبكر وهام للأمم المتحدة. غير أن علينا أن نُقرَّ صراحة بأننا لم نحرز أي تقدم يذكر بشأن العناصر الجوهرية في جدول أعمال الإصلاح.

وينبغي أن نعقد العزم على بذل المزيد من الجهود لتنشيط الجمعية العامة بغية تمكينها من الاضطلاع بدورها الملائم باعتبارها الجهاز التداولي الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يتغير تشكيل مجلس الأمن لكي يجسد الحقائق المعاصرة للقرن الحادي والعشرين. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصبح مركزا للتنسيق الفعال للجهود التعاونية التي يبذلها المجتمع العالمي إلا بتنشيطها وإضفاء طابع تمثيلي حقيقي عليها. وينبغي أن نعجل بإجراء مفاوضات لتحقيق هذا الهدف.

لقد أسهمت العولمة في توسيع نطاق الرفاه، ونحن في الهند استفدنا أيضا منها. غير أن منافعها لا توزّع بصورة منصفة. وضمان تحقيق نمو شامل داخل الدول وعولمة شاملة فيما بينها يمثل تحديا مركزيا يواجهنا جميعا.

وتتعرض المكاسب الإنمائية التي حققها العديد من البلدان اليوم للتهديد بحدوث أزمة غذائية، وأزمة طاقة عالمية، فضلا عن الاضطرابات غير المسبوقة في الأسواق المالية الدولية، التي وقعت مؤخرا.

ويتمثل الأثر الصافي لهذه المشاكل في أن اقتصادات البلدان الصناعية واقتصادات البلدان النامية تواجه تضخماً وتباطؤا في النمو بعد عدة سنوات من التوسع القوي. ويمكن للبلدان الصناعية أن تتحمل وطأة فترات تباطؤ النمو، غير أن البلدان النامية لا يمكنها ذلك. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لكي يتخذ المجتمع العالمي إجراء منسقا على العديد من الجبهات.

وكان من شأن التطور المهول في الابتكارات المالية دون مواكبته بفرض قيود منهجية وذات مصداقية أنه جعل النظام المالي هشاً. وأزمة الثقة الناجمة عن ذلك تنطوي على تهديد للرفاه العالمي في العالم الذي نعيش فيه جميعا المتسم بقدر متزايد من التكافل. وعليه، ثمة حاجة إلى مبادرة دولية جديدة لإجراء إصلاح هيكلي في النظام المالي العالمي، من خلال فرض مزيد من القيود الفعالة وتعزيز الأنظمة المتعددة الأطراف المعنية بالمشاورات والمراقبة. ويجب أن يتم ذلك بأكبر قدر ممكن من الشمول.

أزمة الغذاء العالمية نتيجة تراكمية لإهمال الزراعة في العالم النامي – نتيجة زادت من تفاقمها الإعانات الزراعية التشويهية في العالم المتقدم النمو. وإن تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى إنتاج الوقود الأحيائي يزيد من شدة المشكلة.

العالم تلزمه ثورة خضراء ثانية لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي. إننا نحتاج إلى تكنولوجيات جديدة واستجابات مؤسسية جديدة ونحتاج، في المقام الأول، إلى اتفاق عالمي لكفالة أمن الغذاء وأمن المعيشة. وهذا يتطلب نقل

التكنولوجيا والابتكارات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. والهند حريصة على توسيع تعاونها مع أفريقيا في سعي أفريقيا إلى الأمن الغذائي والأمن المعيشي لشعوبها كافة.

تحرير التجارة في الزراعة يمكن أن يساعد، شريطة أن يأخذ في الاعتبار بقدر كاف الشواغل المعيشية للفقراء والمزارعين الضعفاء في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

مما يُخشى أن الكثير من صراعات القرن الحادي والعشرين ستكون على المياه. لذلك يتعين علينا أن نتأمل في كيفية استخدام هذا المورد الشحيح بأقصى قدر من الكفاءة. إننا نحتاج إلى الاستثمار في تكنولوجيات جديدة وفي أنظمة إنتاج جديدة للزراعة البعلية وزراعة الأراضي الجافة، وإلى استكشاف تكنولوجيات لتحلية المياه يتناسب مردودها مع التكاليف.

الفقر والجهل والمرض ما زالت تعصف بملايين مضاعفة من الناس. وإن الالتزام ببلوغ المؤشرات المستهدفة الطموحة الموضوعة كجزء من الأهداف الإنمائية للألفية كان اعترافا من المجتمع الدولي بأن ازدهار العالم ورفاهه لا ينفصمان وأن الغنى لا يمكن أن يتعايش مع الفقر المستفحل.

ومن سوء الحظ أن الالتزامات المقطوعة رسميا بنقل الموارد المالية من العالم المتقدم النمو إلى العالم النامي ظلت إلى حد كبير بعيدة عن الوفاء بها. وإن التزام البلدان المتقدمة النمو بالتحرك صوب الهدف المحدد منذ وقت بعيد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يجب احترامه على سبيل الأولوية. وفي هذا السياق يتعين بذل جهود خاصة لمعالجة شواغل أفريقيا حول تدفقات الموارد الكافية لدعم تنميتها.

التخفيف من الفقر وتأمين المعيشة يرتبطان بصورة وثيقة بأمن الطاقة. ويلزمنا قدر من إمكانية التنبؤ والاستقرار في أسواق النفط والغاز أكبر بكثير مما يتوفر الآن. ونحتاج إلى التفكير في السبل والوسائل من قبيل آليات الإنذار المبكر لمساعدة البلدان في التغلب على صدمات النفط.

ويتعين أن نقيم شبكة تعاونية عالمية من مؤسسات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المنهمكة في البحوث والتنمية في مجال كفاءة الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، وموارد الطاقة المتجددة. إلا أن إجمالي طلبنا على الطاقة سيظل يزداد، وإننا نبحث بهمة عن كل المصادر الممكنة للطاقة النظيفة.

افتتاح التعاون النووي المدني الدولي مع الهند سيترك تأثيرا ايجابيا على أمن الطاقة العالمي وعلى الجهود المبذولة لمحاربة تغير المناخ. وهذا يثبت سلامة سجل الهند الناصع في ميدان منع الانتشار ويشهد على التزامنا العتيد بنزع السلاح النووي الذي يكون بطبيعته شاملا وعالميا وغير تمييزي. والمخطط الأساسي لهذا كان قد وصفه رئيس الوزراء رجيف غاندي في هذه الجمعية بالذات قبل ٢٠ سنة.

وأكرر اقتراح الهند بوضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة النووية وتنص على تصفيتها الكاملة في غضون إطار زمني محدد.

إن تغير المناخ لن يمكن التغلب عليه بنجاح إلا من خلال جهد عالمي تشاركي وتعاوني.

وإننا نؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية الآن في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. والنتيجة لا بد أن تكون عادلة ومنصفة وأن تعترف بمبدأ أن كل مواطن في هذا العالم يتمتع بحقوق متساوية في الفضاء الجوي العالمي.

إنني أؤمن بأن السعي إلى التنمية المستدامة ايكولوجيا لا يتناقض بالضرورة مع إحراز أهدافنا في النمو. وقد قال المهاتما غاندي ذات مرة، ”الكرة الأرضية تنعم بموارد تكفي لسد احتياجات السكان، لكنها لن تنعم أبدا بما يكفي لإشباع طمع الناس“.

لقد كشفت الهند النقاب عن خطة عمل وطنية طموحة بشأن تغير المناخ. وحتى عندما نسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فإننا نتقيد بالحيلولة دون أن تتجاوز انبعاثاتنا من غازات الدفيئة للفرد الواحد انبعاثات البلدان المتقدمة النمو للفرد الواحد.

النزعة المتعاظمة نحو التأكيد على قومية منفصلة والتعصب الطائفي والثقافي والديني يهددان جهودنا الإنمائية ويشكلان خطرا على سلامنا واستقرارنا. ومما يكتسي أهمية حيوية أن نقوي التعاون الدولي في محاربة الإرهاب وتقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية ومدبريها وممولها ومتبنيها للعدالة. وينبغي لنا أن ننتهي على وجه السرعة من وضع مشروع اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي.

والحالة في أفغانستان، في هذا السياق، تبعث على شديد القلق. يجب على المجتمع الدولي أن يحشد موارده لضمان نجاح جهود أفغانستان في التعمير وظهورها من جديد كمجتمع عصري وتعددي وديمقراطي.

ونرحب بعودة الديمقراطية إلى باكستان. ونحن ملتزمون بحسم كل المسائل المعلقة بين الهند وباكستان، بما في ذلك مسألة جامو وكشمير، عن طريق الحوار السلمي.

ونرحب كذلك بوصول حكومتين منتخبتين بالطرق الديمقراطية إلى السلطة في نيبال وبوتان. ونسعى إلى توسيع رقعة التعاون مع كل هذه البلدان لمواجهة تحديات التنمية المستدامة واستئصال الفقر.

الأمم المتحدة رمز حي للتعددية. وقد صمدت أمام عواصف الزمن. وهي الوسيلة التي يتعين من خلالها توضيح وتنفيذ إرادتنا وجهودنا المتضافرة للتصدي للتحديات العالمية. وإذا لم نرتقي إلى مستوى المهمة، فسنورّث للأجيال التالية عالما ضيق الآفاق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد منموهان سنغ، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد العزيز (مصر).

خطاب السيد إيفو سنادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

اصطُحب السيد إيفو سنادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا ، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد إيفو سنادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إيفو سنادر (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأن أشكر السيد سرجيان كريم على العمل الممتاز الذي أنجزه أثناء رئاسته الجمعية العامة في السنة الماضية.

إذ نجتمع هنا مرة أخرى لتناول أهم المسائل على جدول الأعمال العالمي، تُذكِّرنا الجلسة الافتتاحية لدورة

الجمعية العامة برؤيانا المتشاطرة للأمم المتحدة بصفتها تجسيدا لأسرة الأمم.

إنها تذكرنا بالحاجة المتواصلة إلى جهد فعال متعدد الأطراف لمواجهة تحديات الكرة الأرضية وصون وبناء السلام في طائفة متنوعة من مناطق الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، والبحث عن حلول ضمن النظام الدولي المرتكز على قواعد القانون، من خلال النهوض بالحرية والديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

وتعطينا أيضا الفرصة لجرد إنجازاتنا، وكذلك لمضاعفة التزامنا بسلام العالم وتقدمه.

وهذا التزام قبلت به كرواتيا وشعبها حتى قبل الاستقلال: الالتزام بتعزيز التعاون الدولي من خلال منظمات فعالة متعددة الأطراف للدفع قدما بالسلام والأمن وتيسير التنمية ومحاربة الفقر وحماية بيئتنا واستئصال الأمراض والنهوض بالصحة العامة.

ومن باب تجديد ذلك الالتزام نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية المائة والعشرين لميلاد رجل كرواتي شهير، الدكتور أندريا اشتامبر، الأب المؤسس لمنظمة الصحة العالمية والرئيس الأول لجمعية منظمة الصحة العالمية. وقد ذكر الدكتور اشتامبر بوضوح، في خطابه الافتتاحي عام ١٩٤٨، أن المنظمة يجب أن تصبح رائدا للسلام العالمي وأن تنهض بالتفاهم بين الأمم.

وعبارات الدكتور اشتامبر تنطبق أيضا على الأسرة الأوسع لمؤسسات الأمم المتحدة. إنها شهادة على الالتزام الدائم لكرواتيا وشعبها بالنهوض بالسلام من خلال التعاون الدولي.

دأب زعماء كرواتيا منذ استقلالنا على الحضور كل عام أمام هذه الجمعية لتجديد هذا الالتزام الرسمي. وحتى في أحلك الأوقات، عندما كان وجودنا ذاته معرضا للخطر وعندما تبددت الضمانات الأمنية، حضرنا إلى نيويورك للإعراب عن تمسك كرواتيا بالقيم المجسدة في الميثاق.

لقد قطعت كرواتيا شوطا طويلا منذ أيام النضال الصعبة تلك. مع ذلك فإن عزيمتنا في السعي إلى رفع لواء مبادئ الميثاق ظلت دون تغيير.

لقد طورنا ديمقراطية مستقرة واقتصادا متواصل النمو، لكننا لم ننس الرجال والنساء الشجعان الذين ناضلوا من أجل نيل الاستقلال، ولا الرجال والنساء أصحاب النوايا الحسنة الذين قدموا لنا المساعدة وقت الحاجة، تحت راية الأمم المتحدة.

بذلك الإيمان وتلك العزيمة، وبذلك الشعور المخلص بالامتنان، وباعتقاد أصيل بالتعاون، أَمْثُل اليوم أمام الجمعية لأشاطرها آراء كرواتيا في أشد المسائل إلحاحا وأهمية للمجتمع الدولي.

لكن كرواتيا، في هذه المناسبة، يمكنها أن تتطرق إلى المسائل لأول مرة من زاوية مختلفة – زاوية عضو منتخب في مجلس الأمن. إن العضوية في مجلس الأمن ليست فحسب تشريفا عظيما لكرواتيا، وإنما أيضا مسؤولية عظيمة أعددنا أنفسنا لها في السنوات الأخيرة.

(تكلم بالفرنسية)

أثناء العقد الماضي أكملت كرواتيا رحلة تحولية يمكن وصفها دون مبالغة بأنها كانت مثيرة للإعجاب. فقد برزت منذ بداية تسعينات القرن الماضي كنقطة ارتكاز للاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرقي أوروبا.

كرواتيا تقف الآن على عتبة الاتحاد الأوروبي. وقد عقدنا العزم على اختتام مفاوضات الانضمام في عام ٢٠٠٩، مكملين بذلك عملية مرهقة من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

إن انتماءنا الأوروبي أبان لنا الطريق أثناء فترة تجربتنا في المرحلة الانتقالية، وسنظل نهتدي به في مساعينا حتى بعد أن تصبح كرواتيا عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالانكليزية)

ونولي أهمية مماثلة لعضويتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، ونتطلع إلى الاحتفال بانضمامنا إلى الحلف في مؤتمر قمته المقبل في ربيع عام ٢٠٠٩، الذي سيصادف أيضا الذكرى السنوية الستين للحلف.

من خلال الإصلاحات نجحنا في تحويل بلدنا من بلد مستهلك إلى مساهم صاف في السلام والأمن الدوليين. واليوم تشترك قوات كرواتية في ١٣ عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في أربع قارات. ويخدم رجالنا ونساؤنا من سلك الجيش والشرطة في العملية التي يقودها حلف الناتو في أفغانستان وفي عملية الاتحاد الأوروبي في تشاد، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في كل مناطق الصراع هذه برهن رجالنا ونساؤنا في الخدمة على تفانيهم وروحهم المهنية العالية. ولكن أعظم إسهام ثمين لهم ربما يكمن في تشاطرهم مع السكان المحليين تجارب كرواتيا الخاصة في التغلب على عواقب الحرب واختيار طريق المصالحة والتعاون والتنمية.

إن كرواتيا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، تظل شريكا مسؤولا متفانيا في الجهد المشترك لصون السلام وبنائه من خلال النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية، والمشاركة في الحرب في سبيل استئصال الفقر والظلم، وفي الدفع قدما بتعددية الأطراف الفعالة.

وكرواتيا في هذا ستهتدي بشعور بالمسؤولية والتضامن وحسن النية. وإننا نرى أن اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية، يمثل خير ضمان لحماية تلك القيم.

ولئن كنا نرى التقدم في رفع لواء تلك القيم في بعض الأنحاء المضطربة من عالمنا، مثل أفغانستان والعراق والشرق الأوسط، فإننا رأينا أيضا ظهور صراعات جديدة أخرى مثل الصراع في جورجيا.

وفي هذا الصدد نرحب باتفاق النقاط الست الذي تم التوصل إليه بوساطة من رئاسة الاتحاد الأوروبي والرئيس ساركوزي في آب/أغسطس، فضلا عن اتفاق التنفيذ اعتبارا من أيلول/سبتمبر.

وندرك أيضا أن الفشل في معالجة هذه المسائل في سياق متعدد الأطراف قوامه التعاون يمكن أن يفضي بنا إلى نماذج المجابهة القديمة. وفي الوقت ذاته يمكن للافتقار إلى الجرأة في مواجهتها أن يعرض للخطر المكاسب الديمقراطية المحققة مع انتهاء الحرب الباردة. هذه المكاسب ينبغي الحفاظ عليها، لأنها ذاتها تنبع من المبادئ الأساسية التي أطلقها الميثاق.

وينبغي لنا ألا ننسى أن الأمم المتحدة ترفع لواء القيم الأساسية المشتركة، قيم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد تمثل معاناة شعب السودان، خاصة في دارفور، ومعاناة شعب الصومال وشعب ميانمار، تذكرة صارخة بالفجوة بين الأهداف التي وضعتها هذه المنظمة والواقع السائد في الميدان.

بلدي يرحب بالجهود الدولية المشتركة لمعالجة مسألة الانتهاكات الفاضحة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من خلال تأسيس آليات ومؤسسات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية. إن المحكمة الجنائية الدولية تتيح إمكانية حيوية للالتجاء إلى العدالة في الحالات التي لا تستطيع أو لا تريد الحكومات الوطنية أن تعالج هذه المسائل بنفسها.

حقوق الإنسان وسيادة القانون لبنات أساسية لبناء صرح عالم سلمي عادل مزدهر. وهذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبلدي، بصفته عضوا في مجلس الأمن، كرس نفسه لإعلاء شأن هذه الحقوق لصالح الناس الأشد ضعفا في الصراع: أعني المدنيين، وفي المقام الأول النساء والأطفال.

من دواعي سعادتنا أن المجلس قد اعتمد هذا العام قرارا قويا عملي المنحى لمعالجة الممارسة المثيرة للجزع والمتمثلة في العنف الجنسي كوسيلة للحرب.

ونواصل العمل أيضا دفاعا عن قضية منع أن يتحول الأطفال إلى طرف في الصراعات المسلحة، إيمانا منا بأن حقائق الواقع في الميدان تتطلب مشاركة أقوى من المجلس. لهذا السبب وغيره قررت كرواتيا التقدم بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

إننا نعيش في عالم غير تغييرا كبيرا الفكرة التقليدية عن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ففي عالم متزايد الترابط أصبحت التهديدات تتخذ أشكالا عديدة.

الإرهاب والفقر والمرض والتغير المناخي والتدهور البيئي وارتفاع أسعار الأغذية تفرض علينا أن نوحد جهودنا، لأن هذه التحديات لن يتسنى التغلب عليها إلا برؤيا واحدة وبأعمال جماعية تنفذ بروح من التضامن والمسؤولية.

الإرهاب يحاول تقويض القيم الصميمية للعالم المعاصر ويفرض تحديا خطيرا على أمننا وعلى المبادئ الأساسية للمجتمعات الديمقراطية وعلى حقوق وحريات مواطنينا. الأعمال الإرهابية أعمال إجرامية بطبيعتها ولا يمكن تبريرها في ظل أي ظرف. وإن كرواتيا تقدر وتدعم دعما تاما كل الجهود المبذولة في الكفاح ضد الإرهاب، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

منذ بداية هذا العام تولى بلدي رئاسة لجنة مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب، التي أنشئت في أعقاب الهجمات الإرهابية المدمرة على الولايات المتحدة والعالم الديمقراطي بأسره يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد تولينا هذه المسؤولية بأقصى قدر من الجدية، وإننا نعمل من أجل الدفع باللجنة نحو التركيز على النتائج الملموسة وإحراز أهداف واقعية.

كما أود أن أكرر الأهمية التي تعلقها كرواتيا على الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها واحدة من الوثائق الدولية الأولية في الحرب الشاملة على الإرهاب. وتعمل كرواتيا جاهدة أيضا على المستوى الإقليمي، حيث تترأس لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب ضمن مجلس أوروبا.

في التغلب على التهديدات والتحديات الشاملة يمكن أن تؤدي مبادرات من قبيل تحالف الحضارات دورا حفازا يكمل الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون فيما بين الدول والشعوب عبر حدود التقاليد والأديان. ولما كان الهدف الرئيسي للتحالف مناهضة التعصب والأصولية الدينية والتطرف، فإن كرواتيا يسعدها أن تكون طرفا في هذه الجماعة التي لم يتوقف نموها أبدا.

كما أن حوارنا وتعاوننا ينبغي أن يوجههما بقدر أكبر التشديد على مكافحة الفقر وتأسيس شراكة عالمية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد يرحب بلدي بقيادة الأمين العام في الدعوة إلى العمل لتحقيق التقدم لصالح أفقر الفقراء، ما يسمى ببليون الحضيض.

ونؤمن كذلك بأن من الجوهري أن تساند الحكومات تنفيذ الالتزامات المقطوعة، بهدف إعادة الأهداف الإنمائية للألفية إلى مسارها الصحيح. وينبغي الشروع في الترتيبات الخاصة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق نهج يكون الإنسان

محوره تجاه المواضيع الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية، وبتعبير أدق، الصحة والتعليم والبيئة واستئصال الفقر.

وبناء على ذلك، نسلّم بأهمية تعبئة الموارد المالية للتنمية، فضلا عن استخدامها الفعال في البلدان النامية. وإن توافق آراء مونتيري يظل حجر أساس الشراكة العالمية من أجل التنمية، وكرواتيا متفائلة بالخروج بنتيجة إيجابية من المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في الدوحة في وقت لاحق من هذا العام. وفي هذا السياق تعمل كرواتيا على الوفاء بالواجبات وبلوغ الأرقام المستهدفة المقررة عملا بمركزها كبلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي.

لقد تحولت كرواتيا، عن طريق عمليتها الانتقالية، من بلد متلق للمعونة إلى بلد أتاحت له خبراته وموارده إمكانية أن يصبح بلدا مانحا دوليا. وقد أثبتت كرواتيا قدرتها، كمساهم في شتى صناديق وبرامج الأمم المتحدة، على دعم أنشطة الأمم المتحدة في ميادين كثيرة، وستواصل القيام بذلك من خلال تشاطر خبراتها وتقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها.

وبينما تواصل كرواتيا زيادة مساهمتها في التقدم العالمي وأداء دور أكثر جزما في الساحة الدولية، فإنها تظل منخرطة بهمة وملتزمة برعاية الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. وإن عضويتها في مجلس الأمن ودرجتنا المتقدمة في التكامل مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي لم تدفعا بنا إلى أن ندير بظهورنا لجيراننا. على العكس، إنهما مكنتانا من مضاعفة جهودنا للحفاظ على الاستقرار واستخلاص أقصى فائدة ممكنة من السلام.

ومن خلال مبادرات مثل إنشاء مجلس التعاون الإقليمي، الكائن مقره في سراييفو، وبتعيين دبلوماسي كرواتي مرموق، السيد هيدو بشجيفك، أمينه العام الأول، فإننا نساهم بهمة في الاستقرار الإقليمي.

ولكن لا تزال توجد مهمات تنتظر الانجاز داخل منطقتنا مع جيراننا. واسمحوا لي أن أسوق مثلا واحدا: البوسنة والهرسك. إن أسس الاستقرار في ذلك البلد تكمن في احترام الحقوق المتساوية لكل الشعوب الثلاثة ذات السيادة المكونة له: أي الكروات والبوسنيين والصرب.

وإن جمهورية كرواتيا تقف على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، لتقديم الدعم والمساعدة للبوسنة والهرسك، ولكل البلدان الأخرى في المنطقة، من خلال سياسة نشيطة للتعاون.

هذا التعاون يمهد الطريق إلى أمن ورخاء طويل الأمد في جنوب شرقي أوروبا. وبتلك الطريقة ستواصل كرواتيا مساندة جميع جيرانها في مطامحهم الأوروبية – الأطلسية. وبهذا الأسلوب يجدد بلدي عزيمته على رعاية السلام والديمقراطية والتسامح، ونكون بذلك قد وفينا بالتزاماتنا تجاه الميثاق.

في نيسان/أبريل الماضي، في هذه القاعة بالذات، استرعى قداسة البابا بندكنت السادس عشر انتباهنا إلى أن

> ”المبادئ التي قامت عليها المنظمة – وهي التوق إلى السلام، والسعي إلى العدالة، واحترام كرامة الفرد، والتعاون الإنساني والمساعدة الإنسانية – إنما تعبر عن التطلعات العادلة للنفس البشرية وتشكل المُثُل التي ينبغي أن تقوم العلاقات الدولية عليها“. (A/62/PV.95، ص ٣)

ينبغي لنا أن نتذكر دائما هذه المثل العليا عندما نواصل العمل معا والاستفادة من الإمكانيات الكاملة للأمم المتحدة في خلق عالم أكثر سلما ورخاء وديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء كرواتيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو سنادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، من المنصة.

خطاب يلقيه السيد أبيساي آيلميا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو.

اصطحب السيد أبيساي آيلميا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد أبيساي آيلميا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد آيلميا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): إذ أَمْثُل أمام الجمعية لأول مرة يشرفني عظيم الشرف أن أُمنح هذه الفرصة للتكلم بالنيابة عن شعب وحكومة توفالو.

في الأسبوع القادم، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ستحتفل توفالو بالذكرى السنوية الثلاثين لاستقلالها. ولئن كنا نفتخر بالتحرك قدما في بناء الأمة، فإننا، كأمة صغيرة يافعة، نثق ثقة تامة بالأهداف النبيلة للأمم المتحدة في إرشادنا أثناء رحلتنا عبر البحار إلى مصيرنا. إن حضورنا هنا في الأمم المتحدة إنما هو تعبير عن الأمل والثقة بحسن نية الإنسانية.

اسمحوا لي أن أعرب في هذه المناسبة عن تقدير توفالو العميق لكل أعضاء المجتمع الدولي على دعمهم لأمتي الذي لا يقدر بثمن، وأن أنقل أحر تهانئها وتمنياتها للجمعية في دورتها الثالثة والستين.

وأود أيضا أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهانئنا لرئيس الجمعية بمناسبة انتخابه، وفي التعبير عن تقديرنا لسلفه، خاصة على الترويج لمسألة تغير المناخ، من بين مسائل أخرى، ضمن جدول أعمال الجمعية.

تغير المناخ يشكل بلا شك أخطر تهديد للأمن العالمي ولبقاء البشرية. إنه مسألة تبعث على قلق هائل لدى الدول الجزرية الصغيرة الشديدة التعرض له مثل توفالو. وهنا، في هذا المبنى العظيم، نعرف الآن كلا من الجانب العلمي والجانب الاقتصادي لتغير المناخ. ونعرف أيضا سبب تغير المناخ، ونعرف ما هي الأعمال التي تتطلبها معالجته والتي يتعين أن يتخذها البشر في كل البلدان.

الرسالة المركزية الموجهة إلينا، نحن قادة العالم، من تقارير الفريق الدولي المعني بتغير المناخ أو من تقرير السير نكولاس استيرن عن تغير المناخ، رسالة واضحة جلية: ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لكبح انبعاثات غازات الدفيئة بالتحول إلى مزيج من الطاقة العالمية الجديدة مستند إلى مصادر الطاقة المتجددة، وما لم يحدث تكيف في الوقت اللازم، فإن الآثار السلبية لتغير المناخ على كل المجتمعات ستصل إلى مستوى الكارثة.

هذه الأسرة العظيمة، الأمم المتحدة، لا يمكنها إلا أن تستمع إلى هذه التحذيرات حسنة التوقيت فتنقذنا جميعا، لا سيما الأصغر والأشد ضعفا بيننا، من هذه الكارثة من صنع الإنسان.

تتسم الأشهر الـ ١٢ إلى الـ ١٨ التالية بكونها حاسمة في سياق التفاوض على اتفاق دولي جديد حول تغير المناخ، استنادا إلى خطة عمل بالي. ويجب علينا أن نعمل سوية لكفالة أن تبذل كل البلدان جهودا كبيرة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها.

يلزمنا أن نجد الحوافز الصحيحة لكفالة أن تساهم كل البلدان في تخفيض جذري لانبعاثات غازات الدفيئة. وهذا يتطلب جهدا جماعيا كبيرا. ويتطلب أيضا زعامة سياسية قوية. ومن دواعي خيبة أمل توفالو الشديدة أن تلاحظ الغياب الواضح لهذه الزعامة، خاصة من مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني الذي عقد مؤخرا. إننا نحتاج إلى مؤشرات محددة صارمة قصيرة الأجل من قبل كل البلدان المتقدمة النمو الكبيرة.

استنادا إلى مبدأ أن يتحمل الملوث شر أعماله ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، يجب على العالم الصناعي أن يبدي زعامة قوية بالتشجيع على أعمال حقيقية بصدد تغير المناخ. لكن البلدان كافة يجب أن تتصرف. وبقدر إمكانياتنا الطفيفة، فإننا في الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمون أيضا بالمساهمة في تخفيض الانبعاثات عن طريق استخدام الطاقة المتجددة.

ولئن كنا ننادي باتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيض الانبعاثات، فإننا نعرف أن وطأة تغير المناخ قد حلت بنا. وعواقب ما يترتب على تغير المناخ من آثار بالنسبة إلى أمة تعيش في جزيرة مرجانية صغيرة شديدة التعرض، مثل توفالو، عواقب مخيفة. فبقاء أمتنا بأسرها وأمنها، إلى جانب حقوق الإنسان الأساسية وهويتها الثقافية، يتهددها الخطر؛ إن توفالو تقف على حافة الوجود. وإن تغير المناخ يمكن أن يدفع بنا إلى الهاوية.

في العام الماضي أصدرت توفالو مخططا دوليا عن التكيف عرضناه كدراسة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. ذلك المخطط يسلط الضوء على عدد من المجالات التي نتوخى فيها مزيدا من التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أركز على عدد منها.

أولا، واضح جدا أن الموارد المالية للتكيف قاصرة تماما. وقد بينت مؤسسة أوكسفام الدولية في العام الماضي أن احتياجات البلدان النامية للتكيف ستكلف، كحد أدنى، ٥٠ بليون دولار في السنة. ويتعين علينا أن نعمل سوية لإيجاد هذه الأموال الإضافية. وإحدى وسائل زيادة التمويل من أجل التكيف تكمن في استحداث ما نسميه آلية لتقاسم الأعباء. والتمويل لهذه الآلية يمكن أن يتأتى من رسوم تفرض على نصيب من الوفورات المحققة من الاتجار بالانبعاثات وعلى الطيران الدولي وعلى النقل البحري.

كما نؤمن بأن مصادر تمويل جديدة وإضافية يجب تعريفها وتوجيهها عبر صندوق التكيف المنشأ حديثا للمساعدة في تمويل مشاريع التكيف المحددة داخل البلد للتكيف مع آثار تغير المناخ، مع العمل في الوقت ذاته على كفالة البقاء على قيد الحياة والمعيشة على الأمد البعيد للأراضي التي وهبها الله لنا. ولئن كنا نرحب باتخاذ زمام عدة مبادرات تمويل جديدة مؤخرا بشأن تغير المناخ، نجد لزاما علينا أن نحذر من تشرذم الجهود الدولية، وأن نوجه الانتباه إلى الحاجة لا إلى إجراء مزيد من الدراسات وإنما إلى الوفاء بالواجبات على وجه السرعة لإنقاذ أولئك الذين يعانون من تغير المناخ.

ثانيا، نحتاج إلى إجراء تعاوني من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتطوير نهج شامل لأعمال التكيف الطويلة الأمد. وإننا، كخطوة أولى، نعتقد بضرورة استحداث لجنة تنسيق خاصة تحت رعاية الجمعية العامة.

ثالثا، المخطط يقترح إنشاء جعبة تأمين دولية للمناخ. وهذه الجعبة تتمثل في تجميع أموال دولية لآلية للتأمين توفر الدعم لأشد المجتمعات المحلية تعرضا، وتساعد في تسديد تكاليف إعادة البناء بعد الكوارث المرتبطة بالمناخ.

تلك ثلاث فحسب من الأفكار التي تطرقنا إليها في مخططنا. وتوجد بالطبع أفكار أخرى. وإننا نحث رئيس الجمعية على النظر عن كثب في المخطط ف سبيل الدفع قدما بتطوير تلك الأفكار.

إننا نؤمن بقوة بأن ثمة مسؤولية سياسية وأخلاقية تقع على عاتق العالم، لا سيما على عاتق المتسببين في المشكلة، عن إنقاذ الجزر والبلدان الصغيرة مثل توفالو من تغير المناخ، وكفالة أن نتمكن من العيش في جزرنا الأم بأمن وهوية ثقافية وكرامة إنسانية أساسية على الأمد الطويل. إن إجبارنا على ترك جزرنا بسبب التقاعس عن العمل من جانب المسؤولين عن المشكلة أمر لا أخلاقي لا يجوز التذرع به لحجب المشكلة عن الأنظار.

وفي سياق كل هذا تؤيد توفالو بقوة مشروع القرار الخاص بالأمن وتغير المناخ لدول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، المقرر تقديمه إلى هذه الدورة الثالثة والستين. وإننا نحث الآخرين على المشاركة في تبني مشروع القرار الهام هذا وعلى المعالجة الملائمة للمسائل المثارة فيه.

وقد حضرت توفالو مؤخرا المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي. ونشاطر الآخرين الشواغل البالغة إزاء المسألتين العالميتين الراهنتين: ارتفاع أسعار الأغذية ونقص الغذاء، وما يرتبط بهما من مشاكل اجتماعية بالنسبة للبشرية، التي تتفاقم جراء ارتفاع أسعار الوقود. ونشيد أيما إشادة بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام لإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي، ووضع إطار عمل شامل. ويحدونا وطيد الأمل أن يحقق هذا الإطار نتائج ملموسة في البلدان التي تعاني الأزمة الغذائية.

وكان عدم الإقرار بهشاشتنا الفريدة لدى النظر في مسألة رفع اسم بلدنا من قائمة أقل البلدان نموا، من أكثر المسائل حساسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية الهشة، مثل توفالو. ولا يمكن تجاهل هشاشة وضعنا الاقتصادي والبيئي. فالتهديد الكبير المتمثل في ازدياد قسوة الظواهر المناخية وارتفاع مستوى البحر يحدق بنا مثل سحب عاصفة كثيفة. الأمر الذي يعيق الاستثمار في بلدنا وقد يجعل بقاءنا ذاته موضع شك. لذلك، نتوجه بنداء قوي حار إلى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشركاءنا الإنمائيين، أن يعيدوا النظر على نحو متأن في معايير تخريج الدول من قائمة أقل البلدان نموا.

ويساورنا القلق بالذات إزاء مسألتين. أولا، يلاحظ، أن معظم الدول التي رُفعت أسماؤها مؤخرا من قائمة أقل البلدان نموا والدول المرشحة لذلك جزر صغيرة – بما في ذلك بلدي، نفالو. والدول الجزرية الصغيرة المرشحة المحتملة لرفع أسمائها أيضا من قائمة أقل البلدان نموا جميعها حسنت نصيب الفرد من الدخل القومي والأصول البشرية لديها. كما أن بينها قاسم مشترك يتمثل في شدة هشاشتها اقتصاديا وبيئيا. غير أنه يبدو أن هذا المعيار الحيوي لتحديد الهشاشة لا يؤخذ على محمل الجد بصورة كافية. ومجمل القول إن بلداننا تفقد أو يمكن أن تفقد مركزها في قائمة أقل البلدان نموا بسبب ما أحرزته من تقدم في مجال نصيب الفرد من الدخل، على الرغم من أن استدامة هذا الدخل تتهدده هشاشتنا.

وتتعلق النقطة الثانية بانعدام الاتساق على نحو خطير داخل منظومة الأمم المتحدة. فعلى مدى سنوات عديدة، أقر بشدة هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية وكان ثمة تأكيد على ذلك في الكثير من محافل الأمم المتحدة المختلفة في ريو وبربادوس وموريشيوس وجوهانسبرغ، وفي مجموعة من الأحداث الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن تلك الحشاشة الخاصة لم يعترف بها بشكل جاد البتة

في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ناهيك عن الاعتراف بها باعتبارها المعيار الرئيسي لتخريج الدول من قائمة اقل البلدان نموا.

وعليه، أناشد الأمم المتحدة أن تعمل بجدية على إصلاح قاعدة تخريج الدول من قائمة أقل البلدان نموا حتى لا يجبر أي بلد منها، أقر بارتفاع مستوى هشاشته، على فقدان مركزه في القائمة.

وتود توفالو أن تشيد بالإصلاحات الجارية داخل الأمم المتحدة، غير أنها تلاحظ بقلق بالغ أن التقدم بطيء. فمن الواضح أننا بحاجة إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن وزيادة عضويته بغية تجسيد التوازن الإقليمي بشكل سليم. ويجب أن نعيد النظر في العضوية حتى يتسنى للمجلس أن يتصدى بصورة مناسبة للتحديات الناشئة في مجال السلم والأمن على الصعيد العالمي، بما في ذلك تغير المناخ. كما نعتقد أنه ينبغي تخصيص مقعد لممثل من إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وفي السياق الأعم لإصلاح الأمم المتحدة، أؤيد ملاحظات الأمين العام بشأن حاجة ”عالمنا المتغير إلى أمم متحدة أقوى ... يجب أن نكون أكثر سرعة ... وينبغي ألا نهتم بالكلمات الرنانة، وأن نولي اهتماما أكبر للنتائج والإنجاز“. (A/62/PV.4 ، الصفحتان ١ و ٢). وأنا أتفق معه تماما في ذلك. ولذلك، أناشد الأمم المتحدة مرة أخرى أن تعجل بإنشاء مكتبها للتواجد المشترك في توفالو بغية تيسير تنسيق تدخلات الأمم المتحدة بصورة أفضل.

وتؤمن توفالو إيمانا راسخا بحق الدول في تقرير مصيرها. وعلى الأمم المتحدة أن تدعم هذا المبدأ. وبالتالي، نرى أنه حان الوقت لكي تعالج الأمم المتحدة بشكل ملائم مسألة مشاركة تايوان على نحو هام في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وتؤيد حكومة بلدي بشدة تطلعات تايوان إلى المشاركة على نحو هام في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والاعتراف بالإنجازات السياسية والاقتصادية لتايوان وإسهامها البناء في التنمية والتجارة والصحة والتعليم والتكنولوجيا على الصعيد الدولي. ونحث بشدة على إيلاء الاهتمام بصورة مناسبة وعاجلة لتطلعات تايوان إلى المشاركة العضوية في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة باعتبارها عضوا كامل.

وأخيرا، تتسم إنجازاتنا في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالتفاوت. فبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل توفالو، لا يكمن التصدي للتحديات الإنمائية المستدامة في مجرد الحد من الفقر، بل أيضا في الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة، ونحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى زيادة كبيرة في التمويل المباشر، والتكنولوجيا وتنمية القدرات، على النحو الذي أقرت به استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، بغية التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديريك سكيوا (جزر سليمان).

وتؤمن حكومة بلدي إيمانا راسخا بأن الاثني عشر شهرا القادمة ستكون فترة حاسمة للغاية في تاريخ الأمم المتحدة. ويجب أن نعمل على نحو سريع وحاسم لمواجهة تغير المناخ، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاستجابة لأزمتي الأغذية والطاقة العالميتين. وهذه المسائل تترابط ارتباطا وثيقا. ويجب أن نرقى إلى مستوى هذه التحديات.

فليبارك الرب الأمم المتحدة. توفالو في سبيل الرب القدير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أبيساي إيليميا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعمل في توفالو من المنصة.

خطاب السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء المملكة المغربية.

اصطحب السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

أود في البداية أن أتوجه إليكم سعادة الرئيس بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة ٦٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا الانتخاب الذي يعتبر تثمينا مستحقا لالتزامكم الشخصي وإسهامكم الفعال في صون السلم وتوطيده، ولجهوده الدؤوبة من أجل التشجيع على المصالحة، خاصة في منطقة أمريكا الوسطى.

كما أنوه بسلفكم سعادة السيد سرجان كريم على رئاسته المتميزة لأعمال الدورة السابقة. وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام لتحديث منظمتنا وتحسين أدائها وتطوير تفاعلها مع الدول الأعضاء.

لقد شكل سقوط جدار برلين، منذ قرابة ٢٠ سنة، مؤشرا على نهاية حقبة تاريخية، اتسمت بالحرب الباردة والانقسام الإيديولوجي وسباق التسلح، مما أدى إلى شل النظام المتعدد الأطراف وتعطيل أجهزته والحد من فعاليته.

ومع نهاية هذه المرحلة، انبثقت آمال وتطلعات عريضة واستبشر معها الكثيرون بميلاد نظام دولي جديد، أكثر عدلا وإنصافا، يعمه التسامح بين الأمم وتسوده مبادئ الحرية واحترام حقوق الإنسان، وتعطى فيه الأولوية للتنمية والاستغلال الأمثل والمتكافئ للتقدم التكنولوجي. وتنبأ آخرون بإعادة الاعتبار للأمم المتحدة، وتأهيلها للقيام بدورها كمجال لصنع التوافقات الدولية، وكأداة لبلورة الاستراتيجيات العالمية الهادفة إلى تعزيز السلم وتحقيق التقدم ونشر القيم الكونية.

وإذا كانت مرحلة التشنج السابقة قد حملت معها آمالا كبيرة وتطلعات مشروعة للبشرية، لعالم أفضل، فإنها السابقة، بالمقابل، أنجبت أشكالا جديدة من الصراعات الإقليمية والداخلية، تطال أساسا القارة الأفريقية، ويؤججها السباق إلى امتلاك الطاقة واستغلال المعادن الثمينة.

أما على المستوى التجاري والاقتصادي، فقد أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤ بمراكش، إلى تسريع وتيرة المبادلات التجارية الدولية، دون إحلال نظام تجاري منصف يستجيب للمستلزمات التنموية للبلدان النامية. وإن التعثرات التي تعرفها المفاوضات لا تدفع ثمنها سوى الدول النامية دون غيرها.

ورغم جهود الأمم المتحدة في إطار مؤتمرات دولية عديدة، فقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة. والواقع أن المساعدات المقدمة من قبل البلدان المانحة تظل دون التوقعات الحقيقية للدول النامية، خاصة وأن البلدان المانحة قد تعهدت برفع المساهمة الإجمالية للمساعدات السنوية للبلدان النامية إلى ١٥٠ بليون دولار، في أفق سنة ٢٠١٠.

وفي هذا الصدد، وعلى غرار عدد من الدول الأعضاء، يسجل المغرب، بقلق، تعثر انطلاق عملية التنمية في مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية بسبب ظروف دولية صعبة تتمثل في أزمة اقتصادية ومالية لها انعكاسات على الأمن الغذائي

واحتياجات هذه الدول في مجال الطاقة، وتؤثر سلبا على الجهود الإنمائية التي بُذلت منذ سنوات.

ولتصحيح هذه الوضعية، توجه المملكة المغربية نداء ملحا إلى الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان استقرار سوق المواد الغذائية، وبالتالي، المحافظة على السلم الاجتماعي في البلدان النامية عموما، والعمل على التحرير الفعلي للمنتوجات الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار حالات أقل البلدان نموا.

وبعد الجمود الذي طبع دور الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين لسنوات عديدة، دشن النظام المتعدد الأطراف، حقبة جديدة تميزت بعقد عدة مؤتمرات واجتماعات دولية حول قضايا ذات طابع شمولي، وإطلاق عدة عمليات لحفظ السلام في العالم، وخاصة في أفريقيا.

وكما اعتاد المغرب على ذلك، انخرط في هذا التوجه عبر مضاعفة إسهامه في قوات حفظ السلام الأممية، وتطويره لشراكة فعالة بين بلدان الجنوب تعطي الأولوية للدول الأفريقية الشقية.

ومواكبة للتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، انخرطت الدول الأعضاء في مشروع واسع النطاق لإصلاح المنظمة أدى، بشكل كبير إلى تحسين أدائها وتعزيز دورها وتقوية أجهزتها، رغم بعض النواقص التي ما زالت قائمة، خاصة على مستوى التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة، وضعف التفاعل بين المنظمة الأممية والمنظمات الإقليمية.

ولم يعد النهج القائم على مبادئ الحوار والتشاور والتسامح والاحترام المتبادل والالتزام الحازم بقيم السلام خيارا أو ترفا، وإنما ضرورة لا محيد عنها لتعزيز فعالية المجتمع الدولي في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين، وتقوية التضامن بين أعضائه لبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وبعد اقتراح عدة مخططات لإيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع المؤلم في الشرق الوسط، فإن عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ لم تمكن، مع الأسف، من وضع حد لهذا الصراع الذي يتسبب يوميا في سقوط العديد من الضحايا ويترك ملايين الفلسطينيين يعيشون ظروفا مأساوية.

وفي هذا الإطار، يتابع المغرب عن كثب تطورات الحالة في الشرق الأوسط. كما يشجع المغرب جميع المبادرات الهادفة إلى إحلال السلام في المنطقة، على أساس الشرعية الدولية، واحترام الاتفاقات المبرمة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، التي تعتبر خيارا واقعيا يعكس الإرادة المخلصة للبلدان العربية من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وذلك بهدف تمكين شعوب المنطقة وبلدانها من العيش في سلم وأمن واستقرار.

كما تؤكد المملكة المغربية على ضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس، وتفادي الممارسات التي من شأنها المساس بالهوية الثقافية والدينية والحضارية لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار، لم يدخر جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، جهدا لحث القوى الدولية الفاعلة على القيام بمساعيها من أجل وضع حد لأعمال ومشاريع تمس وتشوه محيط المسجد الأقصى المبارك وأماكن أخرى من مدينة القدس.

أما فيما يتعلق بالعراق، فيتابع المغرب تطورات الحالة ويجدد نداءه لتغليب الحوار، وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف المكونات العرقية والثقافية والسياسية، من أجل وضع حد لدوامة العنف، وضمان السلم والاستقرار والسلامة الإقليمية، وإعادة بناء اقتصاد هذا البلد الشقيق.

وتعتبر إشكالية الهجرة والتنمية أحد التحديات التي استأثرت باهتمام الأمم المتحدة وأعضائها، وسخرت لتفعليها مبادرات جهوية كان للمغرب شرف إعطاء انطلاقتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. غير أن هذه المجهودات تستوجب نهجا شموليا ومنسجما. وفي هذا الصدد، يقترح المغرب الشروع في مشاورات عالمية متعددة الأطراف لوضع جدول أعمال دولي حول البيئة والهجرة، لمواجهة آثار تغيير المناخ على نزوح السكان.

ويرى المغرب أن الاحتفال بالذكرى الـ ٦٠ لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيشكل مناسبة للتفكير في تعيين مقرر خاص للأمين العام مكلف بمسألة الفعالية في مجال حقوق الإنسان. ويحتاج هذا التصور، وهو في صلب أنشطة منظمة الأمم المتحدة، إلى متابعة خاصة، لأن تمتع الأفراد بحقوقهم لا ينحصر في سن القواعد القانونية فحسب وإنما يتوقف أيضا على تناسق الإجراءات القانونية والآليات السياسية مع مقومات اقتصادية تضمن ممارسة كاملة لهذه الحقوق.

إذا كانت منظمتنا مبنية على أساس مبدأ التعاون وحسن الجوار، فإن التكامل والتعاون الإقليميين شكلا دائما وسيلتين متميزتين لا غنى عنهما لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية ومستقبل مشترك.

وفي هذا الإطار، إن المملكة المغربية ومنذ استقلالها جعلت من بناء مشروع المغرب العربي خيارا استراتيجيا، ولم تتوان في الإسهام بكل صدق في الدفع بالمشروع المغاربي وتفعيل مؤسساته.

وإيمانا من المغرب بضرورة تجاوز العوائق التي تعطل مسيرة بناء المغرب العربي وتطبيع العلاقات بين دوله الأعضاء، طرح مبادرة الحكم الذاتي لإقليم الصحراء كإطار منفتح للتفاوض من أجل وضع حد نهائي لهذا الخلاف الإقليمي.

لقد جاءت المبادرة المغربية، والتي هي ثمرة جهود وصفها مجلس الأمن بالجادة وذات مصداقية نتيجة لمشاورات دولية واسعة النطاق وثمرة مسلسل تشاوري معمق على الصعيد الوطني بمشاركة سكان إقليم الصحراء عن طريق المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية.

وإثر هذه المبادرة، اعتمد مجلس الأمن ثلاثة قرارات متتالية ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨)، تطلب من الأطراف التفاوض بروح من التوافق والواقعية آخذة بعين الاعتبار آخر التطورات وخاصة المبادرة المغربية التي أطلقت دينامية جديدة لتسوية هذا النزاع بصفة نهائية.

ويجدد المغرب، الذي شارك في هذه المفاوضات، بنية حسنة وبروح بناءة، التزامه بالسير قدما في هذه العملية للتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، تحترم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للمملكة، ويتمتع فيه سكان الإقليم بنظام الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي ودائم للخلاف حول الصحراء.

إن مغربا عربيا متكاملا ومستقرا ومنفتحا على جواره الأوسع نطاقا من شأنه أن يقوم بدور أساسي في استتباب الأمن والسلم وتطوير التعاون بين ضفتي البحر المتوسط، وأن يُسهم في دعم التكامل الأفريقي، ويعمل كشريك فاعل وذي مصداقية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء المملكة المغربية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المملكة المغربية، من المنصة.

خطاب السيد ديفيد طومسون، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية والعمل والخدمة المدنية والطاقة في بربادوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية والعمل والخدمة المدنية والطاقة في بربادوس.

اصطحب السيد ديفيد طومسون، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية والعمل والخدمة المدنية والطاقة في بربادوس إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيّما سعادة أن أرحب بدولة السيد ديفيد طومسون، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية والعمل والخدمة المدنية والطاقة في بربادوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد طومسون (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أعلن انضمام وفد بربادوس إلى المتكلمين السابقين الذين هنأوا الرئيس بانتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين. ونحن فخورون جدا برؤية زميل لنا من بلد عضو في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يحتل ذلك المنصب الرفيع، وإنني أتعهد له بأن وفد بربادوس سيقدم الدعم الكامل له في اضطلاعه بولايته العظيمة الأهمية. كما نود أن نشيد بسلفه، معالي السيد كريم، على قيادة الجمعية العامة خلال العام الماضي عبر مناقشات معقدة بشأن طائفة من التحديات العالمية.

وأود أيضا أن أنقل التمنيات الطيبة من حكومة بربادوس إلى الأمين العام. ونحن نقدم له دعمنا المتواصل وهو يقود الأمم المتحدة في هذا الفترة الحرجة التي تمر بها الأوضاع العالمية ويسعى إلى تحديد مسارات مجدية للدول الأعضاء نحو التقدم رغم تباين مصالحها وأولوياتها الوطنية.

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مارس مواطنو بربادوس حقهم الديمقراطي الذي يقدسونه، بالتصويت في الانتخابات العامة التي أسفرت عن تولي حزب العمل الديمقراطي للحكومة التي أتشرف برئاستها. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة كل خمس سنوات وانتقال السلطة السلس والمنظّم والسلمي يُعزى إلى الحس السليم لشعب بربادوس ونضج الديمقراطية في بلدنا. وتتيح تلك العملية المثالية لي الفرصة لكي أخاطب الجمعية للمرة الأولى اليوم بصفتي رئيس الوزراء في بربادوس. وأنا أتشرف بالثقة التي منحني إياها شعب بربادوس وأدرك المسؤولية الملقاة الآن على عاتق حكومة بلدي والمتمثلة في إجراء التغيير الذي دعت إليه الأغلبية الساحقة التي أوصلتنا إلى سدة الحكم.

بربادوس دولة تقدمية ومستقرة وصغيرة تتبوأ مركزا متقدما في سلم التنمية البشرية، وهذا يمكن أن يُعزى إلى ما أولته الأجيال المتعاقبة من اهتمام لتنمية رأس المال الاجتماعي. إن بلدنا لا ينعم بموارد طبيعية وفيرة، ولذلك فإن مواردنا البشرية هي أهم ما نملك.

وفي إطار نظامنا الاجتماعي الديمقراطي المتطور جدا، ستضع الحكومة الجديدة في بربادوس في مقدمة أولوياتها رسم السياسات التي تغذي مواهب الأفراد والمؤسسات والاستمرار في كفالة حصول جميع أفراد شعبنا على التعليم ذي النوعية الجيدة ومستوى جيد من الرعاية الصحية والسكن اللائق وظروف العمل اللائقة، وكل ذلك في ظل بيئة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ندرك جيدا أننا مطالبون الآن بالقيام بذلك في حقبة من الزمن تشهد تقلبات عالمية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها تهزّ أركان مجتمعات أكبر وأقوى من مجتمعنا. وفي ظل هذه الظروف يجب أن يكون التركيز الفوري لحكومة بلدي مُنصبا على السياسات الرامية إلى معالجة ارتفاع تكاليف المعيشة، الناتج إلى حد كبير عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وإلى تخفيض مستويات الديون المحلية والدولية، وإلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني مع الحفاظ على تنافسيته. وشعب بربادوس شعب يتمتع بالجلد وسعة الحيلة. وقد سبق أن نجينا من عواصف دولية وسننجو مرة أخرى بفضل القيادة القوية الفذة.

أما على الساحة الدولية، فتعتز بربادوس بالسمعة التي تتمتع بها بوصفها دولة صغيرة ناجحة تستند مواقفها إلى المبادئ وتجسد الإجراءات التي تتخذها الاحترام الكبير للقيم الديمقراطية. وعلى صعيد التفاعل مع بقية العالم تتعهد الحكومة، التي أتشرف برئاستها، برفع لواء مواصلة التقاليد المُشَرِّفة التي أرساها الأب الروحي لاستقلالنا وبطلنا القومي، فخامة الرايت إيرول بارو.

إن الخطاب الذي ألقاه أمام هذه الجمعية عند انضمامنا إلى صفوف الدول ذات السيادة ما زال وجيها اليوم كما كان عليه عندما ألقي أول مرة قبل ٤٢ عاما. فتعريفه الواضح لبارامترات السياسة الخارجية لبربادوس هو العقيدة التي لا تزال حكومتنا وشعبنا متمسكين بها. ولعله من المناسب أن أقتبس مباشرة مما قاله،

”سندعم الجهود الحقيقية الرامية إلى تحقيق السلام في العالم لأن مجتمعنا مستقر. وسنساعد جاهدين على استئصال ما تبقى من الإمبريالية لأن مؤسساتنا حرة. وسنضغط من أجل النمو الاقتصادي السريع في جميع البلدان المتخلفة النمو لأننا منهمكون بنشاط في بناء اقتصادنا.

”نحن لا نسعى إلى أية خصومات ونصرّ، بوجه خاص، على أننا لا نعتبر أي دولة عضو خصما طبيعيا. ولن نقحم أنفسنا في المجادلات الأيديولوجية العقيمة لأننا لسنا دعاة دبلوماسية القوة، بل أيضا دبلوماسية السلام والازدهار. ولن نقف بالضرورة إلى جانب أي دولة كبرى في نزاع معين ما لم نكن مقتنعين بأنها على حق، ولن ننظر في الوقت نفسه إلى الدول الكبرى بريبة دائمة لمجرد حجمها أو ثروتها أو إمكاناتها النووية. وسنكون أصدقاء الجميع ولن نكون من أتباع أحد“. (A/PV.1487، الفقرتان ٧٦ و ٧٨)

وستتخذ الحكومة الجديدة في بربادوس موقفا يسترشد بتلك الفلسفة التي لا تزال صالحة. ولأن بلدنا هو جزيرة صغيرة، سندافع عن المسائل التي تبعث على القلق البالغ للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسندافع عن ضرورة الاعتراف بشكل خاص بمواطن ضعفها، وسننادي بضرورة المواجهة الحساسة للتحديات الخطيرة، مثل تغير المناخ والتعرض للكوارث الطبيعية اللذين يعوقان تنميتها المستدامة.

ولما كانت عقلية ”حجم واحد يصلح للجميع“ تهدد بمزيد من تهميشنا في الترتيبات التجارية الدولية الجديدة، فإننا سنواصل إبداء روح الزعامة داخل مجموعة البلدان الصغيرة المستضعفة في الجهود الساعية إلى خلق نظام للمعاملة الخاصة والتفضيلية يراعي ظروفنا الفريدة.

وبما أننا بلد نام متوسط الدخل اعتُبر ناجحا جدا إلى درجة أنه أصبح غير مؤهل للتمويل بشروط تساهلية واعتبر في نفس الوقت بلدا يتسم بخطورة عالية تستثنيه من التمتع بشروط تشجيعية في أسواق رأس المال العالمية، فإننا سننضم

إلى الزملاء الذين يشاطروننا الرأي في السعي إلى كسب التأييد لوضع آليات دعم كافية لكفالة ألا تنحرف عمليتنا الإنمائية عن المسار. وبما أننا بلد كاريبي، فإننا سندخل في شراكة مع جاراتنا الدول الكاريبية لحماية ميراثنا المتشاطر – البحر الكاريبي – من الاستغلال المفرط والتدهور البيئي، ولتأمين حدودنا من تهديدات تهريب المخدرات والأسلحة وغسل الأموال والإرهاب. إننا دعاة متحمسون لفكرة الكاريبي كمنطقة سلام، وإننا ننظر بعميق القلق إلى أي أعمال، من أي دوائر كانت، تسعى إلى بعث الحياة من جديد في تناحر الحرب الباردة الذي عفى عليه الزمن وإشاعته في صفوف أسرة أممنا الإقليمية المسالمة.

أخيرا، وبما أننا عضو مسؤول في المجتمع الدولي، وبما أننا نؤمن بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الدول الصغيرة في الدفع قدما بقضية السلام الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة، فإننا سنكرس أنفسنا من جديد لبناء نظام دولي يعمل على أساس مبدأ التعددية ويحترم المساواة في السيادة بين الدول ويتقيد بمعتقدات عدم الانحياز الأصيل.

وبصرف النظر عن المصطلحات اللغوية المستخدمة، لا يشك أحد في أننا دخلنا أزمة اقتصادية دولية خطيرة الأبعاد تهدد بالإطاحة بالتقدم الذي أحرزته دول كثيرة وبتفاقم الظروف اليائسة أصلا لأشد المستضعفين بيننا. فالتقلبات في أسعار النفط تجعل من إدارة الشؤون الاقتصادية لبلداننا تحديا يوميا، والتصاعد المستمر في تكاليف الأغذية الأساسية خلّف عواقب سياسية واجتماعية هائلة في كل أنحاء العالم. نذر الخطر لا يمكن أن تكون أوضح. إن الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والوقود الأحيائي أصبح حتميا. والجهود الوطنية لن تكون يقينا كافية، وبالتالي سيلزمنا تكوين شراكات عالمية، مع زيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتقديم حوافز مجدية لعكس اعتمادنا المفرط على الوقود الاحفوري.

مسألة الأمن الغذائي أصبحت الآن تتصدر جداول أعمالنا الوطنية وجدول أعمال السياسة الدولية. وإن التدابير التي اقترحتها وكالات الأمم المتحدة والتدابير المتفق عليها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، المعقود في روما، يجب أن تظهر على صعيد التطبيق في شكل برامج ومشاريع محددة. وبالإضافة إلى الإغاثة الإنسانية الفورية لأشد البلدان تضررا، يجب رسم سياسات عامة على وجه السرعة لرفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية في الزراعة ولتصحيح التشوهات في الأسواق التي تعرض للخطر الإمدادات العالمية للأغذية. حالات الأزمة كثيرا ما تكون عوامل محفزة على اتخاذ إجراءات وطنية خلاقة. لكن ضخامة الأزمة الحالية تعني أن الإجراءات على الصعيد الوطني لعديد من البلدان النامية لن تترك إلا أثرا ضئيلا ما لم يواكبها إطار عمل داعم من التعاون الدولي، واحترام المجتمع المانح للالتزامات السابقة بزيادة الموارد للتنمية. والنتيجة الناجحة لمؤتمر الدوحة لاستعراض التمويل من أجل التنمية، المقرر عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر، يجب أن تشمل شراكة عالمية حقيقية لتوفير الموارد المالية المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

إلا أن توفر الموارد المالية الإضافية ليس الشرط الوحيد المطلوب. فلا بد من إجراء تغييرات ذات مغزى تعطي البلدان النامية صوتا مسموعا وتمثيلا أكبر ومشاركة أكثر فعالية في عملية صنع القرار الدولية ضمن إطار المؤسسات المالية الدولية. إن أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية متجذرة في فشل المجتمع الدولي في إصلاح نظام حكم الاقتصاد الدولي المتسم بكونه لا ديمقراطيا وقديما ومتخلفا عن ركب النمو المطرد في التكافل على صعيد الكرة الأرضية. إن بربادوس تؤمن بأن المسؤولين عن الأزمة،

والذين أسسوا النظام المالي العالمي ومارسوا سيطرتهم عليه وتلاعبوا به لمصلحتهم هم، لا يمكن الثقة بهم الآن وتكليفهم بمداواته. ويتعين على البلدان النامية أن تبرهن على قيادتها في البحث عن حل دائم للأزمة المالية العالمية وأن تصر على أن أي ممارسة لإقرار الإصلاحات يجب أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ الانفتاح والشفافية والاشتمالية، مع تولي الأمم المتحدة دورا رائدا فيها.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب تفويضه صلاحية الاضطلاع بدور مجد أكبر في صنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي، تمشيا مع الولاية التي كلفه بها ميثاق الأمم المتحدة. وحتى مع تدابير تقوية المجلس في السنوات الماضية فإن مسؤولياته الحالية تقصر كثيرا عن الدور الذي توخاه له مؤسسو هذه المنظمة. إن بربادوس، بصفتها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لإنهاء تهميش المجلس في عمليات وضع السياسات الاقتصادية وصنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس بالتأكيد الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي يحتاج إلى إصلاح عاجل. فمجلس الأمن بتكوينه الحالي ليس تمثيليا لوقائع وديناميات عالم السياسة الدولية الحالية ويجب إصلاحه حتى يعبر عن الحالة السائدة اليوم. وإننا نضم صوتنا إلى المنادين ببدء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة الثالثة والستين هذه.

وبصفتي رئيس وزراء دولة جزرية نامية صغيرة في منطقة تقع في بؤرة أزمة المناخ العالمية، يحدوني الأمل أن تتجاوب الجهود الدولية الحالية، المبذولة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، مع الدليل العلمي على تغير المناخ، فتعطي الأولوية لشواغل واحتياجات هذه البلدان النامية المستضعفة، التي تعاني بالفعل من الآثار الخطيرة لتغير المناخ. وإن الفشل في اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة وحاسمة لن يكون أقل ضررا من اللامبالاة الطائشة.

في أعقاب موسم أعاصير عام ٢٠٠٨ المدمر الهدام، يراودنا نحن شعوب الكاريبي شعور حاد بالطبيعة المتقلبة لبقائنا على قيد الحياة، وكذلك بالإلحاحية التي تستحقها الأعمال الرامية إلى التخفيف من أسباب تغير المناخ. وفي مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في عام ٢٠٠٩، يتعين علينا أن نبرم اتفاقا يكون شاملا وطموحا واشتماليا، يعتمد حزمة من الأنشطة الموجهة نحو التخفيف من الآثار بما يكفل تثبيت استقرار الارتفاعات في درجة الحرارة على الأمد البعيد عند أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ويتيح أيضا للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الضعيفة الأخرى مصادر تمويل للتكيف جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها ويسهل الحصول عليها. وإن الوقت ليس في صالحنا.

ستنظر الجمعية في هذه الدورة الثالثة والستين في مشروع قرار بعنوان ”صوب تنمية مستدامة للبحر الكاريبي لمنفعة الأجيال الحاضرة والمقبلة“، يسعى مرة أخرى إلى كسب الدعم الدولي لمبادرة الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية للاعتراف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ومنذ اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩٧/٦١ قبل سنتين خطت الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية خطوات واسعة في تطوير الإطار المؤسس والقانوني لحكم البحر الكاريبي وتعاونت مع شتى أصحاب المصلحة من المجتمع المدني حول تدابير كفالة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية النفيسة وحفظها. ونتطلع إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي لمساعدتنا في تحقيق أهداف تلك المبادرة.

وتتطلع حكومة بربادوس إلى الحفاظ على العلاقات الممتازة مع الأمم المتحدة التي نتمتع بها على مر سنوات عديدة. ونتعهد بمواصلة التمسك بمبادئ ميثاقها وسنبذل قصارى جهدنا للمساعدة في الحفاظ على النظام الدولي والمجتمع الدولي حيث يمكن لجميع الدول أن تقدم إسهاماتها لما فيه خير البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية والعمل والخدمة المدنية والطاقة في بربادوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ديفيد طومسون، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية والعمل والخدمة المدنية والطاقة في بربادوس، من المنصة.

خطاب السيد غير هـ. هارد، رئيس الوزراء في جمهورية أيسلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء في جمهورية أيسلندا.

اصطحب السيد غير هـ. هارد، رئيس الوزراء في جمهورية أيسلندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد غير هـ. هارد، رئيس الوزراء في جمهورية أيسلندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هارد (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشارك الآخرين في تهنئة السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأتعهد بأن تقدم أيسلندا دعمها وتعاونها في العمل الهام الذي ينتظرنا.

أوفدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا الرياضيين مؤخرا للتنافس في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في بيجين، حيث شهد العالم روحا رياضية متميزة، من حيث الأداء والسلوك. وأصبحت الألعاب الأولمبية حدثا عالميا حيث لا يوجد أي تناقض بين إظهار التضامن الدولي والحس الوطني الإيجابي. ولئن كنا نسلم بأن مثل هذا الحدث الرياضي لا يمكن أن يطبق مباشرة على العلاقات الدولية في الميدان السياسي، إلا أنه يمكن أن يكون مصدر إلهام لنا في سعينا إلى إيجاد السبل لجعل منظمتنا أكثر فعالية في التعامل مع التحديات العالمية الهائلة في القرن الحادي والعشرين. وتجسد الألعاب الاولمبية توحد البشر والطموحات التي ينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا.

ولا يزال الفقر المدقع عقبة أمام التنمية والأمن في أنحاء كثيرة من العالم. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال الحد من الفقر، فإنه يظل أهم التحديات التي تواجه البشرية ومصدر الكثير من المشاكل الأخرى ذات التداعيات العالمية. وتبيّن التجربة أن استئصال أسباب الفقر المتعددة عادة ما يقتضي الجمع بين المبادرات المحلية والإقليمية والدولية. وهذا يشمل توفير موارد إضافية للتعاون الإنمائي.

ونحن، المجتمع الدولي، يجب علينا الوفاء بالوعود التي قطعناها لجماهيرنا الأكثر ضعفا الذين يكابدون الفقر المدقع، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إنهم أكثر البشر اعتمادا على تضامن المجتمع الدولي. وسيكون الاجتماع المقبل في الدوحة بشأن التمويل من أجل التنمية اختبارا لصدق عزيمة المجتمع الدولي. وأيسلندا، من جانبها، تهدف إلى أن تصبح من كبار مساهمي المساعدة الإنمائية الرسمية، بعد أن ضاعفت ميزانيتها للتعاون الإنمائي خلال السنوات الأربع الماضية.

وأشار الأمين العام باقتدار إلى التحديات المتشابكة وهي ارتفاع تكاليف الغذاء، والتنمية، وتغير المناخ. وبلوغ الهدف المتمثل في التنمية المستدامة على نطاق واسع يبدو بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى بالفعل. ولكن التقاعس أو اليأس ليس خياراً لأن ثمن الوقوف مكتوفي الأيدي سيكون باهظا حتما في المقابل. ويتعين العمل على نطاق واسع ومستدام بغية معالجة كل من المسائل الإنسانية العاجلة وتلك الهيكلية طويلة الأجل. وهناك الكثير مما يمكن القيام به لتعزيز الأمن الغذائي. فأيسلندا، على سبيل المثال، تتبادل لعقود من الزمن تجربتها وخبرتها في مصائد الأسماك الحديثة مع الدول الساحلية النامية، بما في ذلك من خلال برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك في ريكيافيك. ويعيش خمسة وتسعون في المائة من سكان العالم الذين يعتمدون على حصاد الموارد البحرية الحية في بلدان نامية. وسنواصل تقديم إسهامنا الصغير الحجم، على أهميته، في سبيل تحسين حياتهم، وبالتالي تعزيز قضية التنمية المستدامة. وهدفنا المتمثل في تحقيق الازدهار الاقتصادي مع الاضطلاع بالمسؤولية البيئية هو مفتاح التنمية المستدامة والازدهار الطويل المدى.

ولن يتسنى معالجة تهديد تغير المناخ إلا من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. وزملائي من الدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من البلدان الأقل نموا قاموا بتسليط الضوء مرارا وتكرارا على مدى إلحاح ذلك التهديد. وتلك هي دول خط المواجهة المكشوفة والمعرضة لآثار تغير المناخ المتزايدة. إلا أننا جميعا سوف نتضرر في نهاية المطاف. ومن ذلك المنطلق، ترحب أيسلندا بمبادرة جزر المحيط الهادئ الرامية إلى اعتماد الجمعية العامة قرارا بشأن الأمن وتغير المناخ وتؤيد تلك المبادرة تأييدا كاملا.

والعمل العاجل الذي بدأ في كيوتو لا بد من تسريعه في كوبنهاغن في العام المقبل، ويجب تخفيض انبعاثات الكربون بصورة منهجية. ولن يكون بوسع العالم أن يضع حدا لاعتماده على الوقود الأحفوري إلا من خلال توفير بدائل فعّالة واقتصادية. ولحسن حظ أيسلندا، فإن لديها وفرة من الطاقة الكهرمائية والطاقة الحرارية الأرضية، وبلغت بالفعل هدفها المتمثل في توليد نحو ٨٠ في المائة من الطاقة التي تستهلكها من مصادر متجددة نظيفة. والخبرة والتكنولوجيا متاحتان للدول النامية، وتفخر أيسلندا باستضافة برنامج التدريب الخاص بالطاقة الحرارية الأرضية التابع لجامعة الأمم المتحدة.

وقبل ستين عاما، لاحظت إليانور روزفلت بحكمة أن ”ميثاق الأمم المتحدة منارة يُهتدى بها على طول الطريق نحو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم“. ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تذكرنا كلماتها بالتقدم المحرز بالفعل والدرب الطويل والشاق الذي ما زال ينتظرنا، والذي تزيد التحديات العالمية الكبيرة الجديدة من وعورته.

والعالم الذي نعيش فيه اليوم لا يتسامح مع التمييز العنصري، وقد حان الوقت لجعل التمييز على أساس الجنس غير مقبول عالميا. وستواصل حكومة بلدي تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي. وسنفعل ذلك من خلال الجهود المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة – ولا سيما في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – وفي البنك الدولي. ومما يؤسف له، أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ما زالا هدفين بعيدي المنال في جميع أنحاء العالم. وأحث الأمم المتحدة على أن تكون قدوة في هذا المضمار.

كما أن التحديات التي تفرزها العولمة توفر فرصا جديدة لتنشيط منظومة الأمم المتحدة وتهيئة المنظمة على نحو أفضل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وهي: تكنولوجيا أفضل، واتصالات أفضل وإدارة أكفأ تكون

متوفرة للجميع. ولا يزال أمام الأمم المتحدة طريق طويل لتصبح آلية مكتملة الأركان، ولكن دورها في النظام الدولي لا غنى عنه ولا جدال فيه. وإذا كنا نقبل بأمم متحدة تبدو أحيانا مجرد هدف نظري في حد ذاتها، فلن ندرك إدراكا تاما أبدا إمكانات هذا التجمع العالمي للأمم. ومن ناحية أخرى، إذا شجعنا مستوى عال من الطموح والقدرة على التكيف، فإنني على يقين بأن الأمم المتحدة سترقى إلى مستوى المثل العليا لمؤسسيها وسيحتفي بها باعتبارها حجر زاوية في البنيان الدولي في الذكرى السنوية المئوية للميثاق في عام ٢٠٤٥.

وهناك أسلوب بسيط لإبراز مكانة الأمم المتحدة، فضلا عن الوعي بأهمية عملها، وهو إعلام مواطنينا. ويسعدني إبلاغ الجمعية العامة بأن حكومة أيسلندا تنوي جعل مقاصد وعمل الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من المناهج في المرحلتين التعليميتين الابتدائية والثانوية في بلدنا، إضافة إلى الأنشطة القائمة والأكثر انتقائية في المراحل الأعلى. وتشجع أيسلندا بقوة كل الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا. وقد يتضح أن هذه وسيلة فعالة لعرض المثل العليا على الصعيد المتعدد الأطراف للأمم المتحدة كجزء من نقل وجهة نظر العالم إلى قادة المستقبل والمواطنين في أنحاء العالم.

ولعله من باب المبالغة في التبسيط الحديث عن وجود منافسة بين تعددية الأطراف والأحادية في الشؤون الدولية. إن تلك النهج المختلفة تتداخل كثيرا، لكن من الواضح أنه عندما يتاح خيار تعددي فعال فإنه سيكون دائما الخيار المفضل بالنسبة إلى معظم البلدان، خاصة البلدان الصغرى مثل بلدي. وينبغي أن يشجعنا هذا على جعل الأمم المتحدة منتدى يمكن أن يحقق نتائج جوهرية، بما يتفق مع القانون الدولي، بغية ضمان أن تصبح الإجراءات الأحادية بشأن قضايا ذات أهمية كبرى أقل احتمالا.

إن أيسلندا عضو مسؤول ونشط في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ وتسعى الآن لأول مرة، بعد ٦٢ عاما، للعمل كعضو غير دائم العضوية في مجلس الأمن، بدعم كامل من البلدان الاسكندنافية الأربعة الأخرى. وستجرى الانتخابات في هذه القاعة بعد ثلاثة أسابيع.

وعلى مر تاريخ الأمم المتحدة، كانت البلدان الاسكندنافية مساهما رئيسيا في عمليات المنظمة لحفظ السلام وأنشطة المساعدات الإنمائية، وتمكنت من تأدية دور غير متناسب مع نصيبها من تعداد سكان العالم. قبل كل شيء، أظهرت البلدان الاسكندنافية التزاما لا يتزعزع بالتعاون المتعدد الأطراف ودور القانون. وإذا انتخبت أيسلندا عضوا في مجلس الأمن، فإنها ستواصل ذلك التقليد القوي.

ونحن نسعى للحصول على المقعد بصفتنا دولة ديمقراطية ليست في نزاع مع بلدان أخرى، ودولة لها تاريخ في حل نزاعاتها سلميا، ودولة تحترم حقوق الإنسان العالمية، ودولة ليس لها مصالح جغرافية سياسية كبرى، وبالتالي، دولة يمكن أن تتعامل مع القضايا بقدر من الموضوعية. ونحن لا ننظر إلى ترشيحنا من منظور وطني فحسب. إنه أيضا اختبار لما إذا كانت الدول الأعضاء الصغرى في المنظمة، من كل المجموعات الإقليمية، يمكن أن تتاح لها فرصة العمل في المجلس وبالتالي تعزيز شرعيته. إن انتخاب أيسلندا سيعزز مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتمثيل العادل.

إن الأكاديميين يربطون أحيانا بين فترات معينة في التاريخ وبلدان أو مناطق كوسيلة لإلقاء الضوء على سمات أو اتجاهات سائدة. وسينعكس هذا بشكل جيد علينا هنا اليوم إذا كانت لدينا البصيرة والشجاعة لاتخاذ إجراءات في السنوات القادمة تمنح المؤرخين في المستقبل سببا للإشارة إلى القرن الحادي والعشرين باعتباره قرن الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أيسلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غاير اتش هاردي، رئيس وزراء جمهورية أيسلندا، من المنصة.

خطاب السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية جزر فيجي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي.

اصطحب السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية جزر فيجي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بسعادة السيد جوسايا ف. بينيماراما، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية جزر فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بينيماراما (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يهنئ شعب فيجي بحرارة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ونود أيضا أن نعرب عن خالص امتناننا لسلفه سعادة السيد سرجيان كريم. ويسعدني أيضا بصفة خاصة أن أنوه بحضور رئيس وزراء جزر سليمان، السيد ديريك سيكوا، أحد نواب رئيس الجمعية العامة وأحد أفراد منطقتنا في جنوب المحيط الهادئ.

إن الجمعية العامة في هذه الدورة تتطرق إلى قضايا عديدة تحظى باهتمام عالمي كبير ألا وهي: أزمة الغذاء العالمية، وتغير المناخ، وعمليات حفظ السلام، وقانون البحار. وكل هذه القضايا ذات أهمية كبرى للدول الجزرية الصغيرة مثل فيجي. وسأتطرق في البداية بإيجاز إلى بعض منها.

لقد تأثر شعب فيجي على نحو فعلي وفوري وخطير وملموس بالصدمات التي تلقتها أمتنا الصغيرة نتيجة الصعود الشديد في أسعار الغذاء العالمية وزيادات أسعار الطاقة وتراجع الاقتصاد العالمي. ونحن في فيجي نستخدم هذه التطورات الخارجية المناوئة كفرصة لرأب صدع قطاعنا الزراعي الذي تعرض للإهمال طويلا. لدينا وفرة في الأراضي ويجب أن نستخدمها بشكل أفضل وأكثر إنتاجية.

إن أزمة الغذاء والحاجة إلى الاعتماد على الذات تتعارضان للأسف مع ظهور قواعد التجارة العالمية. فمبدأ التجارة الحرة يقضي بنظام اقتصاد مفتوح. غير أن الاقتصادات النامية الصغيرة مثل اقتصادنا في فيجي تحتاج إلى حماية الزراعة لضمان الأمن الغذائي. ويحدونا عظيم الأمل أن تمكننا مفاوضات التجارة الدولية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف والثنائية من حماية تنميتنا الزراعية في اقتصادنا الصغير المعرض للخطر. إن فيجي ستدعم كل الجهود المتضافرة التي تبذل، على مستوى القطاعين العام والخاص والمستويين الوطني ومتعدد الجنسيات والمستويين الإقليمي ودون الإقليمي، لمعالجة أزمة الغذاء العالمية.

وفي ما يتعلق بقضية تغير المناخ، فإن فيجي تتطلع إلى قيادة رئيس الجمعية وتعتمد عليها. هذه قضية مهمة بالنسبة إلى الدول الجزرية والجزرية المرجانية الصغيرة جدا في المحيط الهادئ. وبينما يواصل بقية العالم إلى ما لا نهاية له مناقشة آثار تغير المناخ، فإن هذه المشكلة في الجزر الصغيرة جدا والجزر المرجانية في المحيط الهادئ هي مشكلتنا أساسا.

إنها الآن خطر حالي وحقيقي. إنها تمثل خطرا كبيرا على الاستقرار والأمن الإقليميين.

أناشد المجتمع الدولي ومنظومة مؤسساته تعزيز الجهود لمساعدتنا في التصدي لتهديدات تغير المناخ العالمي. نحن في حاجة إلى استثمارات في تدابير التكيف. نحتاج إلى الانتقال من الكلام الرنان إلى رد أكثر واقعية وسرعة. ونناشد الوكالات وشركاءنا الإقليميين تنسيق الجهود لضمان أن تكون لدينا في منطقة المحيط الهادئ القدرة، البشرية والمؤسساتية على حد سواء، على مواجهة هذا التهديد الجديد، خاصة مع اشتداد قوته. إن الآثار الملحوظة والمحتملة لتغير المناخ على شعوبنا وعلى النظم الإيكولوجية آثار حقيقية تماما وفورية. ونحن نعتمد على الرئيس والأمين العام في ممارسة دور قيادي أكثر فعالية ونشاطا بشأن قضية تغير المناخ العالمي.

سأتكلم الآن بإيجاز عن عمليات حفظ السلام. نود أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا لوكيل الأمين العام جان – ماري غينو الذي انتهت ولايته على قيادته المتفانية في إدارة عمليات حفظ السلام. لقد كان عادلا وسخيا في تنفيذ الإصلاحات داخل إدارة عمليات حفظ السلام، وفي وضع تعاليم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ستكون مرشدا لعمليات وبعثات الأمم المتحدة للسلام في المستقبل. نتمنى للسيد غينو التوفيق ونؤكد لخلفه، السيد آلان لو روي، على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

إن لجنود فيجي سجلا يدعو إلى الاعتزاز للعمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – وهو سجل للاحتراف المهني والانضباط والرفق والاقتدار. وأثبتت القوات المسلحة الفيجية أن تدريبها وأخلاقياتها تشكل مصدر قوة لعمليات حفظ السلام. وما زلنا نعمل بجدية شديدة للمحافظة على ذلك السجل الاستثنائي. ولكن بالرغم من ذلك، ظلت العلاقة بين فيجي وإدارة عمليات حفظ السلام تتسم بالتوتر. وذلك بسبب مشاركة جيش فيجي في حكومتنا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومع ذلك، نشعر بالتشجيع من المناقشة المستمرة بين موظفي بعثتنا الدائمة وإدارة عمليات حفظ السلام. ولن أكون أمينا إن لم ألاحظ أنه يبدو أن نفوذا خارجيا لا مبرر له قد مورس لاستبعاد فيجي من المشاركة في البعثات الجديدة لحفظ السلام. وأعرب عن الأمل بأن تتاح لنا الفرصة للمشاركة في البعثات الجديدة لحفظ السلام.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أخاطب هذه الهيئة بشأن الحالة الراهنة في فيجي وبشأن جهودنا للمضي قدما بالبلد. وأود أولا أن أنظر إلى الوراء، ولو بإيجاز. فقد أصبحت فيجي دولة مستقلة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠. وحينذاك كان ينظر إلى بلدنا على أنه بلد واعد ويتمتع بإمكانيات كبيرة. ووضع شعبنا، مع أمل كبير، ثقته بزعماء بلدنا لبناء دولة جديدة تكون متمتعة بالسلام والاستقرار ونشطة ثقافيا ومتسامحة ومزدهرة. ورأينا حينئذ أن فيجي ببقائها جزءا من الأسرة الدولية للأمم يمكن أن تدلل بالأمثلة على الطريقة التي ينبغي أن يكون عليها العالم.

وعقب الاستقلال، ولفترة قصيرة لم تتجاوز ١٥ عاما، أحرزنا بعض التقدم. ولكن، وبعد وقوع الانقلابين العسكريين في عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠، استفحل الفساد. ومنذ ذلك الوقت، استمر تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة في فيجي. واستبدل حلم شعبنا بإنشاء دولة متسامحة وموحدة ومزدهرة بواقع مختلف – وهو واقع يتسم بعدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي وازدياد التعصب الديني والعنصري والنزعة القومية – الإثنية والمناورات السياسية القائمة على أساس النزعة القومية – الإثنية، وزيادة الجريمة وأعمال العنف

والفساد، وازدياد حدة الفقر وهجرة العديد من مواطنينا الموهوبين والمهرة وذوي الخبرة.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حصل انتقال سياسي في فيجي بعد تدخل من القوات المسلحة الفيجية. واتخذ الرئيس تدابير مؤقتة لكفالة الحكم الرشيد وحفظ القانون والنظام وتحقيق استقرار الاقتصاد. وفيما بعد قام رئيس فيجي بتعيين حكومة مؤقتة، أتولى رئاستها. وتم تحدي شرعية تلك الإجراءات والمسألة الآن معروضة أمام المحاكم في فيجي.

وحتى الآن، تبذل حكومة بلدي، التي ما زالت تسيطر بصورة فعالة على الحكم في فيجي، قصارى جهدها للتقيد بالدستور الحالي. وندرك أن الدستور يمثل القانون الأعلى لدولتنا. وفي الوقت نفسه، أصبحنا نعترف بأن الأساس ذاته الذي سعينا لبناء دولتنا عليه أساس مهزوز وضعيف. ولذلك، يجب أن تركز جهودنا الآن على إعادة إرساء أساس أكثر قوة لإعادة فيجي إلى حكم ديمقراطي مستدام. ولا بد أن تبنى دولتنا الجزرية على أسس متينة متانة الصخر للمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحكم الرشيد. ولا يمكن أن نكرر ويجب ألا نكرر الخطأ المتمثل في إعادة البناء مرة أخرى على الأساس الرملي المشهور والمثبت، الذي جرفته شرور المصلحة الذاتية وعدم الكفاءة والتعصب والجشع.

وفي كانون الثاني/يناير العام الماضي، باشرت الحكومة المؤقتة إجراء دراسة شاملة لمشاكلنا السياسية والاجتماعية والمشاكل المتعلقة بالحكم. وقمنا بذلك العمل للتعرف على الأمر الذي أسهم في ذلك السجل المروع للحكومات المتعاقبة منذ أيار/مايو ١٩٨٧، وأيضا لإيجاد حلول دائمة وعادلة. وفي بداية ذلك العمل، قررت حكومتي الوصول إلى سكان فيجي لكفالة أن يصبحوا جزءا من الحلول في المستقبل. وقمنا بذلك العمل مع أننا كنا ندرك المسألة الواسعة المتعلقة بولاية الحكومة والتي أثارتها حوادث كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومن جانبي، كنت أرى أن على الحكومة المؤقتة ألا تدعي أنها تملك بمفردها القدرات أو الحكمة لحل مشاكل بلدنا بأسرها.

إن بلدي، فيجي، يواجه مشاكل ضاربة الجذور وأساسية للغاية وهي مشاكل معقدة وهيكلية على حد سواء. ولذلك أوصت حكومتي إلى رئيس فيجي تشكيل هيئة استشارية واسعة التمثيل ومستقلة للاتصال بسكان فيجي ولإشراكهم بشكل فعال في رسم طريق فيجي إلى الأمام. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أنشأ رئيس فيجي مجلسا وطنيا مؤلفا من ٤٥ عضوا لبناء فيجي أفضل وأطلق رسميا ما يعرف الآن بمبادرة ميثاق الشعوب. ودعا الرئيس زعماء جميع المنظمات السياسية والاجتماعية والمجتمعية ومنظمات الأعمال التجارية والمنظمات الدينية الرئيسية في البلد إلى الانضمام إلى المجلس الوطني والى الإسهام في صياغة ميثاق الشعوب من أجل التغيير والسلام والتقدم. واختار البعض، وخاصة المنظمات التي ما زالت تعارض الحكومة المؤقتة بشدة، أن لا يقبلوا دعوة رئيس فيجي. ورفضوا باستمرار وعناد الدعوة إلى المشاركة في حوار بناء وإلى العمل صوب التوصل إلى توافق واسع للآراء على طريق المضي بفيجي إلى الأمام.

وفي العام الماضي، وحينما خاطبت الجمعية، تطرقت بإيجاز لتحضيراتنا لإطلاق مبادرة ميثاق الشعوب. وقلت في ذلك الوقت إنه من خلال هذه المبادرة سيعمل عموم شعب فيجي وسينخرط على نحو تام من خلال المشاورات والمشاركة في وضع جدول أعمال شامل للإجراءات يمثل السبيل الوحيد الذي تعالج به فيجي مشاكلها. واليوم، يسرني أن أبلغ الجمعية بأنه تم إحراز تقدم كبير للغاية بشأن مبادرة ميثاق الشعوب.

إن الهدف الشامل لميثاق الشعوب هو إعادة بناء فيجي لتصبح دولة غير عنصرية ونشطة ثقافيا وموحدة وجيدة الحكم وديمقراطية فعلا – دولة تسعى لإحراز التقدم والازدهار. وتسترشد الرؤية التي تدعم ذلك الهدف الشامل لبناء فيجي بعدد من المبادئ الرئيسية، مثل إنشاء مجتمع عادل ومنصف؛ وتحقيق الوحدة والهوية الوطنية؛ وكفالة المساواة القائمة على الأهلية في الفرص لجميع المواطنين؛ وإنشاء حكومة تتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة؛ وانتشال المحرومين في جميع المجتمعات؛ وإدماج سكاننا الأصليين، آي – توكي، في فيجي الحديثة والتقدمية.

وباشرنا البرنامج الجريء للغاية لصياغة ميثاق للشعوب بناء على المشاورات ولبعض الأسباب القاهرة للغاية. ولا يمكننا أن نتحمل الاستمرار في أن يظل الأمر على حاله وبطرق ما زالت تجزئ دولتنا وتقسمها. وفي ذلك السياق، ظلت عملية صياغة ميثاق الشعوب عملية فريدة وغير مسبوقة – وهي عملية تجري على نطاق الدولة وهي استشارية بحجم وطابع لم يحاول من قبل مطلقا في فيجي. والعملية بأكملها عملية للتمكين لم يشهد سكان فيجي مثيلا لها مطلقا من قبل. وفي أغلب الأحيان وفي الحكم الوطني – وهذا ينطبق على ما يسمى بالديمقراطيات – فإن السياسيين المحترفين هم الذين يقومون بالتفكير بالنيابة عن الشعوب. ولئن كانت صرخات وأصوات السكان تسمع في أغلب الأحيان، فإنه، مع ذلك، يتم تجاهلها بنفس السهولة من جانب الممثلين المنتخبين ومن يسمون بالزعماء.

ومن البداية، وبعد أن عينت رئيسا للحكومة المؤقتة، رأيت أن من واجبي أن أصل إلى سكان فيجي بأكثر معنى أساسي وديمقراطي، أي مشاورة السكان بصورة فعالة وإشراكهم وإعمال ديمقراطية الشعب الحقيقية، من منزل إلى منزل، وفي جميع المستوطنات والقرى وفي البلدات والمدن في جميع أرجاء البلد. ومن خلال مبادرة ميثاق الشعوب، ذلك هو العمل الذي نقوم به.

وهناك البعض، في فيجي وفي الخارج على حد سواء، الذي يتشككون في ذلك الصدد. ويمكنني أن أفهم ذلك، وليس فقط بسبب أن تلك العملية لم تحاول مطلقا من قبل. وهذا فعلا هو التحدي الأكبر والأكثر أهمية بين التحديات التي نواجهها. وبالرغم من أن عملية ميثاق الشعوب ظل يضطلع بها المجلس الوطني بصورة منفصلة عن الحكومة المؤقتة، يوجد الذين يعارضونها لمجرد أنها مبادرة تتخذها الحكومة المؤقتة. والأمر الذي يدركونه، ولكنهم يختارون عدم التسليم به، هو أن عملية ميثاق الشعوب تشكل تهديدا حقيقا لمصالحهم الخاصة وامتيازاتهم.

وعندما خاطبت الجمعية العام الماضي، ناشدت دعم المجتمع الدولي وتقديم المساعدة لنا في أعقاب كل الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها فيجي منذ عام ١٩٨٧. وناشدت تقديم الدعم بغية وضع إطار سياسي وإداري يكون ديمقراطيا بحق وخاضعا للمساءلة وشاملا ومنصفا وغير عنصري ويسعى لتوحيد مجتمعات فيجي بوصفها أمة. كما سعيت لإقامة حوار بناء ومشاركة مع المجتمع الدولي ومع جميع شركائنا الإنمائيين الدوليين. وناشدت المجتمع الدولي دعمنا في معالجة المشاكل الأساسية في فيجي.

إنني أطلب من المجتمع الدولي اليوم ألا يركز على مجرد خلع حكومة. فقد تمت محاولة القيام بذلك العمل بالفعل وبصورة مضنية. وتعرضنا لتدابير دولية قاسية، ونحن قبلناها. وتحملنا تلك التدابير من خلال معاناة شعبنا. وتم تنفيذ الانقلابين العسكريين لعامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠ لمصلحة قلة وعلى أساس القومية – الإثنية والعنصرية والجشع.

ولم تكن حوادث ٥ كانون الأول/ديسمبر من أجل أي دافع متطرف مثل ذاك.

وفي عام ٢٠٠٠، وفي إخماد الانقلاب الذي قاده مدنيون، اضطلعت، بصفتي قائد القوات المسلحة الفيجية، بدور محوري في تسليم السلطة لحكومة مدنية. وأسعى، من خلال مبادرة ميثاق الشعوب، لتمكين سكان فيجي بأسرهم ولإيجاد حلول عادلة ومستدامة لمشاكلنا العميقة الجذور والمستمرة. وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي على أنني شخصيا ملتزم التزاما عميقا بكسر حلقة الانقلابات. والأمر الهام بنفس القدر هو أنني ملتزم بكسر حلقة الحكم الفاسد والظالم الذي تعاني منه فيجي منذ عام ١٩٨٧.

وبغية إزالة ثقافة الانقلابات والالتزام بالديمقراطية والحكم العادل وسيادة القانون، من الحتمي أن نزيل والى الأبد السياسات التي تعزز التفوق العنصري والسياسيات التي تعزز مصالح السياسيين الأنانيين والنخب الدينية والتقليدية. وبحسن نية، أتوقع من المجتمع الدولي أن يقف وراء تلك الأهداف ويقدم لها الدعم بغية المساعدة على المضي بفيجي إلى الأمام. وللأسف، حتى الآن لم يحصل ذلك.

وعلى العكس، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ما زالت التدابير العقابية تتخذ ضد فيجي. وما زال مستمرا حظر السفر، الذي تفرضه بشكل خاص أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويطبق ذلك الحظر على وزراء الحكومة المؤقتة وكبار موظفي الخدمة المدنية والأفراد العسكريين والأشخاص الذين يعينهم المجلس التشريعي. وأحدثت تلك الجزاءات آثارا سلبية على اقتصادنا، فضلا عن تشغيل المؤسسات الرئيسية لدولتنا، التي نعتمد عليها في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة. ومورس الضغط على الوكالات الإقليمية والمتعددة الأطراف بغية عدم تقديم المساعدة المالية والإنمائية والتقنية التي تمس الحاجة إليها في فيجي.

ونتيجة لذلك، لم نتمكن من إحراز التقدم الكبير الذي كان ينبغي أن نحرزه. ولا يمكن أن نسافر أو أن نشارك في المناقشات التي تجري في الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تعقد في الخارج. ويحصل ذلك بالرغم من حقيقة أن فيجي بذلت قصارى جهدها للمشاركة في حوار مع الشركاء الثنائيين والمجتمع الدولي بطريقة بناءة وشفافة. وقد احتضنا بشكل علني وسمحنا بدخول البعثات المختلفة التي أوفدتها الهيئات الإقليمية والدولية مثل منتدى جزر المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأمانة الكومنولث. وقدمنا لها جميعا دعمنا الكامل وتعاوننا فيما يتعلق بالمشاركة وفي ترتيب المواعيد وفي تزويدها بأي معلومات تحتاج إليها. وذلك يدل على أننا حريصون على المشاركة البناءة في الحوار مع أي جهة مهتمة بمساعدتنا في المضي ببلدنا قدما. وبعد الاجتماع الذي عقده مؤخرا منتدى جزر المحيط الهادئ في نيوي، كتبت الأسبوع الماضي إلى رئيس المنتدى وأشرت إلى أن الحكومة المؤقتة في فيجي مستعدة لتجديد المشاركة مع الفريق العامل المشترك التابع للمنتدى وأننا على استعداد للترحيب بأي زيارة يقوم بها الفريق العامل المشترك قبل كانون الأول/ديسمبر.

إننا لن نتمكن من تحديد موعد إجراء انتخابات لعودة فيجي إلى الديمقراطية البرلمانية في وقت مبكر من عام ٢٠٠٩، على النحو الذي كان متوقعا في السابق. وندرك أن ذلك سبب القلق لبعض مواطنينا في فيجي، ولبلدان المنطقة ولبعض شركائنا الإنمائيين. ولكن الموقف الذي اتخذه المجتمع الدولي فيما يتعلق بتأخير إجراء الانتخابات أعطي زخما كبيرا لمعارضينا داخل فيجي. واستخدموا هذا الموقف لتشويه سمعتنا بالرغم من التقدم الذي نحرزه صوب التوصل إلى حلول عادلة ومستدامة لمشاكلنا الأساسية. وقد أوضحت

بالفعل لسكان فيجي ضرورة تأخير الانتخابات. وأود أن أبلغ الشركاء الإقليميين بأن الحكومة المؤقتة لا يمكنها إجراء انتخابات بحول آذار/مارس ٢٠٠٩. وذلك بالنظر إلى أن العمل ما زال مستمرا للاتفاق على نظام انتخابي ديمقراطي يكون مقبولا لسكان فيجي ويمكن أن يوافق عليه جميع أصحاب المصلحة السياسيين من خلال الحوار السياسي.

ونرى أنه ينبغي إجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن. ولن يتم القيام بذلك العمل إلا بعد أن نتوصل إلى توافق واسع للآراء في فيجي على نظام انتخابي غير عنصري وديمقراطي بحق، والاتفاق على طريقة دستورية وقانونية لإجراء التغييرات. ومن الضروري تغيير نظام الانتخابي الحالي لأنه نظام غير ديمقراطي ولا يرتب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهو يخالف مبدأ الاقتراع المتكافئ على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح رئيس فيجي عقد منتدى للحوار السياسي بوصفه آلية مستقلة للمجلس الوطني. ومن خلال ذلك المنتدى نأمل أن نتوصل إلى توافق في الآراء وإجراء الإصلاحات بالوسائل القانونية والديمقراطية. ومرة أخرى، أقول بكل تأكيد، إن الإطار الزمني لبلوغ جميع تلك الأهداف لا يتوقف علي أو على الحكومة المؤقتة؛ وإنما يمثل المسؤولية الجماعية لجميع أصحاب المصلحة.

وفي أيار/مايو هذا العام، سعت فيجي للحصول على مساعدة الكومنولث والأمم المتحدة، على سبيل الأولوية والإلحاح، لتيسير إنشاء منتدى الحوار السياسي الذي اقترحه الرئيس. وكنا نأمل أن يكون ذلك المنتدى، الذي سيركز أولا على الإصلاح الانتخابي، قد انعقد الآن. ولم يتم إحراز تقدم يذكر، ونحن نشعر بالقلق حيال التأخير. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأكرر التماسنا من الأمم المتحدة والكومنولث تقديم المساعدة بصورة عاجلة في ذلك الصدد.

وبعد أن يؤخذ بعين الاعتبار المرجوع من مشاوراتنا على نطاق البلد، سيتم تعديل مبادرة ميثاق الشعوب، حسب الحاجة والاقتضاء، قبل استكمالها. وبعد ذلك ستعتمد المبادرة بوصفها بيانا للرؤية يحدد مشاكلنا الأساسية والحلول الموصى بها خلال عملية مشاورات تجري على نطاق البلد. ومن واجبي وواجب حكومتي بناء توافق للآراء على ميثاق الشعوب بوصفه يشكل المبادئ المشتركة التي ينبغي أن نبني عليها دولتنا. وسيمثل ميثاق الشعوب طريقة مدروسة للمضي قدما بفيجي. ولسنا ملزمين بالتخلي عن عمل هائل وهام يجري إنجازه من خلال عملية واسعة للمشاركة والتشاور لمجرد أن بعض الأشخاص ما زالوا يعارضون وقرروا عدم المشاركة. وتتمثل مهمة حكومتي الآن في إقناع هؤلاء المعارضين بالانضمام إلى العملية والمشاركة والإسهام فيها. ويحدونا الأمل في التوصل إلى توافق الآراء، ولا بد أن نتوصل إليه.

وفي هذا المنعطف الخاص في تاريخ أمتنا، فإن القيادة تتعلق بصورة أكبر بكيفية تمكننا من اغتنام الفرصة التاريخية الحالية لإدارة الانتقال من الحكومة المؤقتة إلى حكومة ديمقراطية بحق ودولة مؤلفة من مختلف المجتمعات العرقية ولكنها دولة واحدة ذات شعب يعيش في ظل الوحدة وبالروح الحقيقية التي أنشئت بها الأمم المتحدة.

وفي الختام، أؤكد مجددا على التزام فيجي بالأمم المتحدة وبمختلف اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الديمقراطي. ونحن لا نسعى للحصول على أي استثناءات من التزاماتنا في إطار تلك الاتفاقيات. وكل ما ننشده من الأمم المتحدة هو تفهمها للظروف الخاصة والمعقدة لفيجي. وندعو المنظمة إلى أن تعمل معنا لتساعدنا على إعادة بناء بلدنا والمضي به قدما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية جزر فيجي على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد جوزايا ف. بينيمارامـا، رئيس الوزراء وقائد القوات العسكرية في جمهورية جزر فيجي، من المنصة.

خطاب السيد روزفلت سكيريت، رئيس وزراء كومنولث دومينيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء كومنولث دومينيكا.

اصطُحب السيد روزفلت سكيريت، رئيس وزراء كومنولث دومينيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد روزفلت سكيريت، رئيس وزراء كومنولث دومينيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سكيريت (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن وفد بلادي وعن حكومة وشعب كومنولث دومينيكا أهنئ الرئيس على انتخابه لترؤس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ويسعدنا بشكل خاص أن نرى لأول مرة أحد رعايا نيكاراغوا يرأس هذه الهيئة. وأود أن أطمئنه على تعاون وفدي التام معه.

نجتمع في وقت يتصف بغموض دولي شديد. وذلك ينبع من أزمات عالمية متنوعة تتعلق بتوفر الغذاء والقدرة على تحمل نفقاته، ومن نظام مالي دولي غير مستقر بصورة متزايدة، ومن تقلب في إمدادات الطاقة وفي أسعارها. وفي بيان أمام الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي، قدمت الصين ومجموعة الـ ٧٧ تعليقا على المأزق الذي يواجهه العالم حاليا. وقد لاحظوا عن حق أنه:

> ”ناتج بقدر كبير عن اختلال شديد. في النظام الاقتصادي الذي ازداد اختلاله بالمضاربة؛ ومناخ ... وأزمة بيئية؛ فضلا عن أزمة ثقة في المؤسسات الدولية التي أنشئت من أجل تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والتنسيق بشأن المسائل العالمية“.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيليس ألفارادو (بوليفيا).

وإننا اليوم نعاني من عواقب ذلك. فالعولمة تواصل تغيير ديناميات الاستدامة والبقاء الاقتصادي بالنسبة للدول الصغيرة المستضعفة في منطقة البحر الكاريبي كدولتنا. إن جهودنا لتنويع اقتصاداتنا والتأقلم مع التطورات العالمية والمحافظة على وجودنا كمنافسين تمثل مسعى هائلا. ونحن كدول صغيرة نشعر بشكل متزايد بأن الدول المتقدمة النمو قد أهملتنا، إذ يبدو أنها فقدت كل إحساس بما نعانيه، خاصة في المجالين الرئيسيين التجارة وتمويل التنمية.

إننا نسمع دائما عن حاجة إلى التغيير. والواقع أن التغيير يُطرح في كل أنحاء العالم كحل سحري لجميع التحديات والمشاكل التي تواجه البشرية. وعندما يفشل كل شيء، يبدو أن التغيير يصبح الجواب الوحيد. وأنا أؤمن، بصفتي أحد أصغر رؤساء الحكومة سنا الذين سيخاطبون الجمعية العامة، بأن من واجبي إعلام هذه الهيئة الدولية بأن كلمة ”تغيير“ بدأت تصبح جوفاء بالنسبة للشباب حول العالم.

خلال العقد الماضي اتخذت عدة بلدان خطوات لإحداث التغيير، عملا بالتوصية. وللأسف، بقيت الأمور على حالها في العديد جدا من الحالات. ما نحتاجه حقا هو تغيير ذو معنى والتزام دولي أوسع من أجل تحقيق هذا التغيير. عندما أتكلم عن تغيير ذي معنى أعني بذلك تغييرا يتجاوز الكلام ويحدث فرقا ملحوظا في حياة جماعات سكانية بأكملها. فالعديد من البلدان لا تستطيع أن تحقق هذا التغيير بمفردها. إنها تحتاج إلى دعم حيوي من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة.

قبل أربع سنوات، عندما خاطبت هذه الهيئة، طالبت بوضع بنى مجدية تؤسس للتقليل من معاناة البلدان الصغيرة النامية على وجه التحديد، وتخفف من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية عليها. لقد أصبت بخيبة أمل من أنه لم يتحقق تقدم حقيقي. واليوم أخاطب الجمعية على خلفية مئات القتلى وآلاف الإصابات جراء موسم أعاصير عام ٢٠٠٨ النشط جدا حتى الآن في المحيط الأطلسي. وإلى جانب تلك الخسائر في الأرواح والإصابات، تسببت الكوارث الطبيعية بخسائر تبلغ قيمتها بلايين الدولارات في الدول النامية الصغيرة. وأغلب تلك الدول عاجزة عن البدء بمفردها بأي برنامج إنعاش قصير المدى أو متوسط المدى، بسبب محدودية مواردها.

قارنوا محنة تلك البلدان مع محن بعض البلدان المتقدمة النمو، التي دمرت الأعاصير والزلازل والانهيالات الأرضية مناطق منها على نحو مماثل. لقد اعتبرت تلك المناطق مناطق منكوبة وحشدت الموارد الوطنية لإعادة بنائها في وقت قياسي، بل على وجه أفضل من السابق في بعض الأحيان. دعونا نقارن حالتي بلدين صغيرين: هايتي في منطقة البحر الكاريبي، وهي تبعد أقل من أربع ساعات من مكان اجتماعنا هذا في عاصمة العالم التجارية، وجورجيا، المطلة على البحر الأسود. بعد أزمة جورجيا بوقت قليل، أعلنت حكومة الولايات المتحدة تخصيص حزمة إعادة إعمار بقيمة بليون دولار لجورجيا، وتعهدت بتسليم ٥٠٠ مليون دولار من تلك الحزمة في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة. وهذا جدير بالثناء حقا. ولكن، ماذا عن هايتي؟

إن ذلك البلد الكاريبي الواقع جنوبي جزر فلوريدا المنخفضة هو الأفقر في نصف الكرة الغربي. إنه من الناحية العملية يخضع لوصاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. لقد عانى ذلك البلد من أسوأ إعصارين في هذا الموسم، غوستاف وآيك. ورأينا صورا تدمي القلوب لنساء وأطفال فقدوا كل شيء، محاطين بالأسلاك الشائكة ويقاتل بعضهم بعضا للحصول على مواد إغاثة غير كافية. ما هو رد الحكومة الأمريكية والكونغرس الأمريكي والحملات الانتخابية الرئاسية على الدمار في هايتي؟ ما هو رد كندا والاتحاد الأوروبي؟ وأين حزمة البليون دولار لإعادة الإعمار لشعب وحكومة هايتي؟

نحن المجتمع الدولي موجودون في هايتي. إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي موجودة هناك منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، وقد أنجزت مهمة عظيمة في المساعدة على إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هايتي. ولكننا نعلم ما هو المطلوب لإحداث تغيير حقيقي ذي معنى في نوعية حياة ما يزيد على ٨ ملايين فرد من ذلك البلد العظيم، هايتي. مع ذلك، ما زلنا نحجم عن الالتزام بالموارد والبرامج المطلوبة لتحقيق تلك النتائج. إننا نقدم لهايتي مساعدات للبقاء على قيد الحياة، وليس دعما للانتعاش وإعادة الإعمار. وسؤالي هو: لماذا كانت الاستجابة للدمار في جورجيا مختلفة عن استجابتنا للدمار في هايتي؟

لقد حصل اضطراب بنسب لا مثيل لها وفظيعة في الأسواق المالية الدولية. ففي الأسبوعين الأخيرين حُطمت أرقام قياسية دامت عقودا من حيث إقفال الشركات وانهيارها

وخسارة فرص العمل. وآثار تلك الأحداث ستكون محسوسة على نحو مماثل، أو حتى أسوأ، في البلدان الصغيرة النامية، كبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أتكلم اليوم كقائد لدولة جزرية صغيرة شلت اقتصادها فعلا سلسلة من القرارات التي اتخذها ممثلو البلدان المتقدمة النمو والوكالات المتعددة الأطراف، الذين بدوا لا مبالين أو غير آبهين بوطأة تلك الإجراءات على الاقتصادات الصغيرة والمستضعفة. لقد عانى كومنولث دومينيكا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخه. وكان ذلك بسبب تدهور أوضاع صناعة الموز الناتج بدوره عن الطعن المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الاتحاد الأوروبي لاستيراد الموز أمام منظمة التجارة العالمية. وربما ما كان بالنسبة للبعض حجة أكاديمية أصبح مشكلة بقاء بالنسبة لنا.

وما من بلد في العالم يعتمد على تصدير الموز أكثر من دومينيكا. ولم يعن ذلك شيئا لمن عملوا على تلاشي تلك الصناعة في مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بينما كانوا يسخرون آليات منظمة التجارة العالمية لمصلحتهم. وكانت النتيجة أزمة ومعاناة اقتصادية شديدة لا يزال يتعين على مزارعينا التغلب عليها. وأذكّر بإيجاز بتلك الظروف الصعبة للتشديد على تصميم وعزم شعبنا وبما يمكن وصفه على أنه عدم مراعاة أو لا مبالاة إزاء محنة الدول الأعضاء الصغيرة النامية.

إن التغيير المجدي الذي أتكلم عنه والذي تتوق إليه شعوبنا لا بد وأن يتجسد في سلوكنا ونهجنا تجاه بعضنا البعض. لماذا نتكلم عن التغيير ونعرضه إذا بقي سلوكنا تجاه مسألة الفروقات الأساسية بين الدول – صغيرها وكبيرها، فقيرها وغنيها – كما هو ومن دون تغيير.

وما يدور في خلدي هنا هو مسألة تغير المناخ. وأشار تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر الذي يسببه الاحترار العالمي قد يؤدي إلى هبوب عواصف وتحات ساحلي في الجزر الصغيرة. ويعني ذلك بالنسبة لنا دمار كبير في البنية التحتية للمستوطنات البشرية، بما في ذلك تلوث موارد المياه العذبة والأراضي الزراعية، وتلوث الأنظمة الإيكولوجية البحرية بسبب ممارسات الآخرين الطائشة وغير المستدامة.

لماذا أتكلم عن التغيير إذا كانت الدول الصناعية، بالذات لا تلتفت إلى التحذيرات ولا تبدي درجة أكبر من الالتزام، بإنقاذ كوكبنا وعكس تغير المناخ؟ ينبغي للتغيير المجدي أن يسرع في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ في بوزنان ببولندا في وقت لاحق من هذه السنة، بهدف توفير إطار لاتفاق ٢٠٠٩ في كوبنهاغن.

يجب ألا يكون التغيير مجرد شعار أو مبرر للتقاعس. أود أن أؤكد مجدداً أن التغيير قد يكون حقيقيا ومجديا.

لنأخذ على سبيل المثال استجابة شعوب منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى لأزمة الطاقة العالمية. كما هو متوقع، أثرت زيادة أسعار النفط بشكل سلبي على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. ولمعالجة أزمة الطاقة في المنطقة، اتخذت جمهورية فنزويلا البوليفارية مبادرة ابتكارية في ٢٠٠٥ تعرف باسم بتروكاريبي. وهذه المبادرة توفر النفط من خلال تسهيلات في الدفع لأكثر من ١٨ بلدا مستوردا للنفط في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وتنص بتروكاريبي أيضا على أحكام تضمن السيادة الإقليمية في مجال الطاقة من خلال وضع ترتيبات لأمن الطاقة بتوفير إمداد نفطي يمكن الركون إليه في الوقت

المناسب من فنزويلا وزيادة قدرة تخزين النفط في منطقة البحر الكاريبي.

بما أن تطاير أسعار النفط يهدد ميزان المدفوعات واحتياطات العملة الأجنبية، فقد حظي ميثاق بتروكاريبي بأهمية اقتصادية متزايدة كطوق نجاة حيوي بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. لقد أصبحت المبادرة أكبر مصدر فردي للتسهيلات المالية لمنطقة الكاريبي، مع ائتمانات تبلغ قيمتها ١,١٧ مليار دولار للبلدان المستوردة، في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلى النقيض من ذلك، فإن قيمة مساعدات المانحين التقليديين والمساعدة المتعددة الأطراف خلال نفس الفترة لم تبلغ تقريبا سوى ربع رقم البتروكاريبي.

إن كومنولث دومينيكا يشارك البلدان الأخرى من نفس نصف الكرة في الإعراب عن تقديره لحكومة فنزويلا على مبادرة بتروكاريبي. ونثني أيضا على حكومة ترينيداد وتوباغو لإنشائها في العام ٢٠٠٤ صندوقا خاصا بالنفط للدول الأعضاء من الجماعة الكاريبية وفر تمويلا في أوانه للمنح للوفاء بالأهداف الإنمائية العامة.

إن هاتين المبادرتين اللتين أخذت زمامهما الدولتان المصدرتان للنفط، فنزويلا وترينيداد وتوباغو، مثالاً ناصعاً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويجدر أن تحتذيها الدول الأخرى المنتجة للنفط. إذ أنهما تبينان التغيير الفعلي، إن تابعناه بجدية، يمكن أن يحدث تغييرا في حياة الصغار وأضعف الناس.

إن الأزمة العالمية المتعلقة بتوفر وأسعار الغذاء تمثل تحديا آخر غير مسبوق للبلدان النامية. وهذا ميدان آخر يمكن فيه للتغيير المجدي أن يحدث فرقاً.

إن التقارير التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ساعدت على إبراز خطورة المشكلة. فأحد تلك التقارير يفيد بأن: ”أسعار الغذاء العالمي قد تضاعفت تقريبا خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكن في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وحدها تزايدت الأسعار بنسبة ٨٥ في المائة“.

إن ما يقلقنا بشكل خاص سعر الأرز، فهو أساسي بالنسبة لعدد كبير من شعوب البلدان النامية. وقد ارتفع سعر الأرز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بنسبة ١٦٠ في المائة في الربع الأول فحسب من هذه السنة. نحن نتفق مع رأي الأمين العام حول تردي أزمة الغذاء، التي قد تدفع بـ ١٠ ملايين شخص آخرين نحو المجاعة والفقر، فضلا عن الـ ٨٠٠ مليون الموجودين حاليا.

ونتفق مع استنتاج الأمين العام ومؤداه أن هذه الأزمة أخلاقية، كما نتفق معه في القلق إزاء الخطر المزدوج الذي يمثله ارتفاع أسعار النفط والغذاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كل هذا يتطلب تغيير ملموس – تغيير في سلوكنا وممارساتنا. إن الشعوب التي نُنتخب لخدمتها ملتزمة بالتغيير وتتوق إليه. لقد أناطت بنا إجراء التغيير اللازم. والسؤال هو، هل نحن ملتزمون بذلك؟ هل نحن مستعدون؟ هل سنوافق على التغيير الملموس ونحققه؟

وهذا، بالنسبة للعديدين، هو ما تعنيه الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة: التغيير الملموس لصالح الجميع، التغيير الملموس الذي سيحدث تغييرا وسيبدل حياة الناس وسيترجم الأقوال إلى أفعال بالنسبة للعديد من البلدان الجزرية الصغيرة. إن كفالة التزام عالمي جديد بالتغيير الملموس سيكون معياراً للحكم على نجاح هذه الدورة.

لـذلك، فلنعقـد العـزم في الـدورة الثالثـة والـستين للجمعية العامة على إحداث تغيير ملموس بإمكانه إحداث فـرق في حيـاة الـشعوب. إن دومينيكـا علـى اسـتعداد للقيـام بهذا الدور.

الـرئيس بالنيابـة (تكلـم بالإسـبانية): باسـم الجمعيـة العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء كومنولـث دومينيكـا على بيانه الذي ألقاه للتو.

اصـطُحب السيد روزفلـت سـكيريت، رئيس وزراء كومنولث دومينيكا، من المنصة.

خطاب السيد فريـديريك فاكاووتـا سـيفيل، رئيس وزراء مملكة تونغا

الـرئيس بالنيابـة (تكلـم بالإسـبانية): تـستمع الجمعيـة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة تونغا.

اصطُحب السيد فريـديريك فاكاووتـا سيفيل، رئيس وزراء مملكة تونغا إلى المنصة.

الـرئيس بالنيابـة (تكلـم بالإسـبانية): مـن دواعـي سروري البالغ أن أرحـب بدولـة السيد فريـديريك فاكاووتـا سـيفيل، رئـيس وزراء مملكـة تونغـا، وأن أدعـوه إلى مخاطبـة الجمعية العامة.

الـسيد سـيفيل (تونغـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم تهانئي الحارة إلى رئيس الجمعية العامة.

بما أن تلك هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعيـة الـتي مـن بـين أهـدافها الرئيسية تعزيـز الديمقراطيـة والاعتمـاد الاقتصادي على الذات، يسعدني أن أزف لكـم أن مملكـة تونغـا ما برحت منذ بضع سنين تقوم ببعض الإصـلاحات الاقتـصادية والسياسية وهي إصلاحات تاريخية وأساسية.

قبـل ثمانيـة أعـوام، اعتمـدت الأمـم المتحـدة إعـلان الألفية التاريخي، معطية أمـلا جديـدا للـشعوب الـتي تعيش في فقر في أنحاء العالم. لقـد اجتمعنـا بـالأمس لاستعراض التقـدم الذي أحرزناه حـتى الآن. ويتيح لنـا استعراض منتـصف المـدة هذا فرصة أخرى لتقييم إنجازاتنـا بـشكل عـام، ولفـت الانتبـاه إلى الـصعوبات والثغـرات وتجديـد التزامنـا الـسياسي بتحقيـق الأهداف التي وضعناها لعام ٢٠١٥.

ورغـم تحقيـق بعـض التقـدم علـى المـستوى العـالمي في ما يتعلق بخفض الفقـر، لا يـزال يتعين القيـام بمزيـد العمـل. إن العسر والفقر لم يكونا تقليـديا مـصدر قلـق كـبير في مملكـة تونغـا، لكنـهما باتـا الآن مـصدر قلـق. إن التـأثيرات الخارجيـة تغير مواقـف وطمـوحـات الـشعب وتقيـد النظـام الاجتمـاعي التقليـدي في تونغـا الـذي يلـبي فيـه المجتمـع ككـل حاجـات كل فرد.

وخلصت دراسة أخيرة إلى أنه رغم عدم وجـود أسر تعيش في فقر مدقع، هناك نسبة صغيرة من السكان تعـاني مـن شظف العيش. وفاقـم النمـو الـسكاني والتغيير في أنمـاط الحيـاة والانهيـار التـدريجي للنظم الاجتماعيـة والأسـرية التقليديـة مـن تلـك المـشقات. غـير أن الـسبب الرئيـسي كـان يكمـن في افتقارنـا إلى نفـاذ البـصيرة والـدافع والتـصميم علـى الاحتفـاظ بـأكبر قـدر مـن تلـك الـروح التقليديـة للاعتمـاد علـى الـذات والاكتفاء الذاتي والتي أثبتت جدواها على مـر القـرون. ذلـك هـو التحـدي الرئيـسي الـذي يواجـه تونغـا اليـوم – أن تكـون أكثر اعتمادا على الذات وأكثر اكتفاء ذاتيا – في ظـل المـوارد الطبيعية المتاحة لنا داخل حدودنا الوطنية.

إن الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة هـذا العـام، أثـر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم، يـأتي في أوانـه تماما. وينبغي أن ننظر جميعا إلى هـذه الأزمـة بوصـفها فرصـة لمضاعفة جهودنا وإعادة التركيز على رسم السياسة التي تـساعد

في زيادة الإنتاج الزراعي بغية بناء اعتماد أكبر على الذات واكتفاء ذاتي أكبر. ويمكن للمساعدات الإنمائية أن تعين، لكن في الأجل الطويل لا بديل عن قطاع زراعي أكثر دينامية وإنتاجية. إن الاعتماد على الذات بدرجة أكبر هو نهاية الأرب الذي تسعى جاهدة مملكة تونغا من أجله.

ولا يزال أداء تونغا وفقا لمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية يعكس مستوى مرتفعا من الإنفاق والاستثمار في القطاعات الاجتماعية، بما فيها الصحة والتعليم. ويصنف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ تونغا في المرتبة ٥٥ بين إجمالي ١٧٧ بلدا. لقد حققت تونغا أهدافا مثل تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين من خلال توفير التعليم الابتدائي المجاني.

وتشاطر تونغا الرئيس القلق الذي أعرب عنه إزاء تأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة. وفي ملاحظاته المعدة سلفا لبيانه الافتتاحي لدى توليه الرئاسة الأسبوع الماضي، أكد أن عملية المفاوضات بشأن الإجراءات الطويلة الأجل المتفق عليها قد بدأت في بالي. وقال:

”يجب أن يرشدنا اعتبار واحد ألا وهو: إنقاذ تلك الدول الجزرية الصغيرة التي تعيش اليوم خطر الاختفاء كلية كدول. هذا هو التحدي الحقيقي الذي نواجهه اليوم ويجب أن يكون شغلنا الشاغل“.

ويجب أن يكون كذلك. لأن، احتمال ظهور لاجئين بسبب تغير المناخ في بعض بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ لم يعد فعلا مجرد احتمال وإنما واقع، مع إعادة إسكان مجتمعات محلية جرى بالفعل نقلها بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. ولا بد من القيام بعمل عاجل الآن.

وفي الشهر الماضي في نيو، صدّق زعماء بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، لأول مرة، على إعلان إقليمي بشأن تغير المناخ بوصفه جزءا من البيان الختامي لأعمال المنتدى. إن إعلان نيو يعترف على النحو الواجب بالتأثير الحالي الخطير لتغير المناخ والتهديد المتزايد الذي يشكله على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، فضلا عن تهديد أمن بلدان جزر المحيط الهادئ.

ومن هنا، تطرح دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية مشروع قرار عنوانه ”تغير المناخ والأمن“ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وإنني أطرح مشروع القرار على الدول الأعضاء للنظر فيه وتأييده.

وترحب تونغا بالموارد والمساعدة التقنية التي ستصبح متاحة من خلال مبادرات مثل برنامج تشجيع الأرض الباردة الذي تقدمت به اليابان، والتحالف العالمي المناهض لتغير المناخ الذي تقدم به الاتحاد الأوربي، والبرنامج الوطني للتكيف مع تغير المناخ لمنطقة المحيط الهادئ الذي تقدمت به أستراليا والزيادة في دعم نيوزيلندا المالي للتكيف مع تغير المناخ.

وتحل هذا العام الذكرى العاشرة لتطبيع العلاقات بين نوكو الوفا وبكين. ويؤكد هذا التطور مجددا على التزام تونغا بمراعاة سياسة ”صين واحدة“، مع استمرار انتعاش وازدهار حالة العلاقات والتعاون الاقتصادي بين بلدينا.

وترحب تونغا بعملية الإصلاح والمناقشات الجارية في المؤسسات الدولية. ونشاطر الرأي القائل بأن للأمم المتحدة دورا وشرعية فريدتين ونقر الإصلاحات الجارية لتعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة، فعالية أنشطتها الإنمائية والإنسانية. من الضروري أن تساهم الأمم المتحدة في وضع إطار عالمي للقواعد والعمل الجماعي بأسلوب جامع وديمقراطي. وانضمت تونغا، بصفتها عضو في الكومنولث، إلى آخرين في كمبالا في عام ٢٠٠٧، وأخيرا في لندن في وقت سابق هذا العام، في الإعراب عن القلق

بأن الهيكل الحالي للمؤسسات الدولية لا يتصدى على نحو كاف للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة وإدارة الشؤون البيئية.

إن المناقشة التي طال أمدها والتي مضى عليها أكثر من ١٠ أعوام، بشأن إصلاح مجلس الأمن، لا يزال يكتنفها الترقب وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق بشأن تحسين جوانب أساسية في المجلس، منها مسائل التمثيل العادل وزيادة عدد أعضائه. ونرى أن المفاوضات الحكومية الدولية القادمة تتيح فرصة أخرى أمام الدول الأعضاء لدفع هذا النقاش قدما لتكليله بالنجاح. وما برحت تونغا تؤيد تبؤ اليابان مكانها السليم والدائم في أي مجلس معزز.

لقد عرضنا، في العام الماضي من هذه المنصة، تفاصيل للكيفية التي وافقت بها جمعيتنا التشريعية على جدول زمني لتنفيذ إصلاحات بحلول عام ٢٠١٠، تزيد من إضفاء الطابع الديمقراطي على نظامنا السياسي.

إن جلالة الملك جورج توبو الخامس هو القوة المحركة الموجهة لعملية الإصلاح السياسي التي بدأناها بوصفنا دولة. ويرى أن الأسرة المالكة أداة للتغيير وليست عقبة أمامه. ومن هنا، شجع منذ بضع سنوات الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير شكل أكثر ديمقراطية للحكومة، شكل يتفق مع طموحات شعبه ومع الظروف المتغيرة في عالمنا المعولم.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، منحت الموافقة الملكية على قانون ٢٠٠٨ على تشكيل لجنة الدستور والانتخابات. ومهمتها الأساسية النظر في الآثار الدستورية والانتخابية لقرارات الجمعية التشريعية وصياغة مشاريع القوانين اللازمة للنظر فيها وسنها.

لقد كانت تونغا أول دولة في منطقة المحيط الهادئ التي قدمت في وقت سابق هذا العام، تقريرها الوطني إلى الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وأود أن شكر نيوزيلندا على المساعدة في تمويل إعداد التقرير وأيضا الدول الأعضاء التي اغتنمت الفرصة للمساهمة بشكل بناء في الحوار بشأن حالة حقوق الإنسان في تونغا، إضافة إلى الذين تعهدوا بتقديم دعم مالي وتقني.

وفي عالمنا الذي يتجه إلى العولمة، ليس بوسع أي دولة ذات سيادة أن تحقق أهدافها المتعلقة بالتقدم والسلام والأمن وحدها، ويشمل ذلك مملكة تونغا. فالمشاركة البناءة والنشطة في الشؤون الإقليمية والدولية من خلال آليات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، التي محورها الأمم المتحدة، وأكثر من ذلك، الاندماج الملائم في الاقتصاد العالمي سيبقيان حجر الزاوية في السياسة الخارجية لتونغا.

وتونغا كعضو في الأمم المتحدة، تود أن تؤكد من جديد التزامها بمواصلة مشاركتها النشطة في عمل الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة المركزية التي تنسق الجهود المشتركة للأسرة الدولية التي ننتمي إليها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد غردريك فاكا أوتا سيفيلي، رئيس وزراء مملكة تونغا، من المنصة.

خطاب السيد ستيفنسون كينغ، رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا.

اصطحب السيد ستيفنسون كينغ، رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد ستيفنسون كينغ، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الخارجية والداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كينغ (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): يسر سانت لوسيا أن تنضم إلى أعضاء أسرة الأمم المتحدة الآخرين في تهنئة سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ونتمنى له كل النجاح في إدارته لهذه المداولات الهامة في هذه الفترة الحرجة للغاية. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفه، معالي السيد سرجان كريم، على الطريقة المهنية التي قاد بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعترف بالعمل الهام الذي يضطلع به الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون ، وفريقه في مواصلة تعزيز المبادئ والقيم النبيلة للأمم المتحدة.

لقد قطعنا منتصف الطريق في سعينا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أهداف طموحة لكن يمكن تحقيقها، التي من المرجو بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فمنذ اعتماد ذلك الجدول الزمني في عام ٢٠٠٠، تعرض الاقتصاد العالمي لعدد من الصدمات التي مثلت تحديا لقدرتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفقا لما هو مرسوم. ويتعين علينا وعلى بقية المجتمع الدولي مضاعفة جهودنا لمواجهة تلك التحديات من خلال التصدي لها بعزم وطيد.

وكما قال الأمين العام ، فإننا نواجه حالة طارئة في ميدان التنمية وحالات الطوارئ تقتضي إجراءات فورية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بأقصى سرعة لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة. ولن يؤدي التقاعس أو اللامبالاة إلا إلى خطر انتكاس المكاسب التي تحققت بالفعل في بعض المجالات. ويجب علينا كفالة ألا تكون تأكيداتنا التي نكررها سنويا بخصوص الحق في التنمية والحق في الغذاء والمأوى والأمن والسلام، ليست مجرد كلام أجوف.

وعلى الرغم من العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجهها سانت لوسيا، فلا تزال ملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وستبذل كل ما في وسعها لتحقيق ذلك الهدف، حتى وإن برزت صعوبات جديدة. ولذلك السبب، فالمؤشرات الاجتماعية في سانت لوسيا معقولة نوعا ما وتجسد ما استُثمر في التنمية البشرية على مر السنين.

ولا تزال حكومة بلدي تولي الحد من الفقر أولوية قصوى، حيث تم توفير مزيد من الموارد للبرامج والمؤسسات المعنية بتحقيق ذلك الهدف.

وفي قطاع التعليم، تحقق هدف حصول الجميع على التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويجري التركيز حاليا على تحسين نوعيته في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتوسيع نطاق الحصول على التعليم في المرحلة الجامعية ومرحلة الطفولة المبكرة. كما يولى اهتمام أكبر إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين الشبان.

أما بخصوص الرعاية الصحية، فما فتئ إصلاح قطاع الصحة يمثل أولوية كبيرة، ولا نزال نحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق الرعاية الصحية المجانية للجميع. ويتواصل النجاح فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية مثل العمر المتوقع ومعدل وفيات الرضع والتحصين. وفي الواقع ، نجحت سانت لوسيا في خفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من ٣٠ لكل ١ ٠٠٠،

وهو الهدف الذي حددته منظمة الصحة العالمية لمنطقة البحر الكاريبي، كما بلغت نسبة المشمولين بعملية التحصين ١٠٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض المعدية بشكل ملحوظ، على الرغم من أن تفشي الأمراض المزمنة غير المعدية ما زال يقلقنا.

ولا يزال وباء الإيدز محور اهتمامنا، وبمساعدة الشركاء الإقليميين والدوليين، قطعت سانت لوسيا أشواطا هامة في التصدي لهذا التحدي. ويبلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ٠,١٢ في المائة حاليا. ونحن مستمرون في التركيز على التوعية باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية في هذه المعركة، حتى ونحن نكرس مزيدا من الموارد للبرامج الموجهة نحو الاكتشاف المبكر وتوفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مجانا أو بصورة مدعومة.

ومع ذلك، فهناك مسألتان إضافيتان على جانب كبير من الأهمية للتنمية في سانت لوسيا، و لم تعالجا على نحو ملائم في الإطار القائم للأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل المسألة الأولى العنف والجريمة والأمن. وهي مسألة تتخذ عدة أشكال، بما فيها العنف القائم على نوع الجنس الذي ينبغي معالجته في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. أما المسألة الثانية فهي الهجرة بجميع أبعادها، بما في ذلك أثر هجرة العمال المهرة – وخاصة المعلمين والممرضين – على التنمية الوطنية. كما يتحتم علينا النظر في هاتين المسألتين حيث أنهما تؤثران على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية في سانت لوسيا والعديد من البلدان الأخرى.

وهناك تحد من نوع خاص يواجهنا وهو تغير المناخ الخطير وآثاره الضارة على البيئة. وهذه الظروف لا تزال تؤثر تأثيرا غير متناسب على الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل سانت لوسيا وغيرها من الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، حيث أن أراضيها الوطنية في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي ومنطقة البحر الكاريبي هشة للغاية.

وتؤثر زيادة الجفاف، من جهة، والسيول والفيضانات، من جهة أخرى، على كل ركن من أركان المعمورة وتعمل هذه الظواهر بمثابة وصفة للكوارث والمعاناة البشرية. وتُعزى تلك الظواهر على نحو متزايد إلى الاستخدام الجائر وغير المستدام لأنواع الوقود الأحفوري وما يصاحب ذلك من انبعاثات غازات الدفيئة.

والتحدي الرئيسي الثاني الذي يؤثر على عزمنا، والمرتبط أيضا باستخدام الوقود الأحفوري، هو الارتفاع الجنوني في أسعار الطاقة. فقد خلق هذا الارتفاع الجنوني في أسعار الطاقة تحديا جديدا بينما يسعى العالم إلى استبدال أنواع الوقود الأحفوري بالوقود الحيوي الذي يمتاز بأنه أنقى وأكثر فعالية من حيث التكلفة. والمشكلة في ذلك النهج تكمن في أن انخفاض توفر الإنتاج الزراعي الغذائي جعل الناس في جميع أنحاء العالم تواجه ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ولا سيما في البلدان النامية، والأمر ينطبق على الفئات المهمشة في العالم المتقدم النمو أيضا. وقد يتسبب استخدام المحاصيل الغذائية لأغراض الوقود بدلا من الغذاء، إن لم يكن متوازنا بعناية، في زيادة الفقر والجوع والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، مما يزيد من حدة مستويات الفقر والجوع غير المقبولة أصلا.

ولئن كان تجديد الجهود والتحسينات في الخطط المتعلقة بالطاقة المتجددة يثلج صدورنا، فإننا نأسف لبطء وتيرة استخدامها في البلدان المتقدمة النمو وارتفاع تكلفة تلك التكنولوجيات بالنسبة للبلدان النامية. ويجب أن يكون هناك مزيد من التحرير فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة وتوفرها بقدر أكبر من أجل إتاحة فرصة أكبر لحصول البلدان النامية على نماذج التنمية. وفي غضون ذلك، يجب علينا

أن نضاعف الجهود الدولية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة إلى المستويات التي حظيت بالفعل بقبول الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي.

في تموز/يوليه الماضي، شاركت زملائي رؤساء الحكومات في الجماعة الكاريبية في استعراض أثر ارتفاع الأسعار العالمية، والمسائل المتعلقة باستخدام الطاقة وتغير المناخ وآثارها على الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة. ومن المسائل التي أسفرت عنها مداولاتنا، أننا أكدنا على ضرورة قيام الحكومات بتوفير ما يلزم من دعم للميزانية والحوافز للاستثمار في الزراعة، ولا سيما في هذا الوقت. ونظرا لأهمية الآثار المترتبة على تغير المناخ وتطورها، وافقنا على إنشاء فرقة العمل المعنية بتغير المناخ لإرشادنا في المضي قدما.

ومن ذلك المنطلق، واصلت سانت لوسيا وكثير من البلدان الأخرى المتشابهة التفكير التأكيد على الحاجة الملحة إلى التركيز على التنمية القائمة على النمو الاقتصادي المستدام باعتبارها أكثر وسيلة فعالة لتحويل البلدان النامية، وتمكينها من بلوغ مستويات تمكنها من تحقيق قدراتها لتحسين نوعية الحياة لشعوبها على المدى الطويل. وبناء على ذلك، تؤكد سانت لوسيا مجددا إيمانها الراسخ بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعتبر التنمية أهم الوسائل للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ظلّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكاليف الطاقة، يشح التمويل من أجل التنمية شيئا فشيئا. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها البلدان التي حققت هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونحث البلدان الأخرى التي تسمح ظروفها بذلك على التحرك بسرعة حتى لا نضطر إلى رفع النسبة بسبب زيادة الفقر في جميع أنحاء العالم.

ومما يقلقنا على وجه الخصوص الصعوبة التي تواجهها شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التي تنتمي إليها سانت لوسيا والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من مواردها المحدودة، شرعت البلدان التي تنتمي إلى تلك الشريحة في اتخاذ تدابير اقتصادية رشيدة وخطت خطوات كبيرة في جهودها الرامية إلى تحقيق مستوى معقول من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

غير أن السياسات القائمة على التصور الخاطئ وغير الحكيمة ستستمر في تقويض الجهود التي بُذلت وإهدار بعض المكاسب التي تحققت، مما يضطرنا إلى إعادة تصنيف مركزنا. ونحن نتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سيعقد في الدوحة في وقت لاحق من هذا العام، وندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء عمليا بالالتزامات الكثيرة جدا التي قطعت في الماضي، ولم تتحقق بعد.

وفي الدوحة، نتوقع المزيد من قوة الدفع لمسألة التجارة والتنمية. إن كثيرا من بلداننا تتسم بصغر حجمها وما يصاحب ذلك من أوجه الضعف بها. ومع أن المنتجات والخدمات التي نقدمها قليلة، فإنها تمثل مصدر عيشنا. وإن الاستثمارات في تلك المنتجات والخدمات هامة بالنسبة لبلداننا، وبينما قد يضطرنا ضغط المنافسة من الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعا إلى النظر في تغيير مجال تركيز الإنتاج على نطاق واسع، فإن التفكك الاقتصادي الناجم عن اتباع هذه الاستراتيجية سيكون فادحا.

وبالإضافة إلى ذلك، مهما صغر حجم سكاننا، يمثل قطاع الشباب جزءا كبيرا من مجتمعنا، ومن الضروري منحه شيئا من الأمل. وأفضل وسيلة هي من خلال التعليم وتنمية المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. وقد نجحت العديد من البلدان المتقدمة النمو بسلوكها ذلك الدرب، لكنها أخفقت

في تبادل الخبرات مع الآخرين. ولذلك، فإننا بحاجة إلى أن تكون الروابط التجارية مفتوحة وعادلة، مع إيلاء مزيد من الأهمية للدول الصغيرة جدا، حتى يتسنى لنا أيضا تلبية آمال ومطامح قطاع الشباب من سكاننا – الذين لا يزالون صابرين حتى الآن. وفي ذلك الصدد، ندعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى القيام بدور أكبر في ذلك المسعى.

ولا يزال التعاون بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا هاما في النهج الذي تتبعه سانت لوسيا نحو التنمية. وتواصل سانت لوسيا الاستفادة من التعاون الاقتصادي والتقني السخي بين البلدان النامية داخل منطقة البحر الكاريبي وخارجها، بما في ذلك كوبا وترينيداد وتوباغو والبرازيل والمكسيك، على سبيل المثال لا الحصر، وفي نفس الوقت لا نزال نعمل على إيجاد تعاون أوثق مع جيراننا في أمريكا اللاتينية.

ولذلك، نثني على إنشاء صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية، الذي أقر في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عقد في عام ٢٠٠٥ في قطر، باعتباره آلية تمويل لمساعدة البلدان النامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، والتخفيف من الجوع والفقر وأثر الكوارث الطبيعية.

وبينما خطت البلدان النامية خطوات كبيرة في تمويل تنميتها وتنمية بلدان الجنوب الأخرى، لا يزال يتعين على بلدان الشمال زيادة التعاون في مجال نقل التكنولوجيا، ولا سيما بناء القدرات والمساعدة التقنية. إن بناء القدرات لدى الشباب أمر حاسم في تنمية المهارات الضرورية لتنفيذ التزاماتنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن ندرك الدور القيّم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب في النهوض ببرامج التنمية. ومع ذلك، نعلم أن التعاون الثلاثي يمكن أن يكون أداة لها نفس القدر من الفائدة والفعالية من حيث التكلفة في تعزيز أهدافنا الإنمائية. ولذلك، نرحب بالجهود المبذولة في ذلك المجال. ومن الأمور الحاسمة أيضا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تقديم التزامات المعونة إلى البلدان النامية دون الشروط المرهقة التي هي سمة من سمات البرامج الدولية للمساعدة الإنمائية.

ولا تزال التنمية المستدامة في هايتي، البلد الشقيق العضو في الجماعة الكاريبية، تشكل تحديا هائلا تواجهه منطقتنا والمجتمع الدولي الأوسع. إنه تحد يتطلب تنفيذ برنامج مساعدة طويل الأجل يكفل تجذر الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتمكن شعب هذا البلد من الاطمئنان إلى مستقبل أفضل.

ولذا نود أن نثني على حكومة هايتي لإتمامها بنجاح الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، تلك الاستراتيجية التي تركز على تحسين الحكم الديمقراطي والأمن والعدالة وتقديم الخدمات الأساسية. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة هايتي في التنفيذ السريع للاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر.

لذلك نواصل الدعوة إلى الإفراج المستدام عن الموارد الإنمائية التي تم التعهد بها بحيث يمكن لحكومة هايتي وشعبها أن يواصلا بشكل مجد ومستدام اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تحديات التنمية في بلدهما.

إن علاقة سانت لوسيا بشركائها قائمة على الالتزام بالاحترام والتفاهم المتبادلين. وفي ذلك السياق، تحيي سانت لوسيا حكومة وشعب جمهورية الصين، تايوان، وهي بلد ديمقراطي ما انفك يتمسك بنفس المبادئ التي تعزها الأمم المتحدة ويسعى إلى الحفاظ على حقوق الإنسان والتنمية. ونقر مساهمة جمهورية الصين، تايوان، في التنمية الدولية من خلال

تقديم مساعدة إنمائية كبيرة للبلدان النامية انطلاقا من روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. لقد قدمت حكومة تايوان مساعدة تعاون مهمة لسانت لوسيا ودول أخرى في مجال التعليم والصحة والزراعة والسياحة.

ونشعر بالتشجيع نتيجة المناقشات الثنائية الأخيرة التي قد تؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في مضائق تايوان، وقد تسفر عن زيادة في التعاون الاقتصادي والاستثمارات وخطوط النقل. إن الكوارث الطبيعية والأوبئة وأزمات الطاقة والغذاء لا تعرف حدودا. وأبناء شعب تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة مرتبطين ارتباطا وثيقا بالساحة العالمية، ومثلهم مثل غيرهم من الشعوب يتحملون نفس المسؤوليات والالتزامات إزاء التعاون في منع الكوارث الطبيعية. ولذلك نأمل بأن تأخذ هذه الهيئة الموقرة ذلك في الاعتبار وتسمح لهم بالمساهمة بفعالية في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مكافحة كوارث مماثلة.

وسانت لوسيا تشعر بقلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. ويشكل وجودها في منطقتنا تحديات لأمن واستقرار مجتمعاتنا. وبينما نناضل لمعالجة هذه المشكلة بمواردنا المحدودة، ندعو هذه الدول التي التزمت بإنتاج الأسلحة الصغيرة والذخائر والاتجار بها أن تسن إجراءات ضرورية للحد من تلك التجارة غير المشروعة التي تهدد استقرار وأمن مجتمعاتنا.

ولا تزال سانت لوسيا تشعر بالقلق إزاء الوتيرة التي تسير بها مسألة إصلاح مجلس الأمن في الأمم المتحدة. إن إصلاح مجلس الأمن على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ مدة طويلة. وما زلنا نؤيد الرأي القائل بأن الوقت قد حان ليصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية ليتمكن على نحو أفضل من معالجة العدد المتزايد من القضايا المعقدة التي تتوجب عليه معالجتها بشكل فعال يختلف عن واقع عام ١٩٤٨. وفي هذا الصدد، تؤيد سانت لوسيا الدعوة إلى تخصيص مقعد دائم في مجلس الأمن على أضعف الإيمان للقارة الأفريقية أسوة بالقارات الأخرى.

إن الأحداث الأخيرة تجسد بقوة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. والحجم الواسع أو القوة العسكرية أو الاقتصادية أو العدد الكبير للسكان ليست معايير كافية من أجل الحصول على مقعد دائم في المجلس. بل إن التقيد بالمبادئ المتجسدة في ميثاق هذه المنظمة ينبغي أن يسمو على كل الاعتبارات الأخرى.

في الختام، سانت لوسيا بلد صغير ليس لموارده وجود يذكر على الصعيد العالمي. وإن كنا صغارا، فشعبنا شأنه شأن كل الشعوب لديه آمالا وتطلعات وطموحات. علاوة على ذلك، نؤمن إيماننا راسخا بقدرتنا على الإسهام في العالم بشكل يتجاوز حجمنا. ومن المحتمل أن نكون الأفضل في ميدان الاقتصاد وفي صنع المعجزات بمواردنا المحدودة، وفي مجال الأدب، حيث يعبَّر عن تطلعاتنا بوضوح بحصولنا على جائزتي نوبل في تلك المجالات. ونرى أنه يجب استغلال مواردنا المحدودة والتركيز على تحسين نوعية حياة شعبنا في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية. تلك هي أهدافنا الأساسية ونعتقد أنها تتفق مع مقاصد هذه المنظمة المرموقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا على بيانه الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ستيفنسون كينغ، معالي رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية والداخلية والأمن الوطني في سانت لوسيا، من المنصة.

خطاب من رئيس وزراء جمهورية غينيا، السيد أحمد تيديان سواريه

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غينيا.

اصطُحب السيد أحمد تيديان سواريه، رئيس وزراء جمهورية غينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أرحب بدولة السيد أحمد تيديان سواريه، رئيس وزراء جمهورية غينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سواريه (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أقوم بمهمتي الأولى بأن أنقل إلى الجمعية، نيابة عن فخامة رئيس جمهورية غينيا، الجنرال لانسانا كونتيه، الذي يشرفني أن أمثله هنا، تحياته الأخوية المقرونة برسالة قوية بالتضامن من شعب غينيا. وفي هذه المناسبة الهامة، يسرني أن أتوجه إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان بأحر تهاني حكومة غينيا إثر انتخابه شخصية شجاعة ومستنيرة رئيسا للجمعية. وأؤكد له دعم بلادي وتعاونها الكاملين له طيلة مدة ولايته.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان بلادي لسلفكم الموقر للكفاءة التي أدار بها رئاسة الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام السيد بان كي - مون، للفعالية والرؤية التي يقود بهما منظمتنا التي يزداد الطلب عليها نتيجة للتحديات العديدة التي نواجهها من أجل تشكيل عالم يسوده الأمن والعدالة والرفاه للجميع.

وفيما يتعلق بالتضامن الاجتماعي، فمنذ ٣٤ عاما وعدت المجموعات المهيمنة في العالم بتنفيذ الالتزام النبيل الذي قطعه المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر الذي يقوض ظروف حياة الدول الفقيرة، وتحديدا من خلال تخصيص نسبة لـ ٠,٧ في المائة بصورة منتظمة من الناتج الإجمالي المحلي للدول المصنعة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي أعقاب الابتهاج بانهيار سور برلين في عام ١٩٨٩، لم يحظ هذا الوعد إلا بالتزام رمزي عندما تنبأت القوى العظمى، في اندفاعة مبكرة زهوا بالنصر، بأن الميزانيات التي كانت مكرسة حتى ذلك الوقت لسباق التسلح ستكرس من أجل تسريع القضاء على الفقر. إلا أن تشكيلة عالمنا الحالي الشديد الانقسام بين الغنى والفقر تبرز إشارات عدة ترينا كيف أن تلك الوعود التي أيقظت آمالا كبارا حين قطعت بتحقيق سريع لعالم ينعم بالسلام الدولي والتضامن الفعال والرفاه المشترك لم يتحقق.

وفيما يتعلق بالسلام الدولي، وعلى الرغم من التناقص المهم في عدد الصراعات المسلحة حاليا، إلا أن المخاوف مستمرة. فلقد تزايدت النفقات العسكرية بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالفعل لتصل إلى أبعاد تذكرنا بأحلك ساعات الحرب الباردة التي كنا نأمل في أن تكون قد ولت إلى غير رجعة.

إن الحرب المشروعة ضد الإرهاب الأعمى وغير المقبول التي شنت على عدة جبهات منذ عام ٢٠٠١ هي للأسف أبعد ما تكون عن المطمئنة. كما يتواصل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده على الرغم من القرار المرحَّب به بالسعي إلى تسوية تفاوضية لذلك النزاع. والتوترات المتعلقة بالرقابة على الأسلحة النووية يجعل أفق التوصل إلى سلام دولي دائم مظلما. كما أن السعي المتسم بالهيمنة من أجل السيطرة على الموارد الاستراتيجية للكرة الأرضية واضح للعيان في عدة حالات، مما يثير مخاوف مشروعة بشأن أمن البلدان الضعيفة من الناحية العسكرية.

وفيما يتعلق بمكافحة الجوع في العالم، فإن الأزمة الغذائية الراهنة تمثل تحديا ملحا وطارئا يحتاج إلى استجابة

سريعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفيما يتجاوز الوضع الطارئ، فإن الظاهرة الجادة التي تشكلت المتمثلة في التحرك القائم على التضامن، تتطلب منا جميعا نهجا عالميا طويل المدى. ومن أجل هذا الهدف، لا بد للمجتمع الدولي ككل أن يعزز السياسات والاستراتيجيات التي تصبو إلى إعادة الزراعة إلى صميم شواغلنا الوطنية والدولية. إن قدرتنا على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الأكثر ضعفا وصون الاستقرار الاجتماعي – السياسي في تلك البلدان تعتمد على ذلك.

وفيما يتعلق بتقليص الفقر، فإن النتائج لا تزال متباينة للأسف. فالبلدان الفقيرة تزداد ابتلاء بالفعل، ولا يعود ذلك إلى زيادة عدد سكانها وعدم كفاية الاستثمارات الاجتماعية فحسب، بل أيضا إلى عدم سوء النوعية وعدم الاتساق في المساعدة الإنمائية الرسمية. إضافة إلى ذلك، يجب أن ينظر إلى كل ذلك على خلفية المشاركة المتواضعة للغاية لشركاء التنمية وشروط التجارة العالمية التي تضعف موقفها.

والآن، ونحن في منتصف الطريق إلى الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، لا تقدّم المساعدة الإنمائية الرسمية بالوتيرة المطلوبة بعد. وعلى الرغم من إظهار البلدان الفقيرة العزم الكامل للتحكم بمصيرها من خلال سن تدابير قوية في مجال الحكم السياسي والاقتصادي والمالي، إلا أن عليها أن تدبر أمرها بوضع صيغ جديدة لاستراتيجيات تقليص الفقر، التي لن تنفذ على الأرجح بسبب الافتقار إلى التمويل غير الكافي والمناسب.

وفي غضون ذلك، لا يزال تعداد السكان في البلدان الفقيرة في تزايد والأعمار في تناقص. وينفذ صبر السكان بسبب المماطلة والبطء في إدماجهم في العولمة. وبينما تتزايد احتياجاتهم الاجتماعية، فإن الاستقرار المؤسسي وآفاق الديمقراطية وفرص السلام الاجتماعي المستدام في تعثر. وتمثل تلك الصورة حلقة مفرغة يجد سكان وحكام البلدان الفقيرة أنفسهم عالقين فيها. إنهم يتوقعون من شركائهم تمديد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإزالة العقبات التي تحد من تصدير منتجاتهم بهدف تمكين اقتصاداتهم من النجاة من التهميش في ظل نظام التجارة العالمي.

وفي هذا السياق، تحث حكومة غينيا على تنفيذ نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى المتعلقة بجدول أعمال الأولويات للوكالات الإنمائية الدولية. وتحدد هذه النتائج نُهج وخطوات قد تؤدي إلى تحسين ظروف معيشة مئات الملايين من البشر وخاصة في أفريقيا التي تشعر بالوطأة الكاملة للفقر المدقع والأمية والأمراض المتوطنة وانعدام الأمن والتهميش الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي – السياسي.

وغينيا، التي انتُخبت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في داكار لترؤس المجموعة الرائدة بشأن الجباية التضامنية للتنمية، تكرس كل طاقاتها لتعزيز المبادرات في هذا المجال، بالإضافة إلى مراقبة تصميم وتنفيذ البرامج المؤدية إلى توفير الموارد التقليدية للتمويل. وأنا أوجه نداء بالتضامن إلى الدول الأعضاء وشركاء التنمية لكي ينضموا إلينا في مبادرة التنمية هذه بهدف توحيد جهودنا المشتركة لمكافحة الفقر وتحقيق أهدافنا المشتركة.

ومن على منبر التضامن الدولي هذا، يسرني أن أدعو زعماء العالم، ولا سيما زعماء البلدان الغنية والصاعدة، إلى زيادة دعمهم للبلدان الفقيرة، فالواجب يحتم على مجتمع البشر أن يحافظ على معناه، وينبغي للتضامن البشري أن يظهر فعاليته، وللبشرية أن تتقاسم العلم الأكيد بأنه لا يمكن اصطناع سلام دائم في ظل الانقسامات الشاذة الحالية في عالمنا.

إن سكان البلدان الفقيرة قد عقدوا العزم أكثر من أي وقت مضى على ترشيد استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية التي سيحصلون عليها للتخلص من الفقر الذي يبتليهم. ويود شبابهم أن يفخر ذووهم وبلدانهم بهم من خلال إيجاد عمل كريم لهم في أوطانهم. وهم لا يرغبون في الانضمام إلى شبكات الهجرة غير المشروعة السرية ولا في التعاون مع تجار المخدرات.

لقد تحققت نتائج مشجعة في مجال منع نشوب الصراعات وإعادة السلام وصونه وبنائه في العالم، وفي أفريقيا بشكل خاص، وذلك على الرغم من المآسي الإنسانية في دارفور. ولذلك تستحق منظمتنا التهنئة والتشجيع. ولقد تحقق بالفعل تقدم كبير في كوت ديفوار في اتجاه إعادة السلام والمصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق باتحاد نهر مانو، تناشد غينيا المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الدول الأعضاء في تلك المنظمة لتلافي العودة إلى دائرة الشك وانعدام الأمن وعدم الاستقرار. وعلينا أيضا أن نرحب بنجاح التدابير التي اتخذت من جانب لجنة بناء السلام وبقيادتها لتعزيز الاستقرار في سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو.

وفي القرن الأفريقي وفي الصحراء الغربية، ومن خلال مثابرة الأمم المتحدة والأطراف في تلك الأزمات، بدأت تظهر دلائل إيجابية للتسوية. وتحث كل أصحاب المصلحة في تلك الأزمات، على المشاركة في الحوار والتنسيق الذي يتطلب بالطبع احترام الالتزامات المعقودة، كيما تكون لهم الفعالية المرجوة.

وفي الشرق الأوسط، من الواضح أن تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ستتطلب حلا إقليميا، يقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية.

وفضلا عن ذلك، فإن غينيا تكرر تأكيد التزامها الثابت بمبدأ الصين الواحدة وغير المقسمة.

وأود الآن أن أتطرق إلى الحالة في بلدي، الذي واجه خلال العامين الماضيين أزمة اجتماعية واقتصادية خطيرة، حرّكها مزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي وصفتها للتو. ويسعدني أن أستطيع القول اليوم إنه من خلال دفعة وطنية مدعومة بجهود المجتمع الدولي، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن الحالة تسير على طريق العودة إلى الحياة الطبيعية والتحسن. وتم تشكيل حكومة منفتحة على جميع أصحاب المصلحة، تضم المعارضة والمجتمع المدني وجانبي الصناعة. وقد وضعت الحكومة، وتنفذ حاليا برامج الحد الأدنى لحالات الطوارئ، التي تمهد السبيل لإعادة إطلاق عملية تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من العثرات والموارد غير المستقرة، فإن النتائج التي تحققت حتى الآن مشجعة. فالإطار المؤسسي للحكم يتحسن. ويجري الإسراع في وتيرة العملية الديمقراطية، ولا سيما التحضير للانتخابات التشريعية. وعمل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جار على قدم وساق. وتلقت الأحزاب السياسة الإعانات لكي تستعد لخوض الانتخابات. وتجري حاليا حركة تنسيق شاملة بمشاركة كل مكونات الأمة. ويجري تنقيح اتفاقات التعدين بغية حماية مصالح البلد، وبطبيعة الحال مصالح المستثمرين أنفسهم. ويجري تعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية بعد أن حظيت بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الذي اعتمد في ٢٨ تموز/يوليه استنتاجات الاستعراض الأول للبرنامج الرسمي،

الذي سيقود بلدنا إلى نقطة الإكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وبالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة في الدولة، تظل حكومة غينيا ملتزمة التزاما ثابتا بتحمل نصيبها الكامل من المسؤولية عن التصدي للتحديات الهائلة التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمخدرات، وانعدام الأمن، والإرهاب، والتداول غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، والأسباب الهيكلية التي تبرر الهجرة السرية. والقضاء على الفقر، وصون السلام، والاستقرار المؤسسي، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية كلها من صميم أولوياتنا الوطنية.

وبعد مرور ثلاثة وستين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، وثمانية أعوام على صدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي نقطة منتصف المدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بلدي، غينيا، يؤمن بمستقبل عالم يسوده التضامن الأقوى، والعدالة والنزاهة، وبالتالي يتمتع بأمان أكبر في إطار الشراكة الحقيقية والنزيهة. وأن الأمم المتحدة، مصلحة وحيوية، ومتكيفة مع التطورات الجديدة، تظل المحفل المناسب للصمود أمام التحديات التي نواجهها جميعا.

وقبل أن أختتم بياني، يسعدني إبلاغكم بأن العام ٢٠٠٨ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال بلدي وكذلك لقبول عضويته في الأمم المتحدة. وهذه فرصة مناسبة لكي أكرر تأكيد التزام بلدي الثابت، مع سائر المجتمع الدولي، بتحقيق المثل العليا للأمم المتحدة، وبدعم واحترام جميع مبادئها ومقاصدها التي تشكل الأساس لمجتمع المصير المشترك الحقيقي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل أحمد تديان سواري، رئيس وزراء جمهورية غينيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية) أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية دوقية لكسمبورغ الكبرى.

السيد أسيلبورن (لكسمبورغ) (تكلم بالفرنسية): ”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا الأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“ (A/59/2005، الفقرة ١٧). إذ نحتفل، هذا العام، بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن تلك الملاحظة الأساسية للأمين العام السابق كوفي عنان تظل مهمة كما كانت دائما، ويجب أن تظل هاديا لأعمالنا وأعمال المنظمة والحكومات.

وأود أن أذكّر بعجالة الاجتماعين الرفيعي المستوى اللذين حضرناهما في الأيام القليلة الماضية، الأول يتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والآخر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أوضح الاجتماعان أن بعض التقدم قد أحرز وأن هناك تقدم لا جدال علية ينبغي الاعتراف به، فمثلا، شهدنا انخفاضا في عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بما مجموعه ٤٠٠ مليون شخص، وانخفاضا بنسبة ٢٧ في المائة في وفيات الأطفال دون الخامسة، وزيادة في الاستثمار في التعليم والصحة وتقدما في المساواة بين الجنسين. ولكن الاجتماعين أكدا أيضا الحاجة المطلقة لتعزيز جهودنا إذا ما أردنا تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٠، خاصة وأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي شهدناه خلال الأشهر الماضية يهدد الإنجازات التي حققناها.

إن لكسمبورغ قد ركزت بحزم سياسة التعاون التي تنتهجها على القضاء على الفقر، وخاصة في أقل البلدان نموا.

وما تقوم به من أعمال مستوحى من روح التنمية المستدامة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي في تنصب على خدمة الرجال والنساء والأطفال. وينفق بلدي اليوم ٠,٩٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية، ونتوقع الاستمرار في هذا المسار بهدف الوصول إلى نسبة ١ في المائة في السنوات القادمة. وفي مؤتمر الدوحة بشأن تمويل التنمية سنعمل مع الآخرين على تسخير جهودنا لضمان الاحترام الكامل للالتزامات التي قطعناها على المستوى الأوروبي في عام ٢٠٠٥.

وفي حين أن إقامة شراكة إنمائية حقيقية يجب أن ترتكز على المسؤوليات المشتركة للبلدان المانحة والمتلقية، وبينما نعول على القيام بإجراءات معززة من جانب البلدان النامية بشأن الحكم الرشيد وسيادة القانون وبناء القدرات وملكية تنميتها، فإن احترام البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها بشأن نوعية وكمية المساعدات يمثل أساسا هاما لتلك الشراكة، وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا. ومع ذلك، أود أن أعيد إلى الأذهان بأن نصيب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من المساعدة الإنمائية الرسمية في كل أنحاء العالم يبلغ نسبة ٥٥ إلى ٦٠ في المائة من تلك المساعدة.

ولن أغفل التطرق إلى موضوع كان في محور المناقشات في العام الماضي وله تأثير كبير على إمكانيات تنمية البلدان، وهو تغير المناخ. ومن الأساسي مواصلة التقدم على المسار الذي بدأناه في بالي، وأن ننشئ في كوبنهاغن نظاما لما بعد كيوتو، ذلك النظام الذي لا يعيق، بل يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلع إليها البلدان النامية. إن الآليات التي تسمح بنقل التكنولوجيا الفعالة وتوفير التمويل المناسب تمثل في رأينا أدوات لا غنى عنها لنظام ما بعد عام ٢٠١٢، سواء فيما يتعلق بتخفيف الآثار أو بالتكيف، بوصفهما جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي المتعدد الأطراف والفعال، الذي يتضمن معايير ملزمة قانونا لتخفيض الانبعاثات في البلدان الصناعية، وعلى مساهمات يقدمها كل بلد وفقا لإمكانياته.

وقد قررت لكسمبرغ، من جانبها، في مطلع السنة أن تدمج بصورة منهجية مسألة التكيف مع تغير المناخ في برنامجها الإنمائي.

غير أن الأثر المحتمل لتغير المناخ لا يقتصر على التنمية فحسب بل يطال أيضا أمن البلدان. ويبدو لي أن مبادرات بلدان المحيط الهادئ الجزرية النامية المتعلقة بإحالة هذه المسألة على الجمعية جاءت في وقتها المناسب تماما. وهي تُكمِل على نحو ملائم المبادرة التي اتخذتها ملديف في الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان، من أجل تناول العلاقة بين تغير المناخ وكفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وكما أتيحت لي الفرصة فعلا لأقول ذلك من على هذا المنبر، إذا أردنا تناول مسألة تغير المناخ بنجاح، يجب أن نعالجها من جميع جوانبها المعقدة، وأن نتصدى لها بصورة منسقة. وهل هناك أي إطار آخر أفضل من الأمم المتحدة للقيام بذلك؟

وبما أن الاحتياجات الإنمائية، لا سيما في أفريقيا، شكلت صلب اهتمامنا هذا الأسبوع، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن بعض الصراعات في أفريقيا التي تعرقل تحقيق التنمية في البلدان التي تدمرها، والتي تنخرط الأمم المتحدة بقوة في حلها – من دون أن تحقق النتائج المرجوة لسوء الطالع.

لقد دخل صراع دارفور عامه السادس، وإن الأشخاص الذين لحقهم الدمار جراء الهجمات والتشريد، ويعيشون أحوالا مزرية في المخيمات وخوفا يوميا من تجدد أعمال العنف، لا تزال صورهم تهيمن على وسائط الإعلام وراسخة في أذهاننا. وقد تظل الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة لحل الأزمة، لا سيما من خلال الانتشار المشترك مع الاتحاد الأفريقي لأكبر بعثة لحفظ السلام يتقرر إنشاؤها على الإطلاق، والدور المركزي للوساطة سعيا إلى إيجاد

حل سياسي، من دون جدوى، إذا استمرت أطراف الصراع، التي أعمتها مصالحها في الأجل القصير، في عدم التحلي بالإرادة السياسية الضرورية للالتزام بتحقيق حل دائم.

إن إيجاد أي حل دائم لمسألة دارفور، يجب أن يشمل عددا من العناصر: العنصر الأمني، بوقف الأعمال القتالية والعودة إلى الهدوء في الميدان؛ والعنصر السياسي، من خلال إبرام اتفاق لاقتسام السلطة والموارد؛ والعنصر الإنساني، باتخاذ تدابير فعالة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الإنمائية الفورية للسكان؛ والعنصر القضائي، بطبيعة الحال، بإنهاء تفشي الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في دارفور ومحاكمة المقترفين الرئيسيين للفظائع هناك، لجعل تحقيق المصالحة الحقيقية أمرا ممكنا. ويجب أن يقترن إحلال السلام بدارفور بإقامة العدالة فيها، على غرار جميع أرجاء العالم. ويشكل ذلك أحد المبادئ الأساسية التي تسترشد بها السياسة الخارجية للكسمبرغ. ولا يمكننا، بل لا يجوز لنا التغاضي عن الجرائم الخطيرة التي تُرتكب في دارفور. وأي حل سياسي يؤدي إلى تأخير إقامة العدالة في دارفور إلى أجل غير مسمى سيزيد من انتهاك حقوق سكان يعانون منذ أمد طويل.

ويسعى الاتحاد الأوروبي وبلدي إلى الإسهام بقسطهما من خلال انتشار قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي قوة مكلفة بحماية اللاجئين في دارفور فضلا عن الأشخاص المشردين داخليا، وتمكين مجتمع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى الأشخاص الضعفاء الذين يعيشون في بيئة أمنية مضطربة. ويجب أن تمهد قوة الاتحاد الأوروبي السبيل إلى انتشار قوة تابعة للأمم المتحدة ابتداء من ربيع العام المقبل. ومن الهام أن يتم هذا الانتقال في ظروف جيدة، ووفقا للجدول الزمني المحدد، وأن تتمكن القوة من الانتشار الكامل، من أجل تحقيق استقرار دائم في المنطقة دون الإقليمية.

ويساورنا بالغ القلق إزاء صراع آخر في أفريقيا، وهو الصراع في الصومال. لقد عانى الصومال من ويلات الحرب الأهلية على مدى أكثر من جيل الآن، وعواقب ذلك طالت جميع أرجاء منطقة القرن الأفريقي. ولعل التوقيع على اتفاق جيبوتي قبل عدة أسابيع بين الحكومة الانتقالية وأحد أحزاب المعارضة يمهد السبيل لتحقيق استقرار دائم في الصومال. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع على نحو كامل بجهوده لحفظ السلام في ذلك البلد، على إثر ما قام به الاتحاد الأفريقي الذي نشر قوة لحفظ السلام في ظروف شديدة الصعوبة، إلا بتوطيد الحالة السياسية وتحسين الأمن. وأرحب بالجهود الجارية في مجلس الأمن لتجسيد الالتزام الراسخ الذي قطعه المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمساعدة الصومال عندما تسمح الظروف بذلك.

ويمكن أن نقول المزيد فعلا عن الحالة في أفريقيا. فنحن نشعر بالقلق إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تجدد فيها القتال مؤخرا. وفي زمبابوي، لا بد للمرء أن يأمل في إنهاء جميع أشكال التخويف والعنف الآن ليتسنى لذلك البلد المسحوق أن يتعافى. غير أنه يمكن أن نقول المزيد أيضا عن التطورات الإيجابية في ليبريا وسيراليون، اللتين تمكنا فيها من وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام ورسم سبيل موثوق للخروج من الأزمة.

وقد شكل مبلغ الـ ٧٠٠ بليون دولار صلب الشواغل إزاء السياسة المالية هذا الأسبوع. ويبدو أن هذا المبلغ الضخم خُصص لإصلاح الأضرار التي تسببت فيها رأسمالية القطاع المصرفي الشبيه بالميسر الذي يعتمد على الاستدانة والمضاربات لتحقيق النمو غير المستقر. وتخيلوا للحظة لو أن هذا المبلغ استخدم لتحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية التي دعمتها هذه الجمعية عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. لَكفِلَ ذلك بقاء ملايين الأطفال على قيد الحياة. وسينجي ملايين النساء من الموت أثناء الولادة أو بعدها. وسيُمكن من إحراز المزيد من التقدم في مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، أو في برامج تعليم وتدريب ملايين الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار أو دولارين في اليوم. فتأملوا للحظة في هذا الأمر.

كما أود أن أتطرق إلى موضوع آخر يثير بالغ قلقنا، وهو الصراع في أبخازيا، الذي ينبغي أن تقوم فيه منظمتنا بدور مركزي، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

ومثلما قال رئيس الجمهورية الفرنسية، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، قبل بضعة أيام من على هذا المنبر، إن الاتحاد الأوروبي يريد أن يعمل من أجل إحلال السلام. وهو على استعداد للإسهام بقسطه، لا سيما من خلال نشر بعثة ميدانية للمراقبين، والمشاركة في المناقشات الدولية التي ستبدأ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، بغية التوصل إلى حل سلمي ودائم. وينبغي أن يستند هذا الحل إلى الاحترام الكامل لمبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، ونحن ندين أي عمل يتنافى مع تلك المبادئ. وعلاوة على ذلك، نرى من المهم إجراء تحقيق مستقل في الصراع في جورجيا.

ويقال إن الحرب تقضي على الحقيقة أولا. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بوقف العنف وسحب القوات من جورجيا، مما سيساعد شعب جورجيا بالتأكيد على الصعيدين الإنساني والأمني. ولا يمكن أن نترك التاريخ يحكم على الأسباب الحقيقية لاندلاع هذا الصراع. فيجب تسليط الضوء على الحالة. والأهم من ذلك، إذن لتفادي حالات مشابهة في المستقبل، ينبغي أن يكون أساس وجود الأمم المتحدة منع نشوب الصراعات المسلحة. وإذا نشب صراع من الصراعات، من واجبنا جميعا تقصي الأسباب والظروف التي دعت إلى ذلك لمنع حدوث صدامات أخرى.

كما أود أن أشاطركم ما قاله رئيس المجلس الأوروبي عن موضوع آخر، وخاصة بعد الاستماع للبيان، الذي أدلى به يوم الثلاثاء الماضي رئيس جمهورية إيران الإسلامية أمام الجمعية العامة (انظر A/63/PV.6). فمن غير المقبول أن تطالب إيران بتدمير دولة إسرائيل. ولا يمكننا أن نقبل الإدلاء بهذه التعليقات المعادية للسامية، لا سيما من على هذا المنبر، هنا، في منظمتنا.

وكما يحدث في كثير من الأحيان، تصبح ظلال الظلام وأشعة الأمل متداخلة عندما نحلل الحالات الدولية، غير أن عنصرا ثابتا يظل حقيقيا: أي أهمية وضع نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

ويمكن للأمم المتحدة أن تزيد فعاليتها إذا تسنى لها مواصلة جهودها المتعلقة بالإصلاح الداخلي. غير أن هناك، لسوء الطالع، بعض الإجهاد في ما يتعلق بإصلاح المنظمة. وهذا مؤسف جدا لأنه لا يمكننا أن نؤجل مواجهة التحديات العالمية. وتعزيز اتساق وفعالية المنظمة سيعود علينا جميعا بالنفع. وينبغي ألا نتردد في مضاعفة جهودنا للوفاء بما قطعناه من التزامات عام ٢٠٠٥.

وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يسعدني أننا أخيرا سنبدأ المفاوضات الحكومية الدولية في أوائل ٢٠٠٩. ويحدوني الأمل في أن تفضي بسرعة تلك المفاوضات إلى نتائج. ويحدوني أيضا الأمل في أن يكون المجلس أكثر تمثيلا بعد إصلاحه، وقبل كل شيء، يحدوني الأمل في أن يكون أفضل أداء، وأكثر شفافية، بما يكفل فعالية أكبر وتعزيزا للشرعية وتنفيذا لقراراته.

ولم يتم بعد تناول ميادين إصلاح أخرى جرى الاتفاق عليها في ٢٠٠٥، مثل إدارة المنظمة. ومن هنا أشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لإصلاح إدارة الموارد البشرية على أساس الركائز الثلاث وهي الشفافية والفعالية وتحمل المسؤولية.

وفي ما يتعلق بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يجب أن نتابع جهودنا في ميادين الأنشطة التشغيلية والممارسات التجارية والمبادرات البيئية. ويجب أساسا أن نتحول عن النظام المجزأ الذي تطور على مر الستين عاما الماضية من تاريخ الأمم المتحدة.

وفي الختام، أعتقد أنه من الأهمية بمكان لفت انتباه الجمعية مرة أخرى إلى قرارنا الجماعي المتعلق بالمسؤولية عن حماية الشعوب من الإبادة، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وينبغي أن نواصل العمل على مفهوم المسؤولية عن الحماية، الذي يجب أن ينفذ في إطار المعايير والشروط الواردة في الوثيقة الختامية لقمة ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، بغية وضع أساس غير قابل للدحض يمكن للمجتمع الدولي العمل ارتكازا عليه وفقا لأي حالة.

إن بلادي، بصفتها عضوا مؤسسا في المنظمة تبذل قصارى جهدها للمساهمة في مقاصد ومبادئ الميثاق من خلال تضامن راسخ ومستمر، ومن خلال المشاركة الملموسة في الجهود التي تستهدف التنمية، والسلام، والأمن واحترام حقوق الإنسان، ومن خلال التصميم على مواصلة نهج متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة محوره. إنها نفس الروح التي حملت لكسمبرغ على ترشيح نفسها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ كما فعلنا عام ٢٠٠١. وتلك أيضا هي الكيفية التي ننوي بها تحمل نصيبنا من المسؤولية في هذه الجمعية.

خطاب دولة السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا.

اصطحب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توماس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أُشارك مَن سبقوني في الكلام في تهنئة الرئيس على انتخابه لإدارة عمل الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وفي الإشادة بسلفه على إدارته للجمعية على مدار العام الماضي. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأشكر الأمين العام وموظفيه على تفانيهم المتواصل في دفع عمل منظمة الأمم المتحدة قدما.

لقد دخل العالم حقبة يرتكز فيها أساس المشاركة الدولية على التجارة في السلع والخدمات وتوزيع ملكية التكنولوجيا بدرجة أكبر من قيامها على أساس مفاهيم السيادة. ونتيجة لذلك، فإن الدول الصغيرة والضعيفة مثل غرينادا تتعرض بلا هوادة لضغوط للبرهنة على قدرتها الاقتصادية على البقاء. إن ذلك، بالاقتران بالعولمة والتحديات الأخرى، يترك آثارا سلبية على استقرار بلداننا. وإزاء تلك الخلفية، تعتقد غرينادا أنه لا بد لدبلوماسيتها من أن تشهد تغييرا جوهريا، ليس فقط لتلبية التوقعات المحلية ولكن أيضا لتعزيز فرصها في النجاح.

قبل فترة تزيد قليلا عن شهرين، صوت شعب غرينادا بأغلبية كاسحة لصالح قيادة جديدة وتغيير في توجه أمتنا. ونحن نقدم بتواضع حكومتنا كمثال على العمل من أجل السلام والمصالحة. جمعنا أناسا ملتزمين بالعمل رغم خلفيتنا التاريخية المضطربة سياسيا. لقد تمكنا، في بلدنا، من التخلص من عدم الثقة والانقسام اللذين سادا لأكثر من ٣٠ عاما بغية اعتناق السلام والمصالحة ودفع بلدنا قدما. نقف كمثال على الأمل والشجاعة الذين ما زالوا يكافحون ولا يستطيعون التخلص من اللوم والكراهية والغضب المرتبطة بالماضي.

نقف اليوم كدليل على أن السلام والمصالحة أمران ممكنان، وأن أملنا الجماعي لتلك المناطق من العالم التي يقاتل فيها الأخ أخيه ويموت الناس هباء ليس أملا وهميا أو لا جدوى منه، إنما هو أمل مشروع يمكن تحقيقه. إنه أمل تجسد في بلدنا فيما نمضي معا قدما، في تصالح مع ماض ساده الانقسام خدمة لشعبنا وعالمنا من خلال مشاركتنا في الأمم المتحدة. وانطلاقا من منهاج المصالحة، نركز ونؤكد على الأهمية الاستراتيجية لشراكاتنا في الحكم. إن هدفنا بناء علاقات قوية ذات مغزى بين الحكومة، والقطاع الخاص، والنقابات المهنية والجماعات الأخرى داخل المجتمع المدني.

وتعتقد غرينادا أن عليها القيام بدور نشط في الشؤون الدولية، حيث أن جدول أعمالنا المحلي يتوافق مع جوانب كثيرة في الحوار الإنمائي العالمي، خاصة وأنها تتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد تحقق تقدم هائل في كثير من الميادين المستهدفة. علاوة على أن، الخطط والبرامج التي تجري متابعتها حاليا ستضمن استفادة كل أبناء شعبنا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن استراتيجية غرينادا الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع والجوع تركز على توسيع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، خاصة القطاع الزراعي. وسيجري التركيز على اجتذاب الشبان إلى قطاع الزراعة، وحفز الاقتصاد الريفي وتوفير الأمن الغذائي.

غرينادا تعي أهمية أن يكون لديها سكان على قدر جيد من التعليم. ويسعدنا أن هدف بلوغ تعميم التعليم الابتدائي للجميع قد تحقق بالفعل. ونحن الآن نسعى لضمان أن يكون في كل منزل فرد واحد على الأقل متخرجا من الجامعة بحلول عام ٢٠٢٥.

وبالمثل، يجب تعزيز القدرات التقنية والإدارية في القطاع العام لدعم خطتنا الإنمائية. إن غرينادا مقتنعة بأننا لن نتقدم بالشكل المناسب إلا إذ جرى إدخال تحسينات جوهرية في مجال تنمية مواردنا البشرية. وهناك حاجة خاصة للدعم الدولي في ذلك الميدان.

لقد حققت غرينادا تقدما جيدا نسبيا في ميدان الرعاية الصحية، خاصة في تحسين صحة الأمهات، وتقليص معدل الوفيات بين الأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى. ونقدم شكرنا إلى المانحين الدوليين وشركاء آخرين مرتبطين ببرامج فعالة في هذا الميدان.

إن تغير المناخ العالمي يمثل أكثر التحديات إلحاحا وخطورة التي تهدد قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على البقاء بل ووجودها ذاته. ليس تغير المناخ مسألة بيئية أو تنمية مستدامة فحسب، إنها قبل كل شيء مسألة إنسانية. وبصدور تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، هناك الآن حقيقة علمية مفادها أن الأنشطة الإنسانية هي السبب الرئيسي لتغير المناخ العالمي. لذلك، إذا لم تتخذ إجراءات سريعة ومحددة فورا، ستضيع فرصة تفادي حدوث أضرار أبدية في نظام المناخ.

ورغم نصيب الدول الجزرية الصغيرة النامية في انبعاثات غازات الدفيئة في الجو ضئيل جدا، فإننا نرغم على القبول بالآثار المدمرة لهذه الانبعاثات ونواجه تبييض المرجانيات وارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب الأملاح إلى المياه وندرة في المياه وتقلبات شديدة في الطقس، بما ينطوي عليه ذلك من تكاليف مالية واجتماعية حقيقية على اقتصاداتنا الضعيفة أصلا.

إن مسار الدمار الأخير الذي نجم عن أربعة أعاصير رئيسية في غرب منطقة البحر الكاريبي يسلط الضوء على المشاكل الخطيرة التي نواجهها نتيجة تغير المناخ. ونعلن عن تضامننا مع البلدان الأكثر تضررا، لا سيما كوبا وهايتي وجامايكا وجزر تركس وكايكوس. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة لمحنتها بصورة مناسبة.

وفي هذا الصدد، تنتهز غرينادا الفرصة للإعراب عن تأييدها القوي للإعلان السياسي الصادر عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن ضرورة التصدي لتغير المناخ، المزمع اعتماده يوم الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر.

وسيقدر الأعضاء لماذا تتحدث غرينادا بعاطفة عن هذه المسألة. لدينا خبرة عملية من الصدمة والألم والخسارة الاقتصادية التي تصاحب الكوارث الطبيعية. فقبل أربع سنوات، دمر الإعصار إيفان عمليا بلدنا. وبفضل المجتمع الدولي، وطبعا شعبنا الشجاع والواسع الحيلة، أصبحنا منذ ذلك الوقت أكثر وعيا بحتميات الاستعداد للكوارث وإدارة الأزمات. ونتيجة لذلك، سنظل في طليعة الأنشطة لمناقشة هذه المسألة بصورة صحيحة واعتماد خطط العمل المناسبة وتنفيذها. والدور القيادي الذي قمنا به في الأشهر العديدة الماضية من خلال رئاستنا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة ينسجم مع هذه المهمة.

ترحب غرينادا ببرنامج اليابان الهام لمنح المعونة للبيئة وتغير المناخ في إطار مبادرتها لشراكة الأرض الباردة.

إن حماية البحر الكاريبي من المسائل الأخرى التي توليها غرينادا أهمية بالغة، وهي مسألة جرت مناقشتها مرارا في هذا المنتدى. فغرينادا والدول الأعضاء الأخرى في منطقة البحر الكاريبي تجني فعلا فوائد اقتصادية طائلة من هذه المياه النقية، التي يهددها النقل العابر للنفايات النووية والمواد الخطرة الأخرى. وتكرر غرينادا النداء لزيادة الاهتمام بهذه المسألة الخطيرة لاعتماد الجمعية العامة قرار جديد يجسد شواغلنا بصورة وافية.

تقدر غرينادا الأسلوب الديمقراطي للحكم. ولذا، تتعهد بالمساهمة في أي حوار متعدد الأطراف لزيادة الوعي وتعزيز المبادئ المتعلقة بالشفافية والمساءلة وبناء توافق الآراء واحترام المؤسسات والعاملين في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الشأن، نعتزم، في أقرب وقت ممكن، إنفاذ عدد من القوانين الهامة التي كان قد أقرها البرلمان والتي صيغت لإدخال تحسن على مجال سيادة القانون.

وعلى الرغم من جو السلام والأمن السائد في غرينادا، تتمثل مهمتنا الرئيسية في الاستمرار في تعزيز سبل كسب الرزق اليومي لشعبنا حيث نسعى جاهدين لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته واستعادة التوازن المالي والقدرة على تحمل الدين. ويزيد من تعقيد هذا التحدي عوامل خارجية بما فيها ارتفاع تكاليف الطاقة وتصاعد أسعار الأغذية والتباطؤ المقلق في الاقتصادات الرئيسية والأسواق المالية العالمية.

إن غرينادا عازمة على السعي لبناء اقتصاد جديد عن طريق تنفيذ مبادرات استراتيجية. وإننا إذ نمضي في تنميتنا، نناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة التقنية وغيرها من ضروب الدعم. وستقوم بدور حاسم في تلك العملية هيئات

الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها.

لا يمكن لأحد في العالم المتقدم النمو أن ينكر قيمة بلد صغير مثل غرينادا في توسيع نطاق الديمقراطية والحرب ضد الإرهاب. وفي الوقت الحالي، تتطلب المسائل البيئية أيضا العمل بصفة عاجلة من جانب كل الدول. وهذه الأهداف والقيم المشتركة تعيد تشكيل العلاقات بين الدول. وتؤكد هذه المسائل على الحاجة الملحة لأطر جديدة لمعالجة مسألة الدعم للاحتياجات الإنمائية للدول. وترى غرينادا أن تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية تتسم بأهمية بالغة. ويجب إيلاء اهتمام جاد لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا في مجالات التجارة والدين والإغاثة والبيئة.

ويحدو غرينادا الأمل في أن تكون الدورة الثالثة والستين مفعمة بروح الزمالة وحسن النية والتعاون والمساواة والثقة والاطمئنان إلى قدرتنا على تحسين الرفاه العام للبشرية. ونأمل أن يتم إصلاح المنظمة بطريقة لا تكون فيها الهيمنة المتصورة من البعض معيارا للتصلب فحسب، بل تفسح المجال للحوار والتعاون الحقيقيين.

وبوسعي أن أؤكد للجمعية العامة أن غرينادا تعتزم مواصلة علاقاتها الخارجية على أساس مبدأ الاحترام المتبادل. ولذا، سنكون شريكا فاعلا في المناقشات المتعلقة بالمسائل الراهنة.

وتتمسك غرينادا بموقفها القوي والثابت إزاء الحرب ضد الإرهاب والمخدرات غير المشروعة والأسلحة والاتجار بالبشر. وسوف نواصل دعمنا غير المشروط لجميع المبادرات التي تعمل على تعزيز وتشجيع الأمن والسلام العالميين. وتدين غرينادا بقوة جميع أعمال العنف التي يرتكبها الذين يعملون على خلق الفوضى والهلع في جميع أنحاء العالم، ومن ثمّ تدعم جميع الجهود المبذولة لتقديم مرتكبي هذه الأعمال للعدالة. وفضلا عن ذلك، تلتزم غرينادا بالتنفيذ التام للتوصيات التي اعتمدتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وغرينادا متفائلة بفرص المشاركة الأوسع والأعمق فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي. ونؤمن أيمانا راسخا بأنه ينبغي تمكين جميع البلدان من أن تتطور من دون معوقات ولا ضغوط لا وجوب لها. وبناء على ذلك، تدعو غرينادا جميع البلدان إلى فتح حوار بناء مع كوبا عند هذا المنعطف التاريخي. إن غرينادا صديقة الولايات المتحدة وكوبا على السواء، وبالتالي ترغب في استغلال هذه المناسبة لدعوة الولايات المتحدة إلى استعمال خبرتها الدبلوماسية لمساعدة عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي الجارية الآن في كوبا. وغرينادا مقتنعة بأن التدابير الاقتصادية الصارمة الأحادية الجانب المفروضة على كوبا لن يستفيد منها أحد ولا تيسر تحقيق الهدف العالمي المتمثل في شراكة عالمية بين أطراف متساوية.

وفضلا عن ذلك، تدعو غرينادا الأمم المتحدة إلى مواصلة دورها الحيوي في مساعدة القارة الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية. وعملا بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنمية في أفريقيا الذي انعقد مؤخرا (القرار ١/٦٣)، نطلب من الأمين العام تسخير مساعيه الحميدة لتذكير زعماء العالم بالتزاماتهم من أجل تحسين ظروف الشعوب الأفريقية.

وبالمثل، تجب معالجة محنة هايتي، وهي بلد زميل لنا في الجماعة الكاريبية، بأقصى درجة من الرحمة والسرعة. وقد تعهدت غرينادا في الفترة الأخيرة بتبرع مالي متواضع، وهي فخورة لكونها بلدا مساهما بقوات شرطة في بعثة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومن هذا المنطلق، تحث غرينادا الدول الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة على أن تحذو حذوها.

وتحث غرينادا على الاستفادة بروح التعاون والتكاتف لمساعدة الدول الفقيرة والأكثر ضعفا على اكتساب مقومات البقاء والاحتفاظ بها وعلى المشاركة الفعلية في هذه العملية العالمية التي تتطلب مساهمة جميع دول العالم، كبيرها وصغيرها. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية لتيسيرها إلى حد كبير بعض الضغط المالي الذي فرضته على اقتصادنا الهش الزيادات الحادة في أسعار النفط. فمن خلال مبادرة ''البتروكاريبي''، تستطيع عدة بلدان من منطقة البحر الكاريبي شراء النفط من فنزويلا بشروط ميسرة.

ولدى غرينادا اقتناع بضرورة إضفاء الحيوية الكاملة على المبادئ التي أسست عليها هذه المنظمة العظيمة، والمتجسدة في ميثاقها. ومن شأن ذلك أن يعود علينا بالنفع الفردي والجماعي في سعينا لمواجهة التحديات الكثيرة الماثلة في هذه الحقبة الحديثة المعقدة.

وتثني غرينادا على الأمين العام لإدارته الممتازة أعمال هذه المنظمة. وأخيرا، تهنئ غرينادا الرئيس مرة أخرى على انتخابه لتيسير وتوجيه مناقشات هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأؤكد له دعمنا الكامل له في إدارته هذه العملية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانك – والتر شتاينماير، نائب المستشارة الاتحادية ووزير الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد شتاينماير (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أقدم تهنئتي للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأرجو له كل التوفيق.

لم تفقد ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإقرار وصون السلام والأمن شيئا من أهميتها العاجلة في عام ٢٠٠٨. فهذه المهمة باقية. غير أن تنفيذها أصبح أصعب مما كان في أي وقت مضى.

وعندما سقط حائط برلين، لم يعقد أحد آمالا أكبر من التي عقدناها نحن الألمان ليس فقط على إعادة توحيد ألمانيا، وإنما على بزوغ عصر جديد من التعاون العالمي، يتجاوز الحدود التقليدية. فقد قسم الستار الحديدي العالم إلى كتلتين، وعندما كان يلزم معالجة الأزمات والصراعات، كانت الأولوية للولاء داخل الكتلة المعنية في كثير من الأحيان؛ وكانت ضرورات النهوض بأحوال عامة الناس ثانوية في أهميتها.

وبدا أن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب في أوائل التسعينات تمثل فجر عصر جديد من تعددية الأطراف الفعالة، في حين بدت الأمم المتحدة على أعتاب نهضة عظيمة. والآن حلت خيبة الأمل بأسرع وأعمق مما كنا نخشاه. فعائد السلام المنشود لم يتحقق. بل على العكس من ذلك، اختفت ثوابت الحرب الباردة، ولكن لم تحل محلها ثوابت جديدة.

وواضح أن العالم يبحث عن نظام جديد، ولا يبدو أن تعددية الأطراف دائما هي الخيار الأول في هذا المسعى. وما شهدناه منذ ذلك الحين هو اجتماع سياسات القوى

التقليدية التي تعود إلى القرن التاسع عشر، وتركات الحرب الباردة، وتحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة.

وفي الوقت ذاته، هناك جهات فاعلة وقوى جديدة لم تجد بعد مكانها في النظام الدولي وهي تسعى للدخول على المسرح العالمي. ومن المقبول الآن بصفة عامة أننا ما لم نتضافر في العمل فلن يكون بإمكاننا السيطرة على التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، كتغير المناخ، وندرة المواد الخام، وسبل الحصول على الغذاء والمياه، ومكافحة الأوبئة والإرهاب. وبالرغم من إدراكنا لذلك ورغم أن التركيز على إيجاد حلول مشتركة للمسائل الرئيسية الخاصة بالمستقبل أمر يتسم بأهمية حيوية، فنحن نطالَب المرة تلو المرة بتسوية صراعات تكمن جذورها في الماضي الذي لم نخلفه وراءنا إلا من الظاهر فقط.

ومن الصراعات التي خمدت جذوتها بعض الوقت ثم اشتعلت فجأة وبعنف الأزمة في جورجيا، حيث وجدت منطقة بأكملها نفسها على شفا هاوية من الحرب والدمار وحيث عجز المنطق السليم عن أن يسود على جميع الجوانب. وتتفق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي على وجوب إسكات الأسلحة بصورة نهائية. ويجب علينا دون إبطاء أن نمد يد المساعدة للسكان الذين يعانون. ولا يعني هذا قبول الوضع القائم؛ كما أنه لا يعني التشكيك في سلامة جورجيا الإقليمية.

ورغم ذلك، علينا أن نعمل متضافرين على ضمان إعادة الإعمار وعودة اللاجئين إلى ديارهم والأمن طويل الأجل في جورجيا والمنطقة برمتها. ويقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة هامة بإيفاده بعثة للمراقبين، يقودها بلدي. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سوف تقترح البعثة استراتيجية شاملة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الحالي. ونهدف إلى تمهيد الطريق صوب التسوية الدائمة لهذا الصراع من خلال تحقيق الاستقرار وبناء الثقة في هذه المنطقة من مناطق العالم بالذات، جنوب القوقاز.

وهذه المهمة نفسها أشد استعصاء في أفغانستان، فهو بلد ما زال الحال فيه محفوفا بالمخاطر. ومن الواضح لنا أن أفغانستان بدون الأمن لن تتطور، بل ولا يمكنها ذلك. غير أننا نحتاج بنفس الدرجة إلى التنمية الاقتصادية من أجل النهوض بالحالة الأمنية وتشجيع الناس على نبذ الأصولية والإرهاب.

وقد حققنا معا الكثير في الأشهر والسنين الأخيرة. وعاد ملايين الأطفال، والكثيرون منهم فتيات، إلى الذهاب للمدرسة، بينما لا يزال العمل جاريا في بناء الشوارع والجسور والمستشفيات. كما يحرز بعض التقدم في تدريب وإنشاء قوة الشرطة الأفغانية والجيش الأفغاني. غير أن هذه الأمور لا تتقدم بالسرعة الكافية، مقارنة بتدهور حالة الأمن، ولا سيما في الوضع الراهن. وتعتزم ألمانيا أن تفعل المزيد في المستقبل.

غير أننا لا نملك أن ننظر إلى أفغانستان بمفردها. بل يلزم أن نزيد جهودنا المبذولة لمساعدة باكستان في السيطرة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. واستقرار باكستان الداخلي بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة بأسرها. وسيتطلب هذا دعما ملموسا من جميع أعضاء المجتمع الدولي، وأطمئنكم إلى أن بلدي سوف يضطلع بدوره في هذا الصدد.

ولا تزال المشاركة الدولية أيضا ضرورية في الشرق الأوسط. في المرحلة الحالية من عدم التيقن المحلي نهيب بجميع أطراف النزاع ألا تخفف من مساعيها في حل النزاع. وكما بينت التجربة، فإن عدم التحرك في الشرق الأوسط كثيرا ما يعني خطوة إلى الوراء. و قد تنجم عن ذلك موجة جديدة من الصدامات المروعة والعنيفة،

ولا يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون ولا المجتمع الدولي السماح بوقوع ذلك

إن ألمانيا تعتقد أن لديها مسؤولية خاصة لتقديم المساعدة الملموسة من أجل تحسين الظروف الإطارية. ففي الآونة الأخيرة وفي مؤتمر برلين لدعم الأمن المدني الفلسطيني وحكم القانون – الذي حضره الكثير من الموجودين هنا ــ تم الاتفاق على اتخاذ تدابير محددة لتعزيز قطاع الأمن الفلسطيني. وقد كان لتلك التدابير أثرها بالفعل.

إن تسلح إيران بالأسلحة النووية يشكل تهديدا للأمن في جميع أرجاء الشرق الأوسط ويطلق العنان لسباق تسلح نووي ومن هنا لا بد لإيران من أن تضع أوراقها على الطاولة. لقد قدمنا عرضنا لها، وهو حل ملموس. وأساليب التأخير من الجانب الإيراني لا يجوز أن تستنفد صبر المجتمع الدولي. ونتوقع إشارة واضحة من إيران تدل على استعدادها للامتثال لمطالب المجتمع الدولي وبناء الثقة. وأود أن أوضح ما يلي جيدا: إن تعليقات الرئيس الإيراني حول إسرائيل غير مسؤولة ولا مقبولة. وفي رأيي أن ما أعرب عنه مرة أخرى من معاداة صارخة للسامية في بيانه هذا العام (انظر A/63/PV.6) يبعث على الصدمة ويتعين علينا جميعا إدانته. ويجب أن نقف معا في هذه المسألة.

أما فيما يتعلق بمشاكل جورجيا وأفغانستان وباكستان والشرق الأوسط فإنها تبرز حقيقية واحدة، ألا وهي أنه من المُلحّ الآن أكثر من أي وقت مضى أن نطور أسسا لنظام عالمي مستقر. وتؤيد بلادي الحوار والتوفيق بين المصالح. وهذا لا يعني أن نجري الحوار من أجل المناقشة فحسب ومن دون التوصل إلى نتيجة، والتوفيق بين المصالح لا يعني أننا على استعداد للتخلي عن مبادئنا. ونعتقد أن من الجوهري نبذ العنف وكفالة العدالة والاعتراف بالقانون الدولي.

وبالنسبة لنا فإن الرؤيا البديلة لعالم تستبد به المصالح المتعارضة والملفقة وعقلية التكتلات والتصنيفات المبالغ في تبسيطها كالخير والشر ، والشرق ضد الغرب والشمال ضد الجنوب – هذا تفكير الأمس و لم يعد له مكان في عالم اليوم. ولحل مشاكل الحاضر والمستقبل نحتاج جميعا إلى شركاء وليس إلى مزيد من الخصوم. فالقرن الحادي والعشرين هو القرن الذي يمكننا فيه حل المشاكل إذا عملنا معا.

والشيء نفسه ينطبق على سياسة نزع السلاح. إذ أنه لا يمكننا تحقيق نتائج دائمة إلا بالشراكة القائمة على اقتسام المسؤولية العالمية. ولا بد من وقف المنحى الخطير الذي يسعى فيه عدد متزايد من البلدان من أجل الوصول إلى التكنولوجيا النووية أو حتى تصنيع الأسلحة النووية والاقتراح القاضي باتخاذ نهج متعدد الأطراف بشأن دورة الوقود يبين أنه يمكن تخفيض هذه المخاطر إلى الحد الأدنى على أضعف الإيمان. وعلاوة على ذلك أهيب بجميع الدول التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأن دخولها حيز النفاذ يعني مكسبا كبيرا في المجال الأمني.

غير أنه بسبب ذلك كله علينا أن نتذكر أنه يموت يوميا من الناس نتيجة الجوع أكثر مما يموتون نتيجة الحرب. فالتعهدات التي قطعناها في فجر الألفية يجب ألا تظل مجرد حبر على ورق. والنضال ضد الجوع والفقر جزء من المسؤولية العالمية للشراكة. ولذا سوف تزيد ألمانيا من جهودها الرامية إلى تخفيض الفقر وزيادة الإنصاف العالمي. وكجزء من تلك الجهود ستزيد من مساعدتنا الإنمائية الرسمية وفقا لخطة الاتحاد الأوروبي. وفي الميزانية المقبلة وحدها ستزيد المساعدة الإنمائية بمبلغ ١,٢ بليون دولار.

وفي ذلك الصدد أود أن أقول شيئا عن أفريقيا، لردح طويل من الزمن ما برحنا نتصور ذلك الجزء من العالم بوصفه مجرد قارة للحروب والصراعات. غير أني أعرف

أيضا أن أفريقيا قد شرعت في السير على طريق بشجاعة وتصميم من أجل المستقبل. أنها جديرة بشراكتنا ودعمنا على طول ذلك الطريق.

وحاليا تتصدر الأزمة المالية الدولية العناوين الرئيسية. فالتهور والجشع وانعدام الحس السليم في أوساط المعنيين عوامل وضعتنا سنوات إلى الوراء. وأصبح من المتعذر تقدير العواقب في الأجل الطويل. لكني على يقين من أن الهزات المؤلمة في الأسواق المالية العالمية سوف تسرّع من التقطب المتعدد الأطراف في النظام المالي الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك مستقبل من دون قواعد ولا يمكن للاعب بمفرده أن يضع تلك القواعد. ولن يكون بالإمكان بعد الآن لأي بلد بمفرده أن يتصرف كما لو كان محصنا ضد أي تطورات غير مستحسنة. وأوروبا بفضل سياستها المجربة في الوساطة وتوفيق المصالح بوسعها القيام بدور رئيسي في هذا الصدد.

وعلينا أن نعمل معا الآن لنكفل شفافية طال انتظارها واستقرار ووضع أحكام تحمي من المخاطر في الأسواق المالية العالمية تواكبها رقابة. ووضعت بلادي اقتراحات محددة في ذلك الصدد قبل بضع سنوات. وآمل أن يتصرف المجتمع الدولي بسرعة وحزم تصديا لهذه الأزمة العميقة. ونحتاج إلى قواعد عالمية للأسواق المالية الدولية.

وذلك لا ينطبق على المجال المالي الدولي فحسب، ولكن القواعد الواضحة والهياكل الراسخة والعمل المشترك متطلبات حيوية للوفاء بالتحديات العالمية. لذلك نحتاج إلى أمم متحدة قوية وفعَّالة تحظى بثقة المجتمع الدولي وتتوفر لها الشرعية اللازمة وتكون مظلة للمسؤولية العالمية للشراكة. لذلك نؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها. فإصلاح مجلس الأمن تأخر وكلنا نعلم ذلك. فتشكيل المجلس يجب أن يجسّد الحقائق السياسية العالمية القائمة اليوم. وألمانيا على استعداد لتحمل قدر أكبر من المسؤولية في ذلك المجال. وقبل أقل من أسبوعين قررت الجمعية العامة بالإجماع البدء قريبا بالمفاوضات بشأن الإصلاح (انظر القرار ٥٥٧/٦٢). وتلك خطوة لا بد من أن تتبعها الآن خطوات أخرى. وألمانيا على اقتناع راسخ بأننا نحتاج إلى الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بصورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكو فراتيني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إيطاليا.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اليوم نواجه حقيقة مفادها أن أي نظام دولي يصبح أكثر تعقيدا كل يوم. لقد وفرت العولمة فرصا جديدة، وبالتأكيد ولدت عدم يقين وعدم أمن. فالأزمات المفاجئة تلم بالمصادر الأساسية لقوتنا اليوم، من قبيل أزمات المواد الغذائية والطاقة والموارد المالية. والإرهاب والانتشار النووي يهددان أمننا. وتغير المناخ ترك أثرا على مستقبل عالمنا. وأصبحت أسواق الطاقة والأسواق المالية تتميز بعدم الاستقرار، وأخذت الفجوة بين الغني والفقير بالاتساع.

وتتطلب تلك التحديات العالمية ردا سياسيا في الوقت المناسب. وقد يكون الرد الوطني غير كاف وغير واقعي، فالرد المناسب لا يمكن إلا أن يكون ردا عالميا وتعاونيا. كما يتطلب وجود رؤية دينامية جديدة للحكم العالمي في القرن الحادي والعشرين وضع قواعد تتبعها كل الدول – أي رؤية جديدة تقوم على أساس ثلاثة مبادئ: الشمول، والفعالية، والمسؤولية المشتركة.

ويعني الحكم العالمي الفعال دورا محوريا للأمم المتحدة، بدءا بأكثر هيئاتها تمثيلا وديمقراطية، أي الجمعية العامة. كما يعني الحكم العالمي الفعال وجود صلة قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، سواء العالمية أو الإقليمية،

مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. ويتطلب الحكم العالمي إصلاحا شاملا وتوافقيا لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولتحقيق إصلاح بمثل هذا الحجم، على أساس الدعم السياسي القوي، لا بديل عن التوافق العام في الآراء.

ويجب أن نتعلم فورا من الدروس المستفادة من الاضطرابات التي وقعت في الأسواق المالية العالمية. وتعزيز القواعد الشفافة التي يعول عليها في الأسواق، هو السبيل الوحيد لحماية مجتمعاتنا من أن تقع فريسة لتلك القوى. ويتعين علينا أن نتفادى تبديد الثروات وأن نضمن، بدلا من ذلك، توزيعها بالتساوي على جميع عناصر المجتمع. تلك هي الرؤية التي ستعززها إيطاليا أثناء رئاستها القادمة لمجموعة الثمانية. وعن طريق حوار أوسع مع الاقتصادات الناشئة وأقل البلدان نموا، ستساهم مجموعة الثمانية في تشكيل نظام جديد للحكم العالمي تحدد فيه الصيغ التي تناسب قضايا محددة بما يؤدي إلى الاضطلاع بالمسؤولية المشتركة بشكل تدريجي.

وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية تحديات ذات أولوية. وتتطلب استجابة عاجلة، وتعبئة موارد بشرية ومالية أكبر، وأفكارا جديدة، وشراكة حقيقية بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، تضم على نحو شامل الحكومات والمنظمات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتلتزم إيطاليا بقوة بتحقيق أهداف القضاء على الجوع وتعزيز نظم الرعاية الصحية وإتاحة التعليم للجميع. ويُدرج كل هذا في جدول أعمال الرئاسة الإيطالية القادمة لمجموعة الثمانية، وستحتل أفريقيا جل اهتمامنا.

والأمم المتحدة هي المكان المناسب لمعالجة أزمة الغذاء، ويجب أن نجهز المنظمة بالأدوات اللازمة لمعالجة تلك الأزمة بفعالية. وتدعم إيطاليا بقوة الأدوار والمهام التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجميع الوكالات الأخرى التي تساعد في تخفيف حدة الجوع وضمان تحقيق الأمن الغذائي. ونشجع أيضا المشاركة المباشرة للقطاع الخاص للعودة بالزراعة إلى مكانها الصحيح في قلب السياسات الاقتصادية. وسيتطلب ذلك شراكة عالمية تزيد من تدفق الاستثمارات والمعارف التقنية، وتعزز الإنتاجية، وتساهم في تنمية الصناعات الزراعية الوطنية؛ أي شراكة عالمية تشكل خطوة كبيرة نحو تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحسين حياة المليار الأخير، تلك الشريحة من سكان العالم الذين ما زالوا يعيشون على هامش الاقتصاد العالمي. ويشكل ذلك بالفعل مسألة ذات أولوية قصوى.

سيكون عام ٢٠٠٩ عاما حاسما للمفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ. وقد عقدت إيطاليا والاتحاد الأوروبي العزم على التوصل إلى اتفاق طموح لما بعد عام ٢٠١٢ يشمل تدابير التخفيف والتكيف فيما يتعلق بتغير المناخ. وترتبط مكافحة تغير المناخ ارتباطا وثيقا بأمن الطاقة. ومن الضروري أن نعمل على تعزيز تعاون أكبر في مجال الطاقة على المستوى العالمي. ولا بد من تعزيز الحلول التي توفق بين الحاجة إلى ضمان الإمدادات والسياسات المستدامة في مجال الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة. ونحن بحاجة إلى تعزيز البحوث الخاصة بالمصادر البديلة للوقود وتنميتها، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية. ومن الضروري أن نعزز الحوار الشامل بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للطاقة، على أساس الثقة المتبادلة والتضامن والحوار والتعاون.

والتكافل هو الحقيقة الأساسية التي تربط بين البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة، وإيطاليا، بصفتها

الرئيس القادم لمجموعة الثمانية، ستعزز الحوار بشأن الطاقة والمفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ.

والتعاون المتعدد الأطراف الفعال، القائم على أساس المسؤولية المشتركة، أمر حيوي الأهمية في معالجة الأخطار الرئيسية التي تهدد سلامتنا وأمننا، بما فيها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نظل على درجة عالية من اليقظة حيال الإرهاب وأن يزداد تعاوننا الدولي في هذا المجال. وفي السنوات القليلة القادمة، ينبغي أن نعمل معا بشأن إبرام ميثاق عالمي جديد لمكافحة الإرهاب يبدأ نفاذه به في عام ٢٠١١ في الذكرى السنوية العاشرة لأحداث التاسع من أيلول/سبتمبر المأساوية.

ويجب أن تكون حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون الأساس الذي تقوم عليه إجراءاتنا. وتُكرس هذه القيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحظى الآن بنفس الأهمية التي كان يحظى بها منذ ستين عاما. ولهذا السبب، أعربت إيطاليا عن التزامها طويل الأمد بالوقف الطوعي العالمي لعقوبة الإعدام، بهدف إلغائها. ولذلك السبب أيضا نعمل من أجل مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز صكوك القانون الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وتقع مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في صميم التزاماتنا الدولية. وفي التحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيُعقد في عام ٢٠١٠، تقف إيطاليا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها في تعزيز معاهدة عدم الانتشار، التي لها أهمية أساسية في منع الانتشار ومكافحته ووضع الأساس اللازم لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، يجب أن نحافظ أيضا على التعاون في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، كما هو منصوص عليه صراحة في المعاهدة. وعليه، نهيب بالحكومة الإيرانية أن تبدي المسؤولية بالوفاء فورا بالشروط اللازمة لإجراء المفاوضات المعتادة التي تطمئن المجتمع الدولي وبلدان المنطقة. ونقولها بكل وضوح إننا ندين بقوة الملاحظات غير المسؤولة التي وردت على لسان الرئيس الإيراني بشأن دولة إسرائيل.

إن الأمن العالمي والأمن الإقليمي أمران مترابطان بشكل وثيق للغاية. ونرحب بالإشارات الإيجابية الواردة من الشرق الأوسط، مثل استمرار المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبدء حوار وطني بين القوى السياسية اللبنانية بغية التنفيذ الكامل لاتفاقات الدوحة، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين لبنان وسوريا.

وفي أفغانستان، ينبغي أن يرافق استمرار الالتزام الدولي تحمل السلطات والقوى المحلية وبصورة تدريجية للمسؤولية ومشاركة البلدان المجاورة في عملية تحقيق الاستقرار. وفي القوقاز، فإن الأزمة التي حصلت مؤخرا تبين، هناك وفي أماكن أخرى، ضرورة تعزيز آليات التعاون الإقليمي ومنع إيجاد أجواء تنافسية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتدني الفوائد.

وقبل أكثر من مائتي عام، كتب فيلسوف سياسي إيطالي عظيم هو سيزر بكاريا، ”إن تحقيق أعلى درجات السعادة لأكبر عدد من الناس هو أساس الأخلاق والتشريعات“. وإيطاليا، وفقا لهذه العبارات الراسخة الجذور في رسالتها للتحول الديمقراطي، تشارك الجهد المشترك لبناء عالم ينعم بالسلام والأمن والتنمية المستدامة وبإدارة عالمية جديدة وشفافة وفعالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان كوبيس، وزير خارجية جمهورية سلوفاكيا.

السيد كوبيس (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إن المجتمع الدولي مجابه بصورة متزايدة بمشاكل قديمة ومقترنة بمجموعة جديدة من التحديات ذات الطابع العالمي بحق. وكما قال الأمين العام بان كي – مون في الجلسة الافتتاحية، إننا في ظل هذه الظروف نواجه تحديا مروعا آخر – هو تحدي الاضطلاع بالقيادة العالمية.

وفي الواقع يجب علينا نحن، الأمم المتحدة للعالم، أن نضطلع بقيادتنا ونمارس سلطتنا ومسؤوليتنا في ظل هذه الظروف المتزايدة التعقيد. ونحن بحاجة إلى أن نبدأ هنا، في الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن، بل أيضا في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى. ولا بد من توسيع التعاون بين بلداننا ومع المنظمات الدولية. ولا بد من السعي بقوة أكبر لإقامة شراكات حقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وكجزء من جهود الاتحاد الأوروبي، نشجع اتخاذ تدابير منسقة لمساعدة البلدان النامية على زيادة الإمدادات الغذائية ومعالجة الأزمات الحالية بطريقة مستدامة. وفضلا عن ذلك، لا بد من اعتماد قواعد تجارية دولية أكثر عدلا لتنشيط الإنتاج الزراعي، بدءا بالبلدان النامية، ولتوفير إمكانية الحصول على المواد الغذائية.

وهذا العام وصلنا إلى نقطة المنتصف لتقييم الإنجازات في المضي صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وحتى الآن، ظل التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تقدما متفاوتا، في أحسن الأحوال. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار الغذاء، والكلفات القياسية للطاقة، والتحديات المتعلقة بأمن الطاقة وخطوط الأنابيب، وتغير المناخ، وازدياد ندرة الموارد المائية والانهيار الأخير للمراكز المالية الذي بدأ هنا في الولايات المتحدة – كل ذلك يهدد بعكس مسار أوجه التقدم القائمة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وما زال يمكن بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، إن لم يكن جميع الأهداف، ولكن شريطة أن نعمل جميعا نحو بلوغها بمضاعفة الطاقة والالتزام.

إن سلوفاكيا نفسها، بوصفها بلدا متلقيا سابقا اجتازت عملية الانتقال، تقدم الآن أيضا مساعدة إنمائية رسمية للمساعدة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ضمن أهداف أخرى.

ونشعر بالسرور لأن التحول الديمقراطي للأمم المتحدة يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للعام. ونؤيد التحول الديمقراطي للمنظمة بمعنى زيادة الشراكة بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وبمعنى احترام كل هيئة لولايات الهيئة الأخرى.

وتود سلوفاكيا أن تؤكد مجددا على النهوض بالتدابير المتفق عليها لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاح الإداري للأمانة العامة للأمم المتحدة.

وما زالت سلوفاكيا مقنعة بضرورة إصلاح مجلس الأمن. واستنادا إلى تجربتنا الأخيرة بالذات من عملنا في المجلس، نؤكد على ضرورة جعل المجلس أكثر تمثيلا، وأكثر انفتاحا وأكثر شفافية. ويلزم توسيع المجلس في فئتي عضويته على حد سواء. وتؤيد سلوفاكيا طموحات ألمانيا واليابان والبرازيل والهند إلى أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن، فضلا عن التمثيل الدائم لأفريقيا في المجلس. ويلزم أن يخصص للمجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية مقعدا إضافيا واحدا غير دائم على أقل تقدير. ولذلك نؤيد تأييدا كاملا بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وهذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وما زال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، فضلا عن تشجيع ثقافة

التسامح بين الأديان وبين الأعراق، يشكلان أولوية بلدي للعمل في الأمم المتحدة. وتم انتخاب سلوفاكيا عضوا في مجلس حقوق الإنسان هذا العام. وسنعزز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومتساوية.

إن العدل شرط مسبق لتحقيق السلام والأمن والتنمية، وليس مناقضا لها. وينبغي أن تكون المسؤولية عن الحماية إحدى السياسات والمبادئ التوجيهية الأخرى لعملنا المشترك، على حد سواء فيما يتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وفي حالات الكوارث الطبيعية والمآسي الواسعة النطاق. ولا يمكننا بعد الآن أن نتحمل تكرار ما حصل في رواندا في دارفور أو في أي مكان آخر.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد إشادة خاصة بالاتحاد الأفريقي على دوره الفعال بشكل متزايد في إنهاء أكثر الأزمات الجدية في أفريقيا، وخاصة نشر القوة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهنا، أود أن أنوه بالتعاون المتزايد باستمرار بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والقائم حاليا في حوالي ٢٠ عملية وحالة.

إن الإصلاح المملوك وطنيا لقطاع الأمن، وخاصة في بيئات بعد انتهاء الصراع، أمر بالغ الأهمية لتدعيم السلام والاستقرار؛ وتشجيع تخفيض حدة الفقر وسيادة القانون والحكم الرشيد؛ وبسط السلطات الشرعية للدولة؛ ومنع البلدان من الانتكاس إلى الصراع.

إن سلوفاكيا منذ بداية عضويتها في مجلس الأمن، ما برحت تشارك بهمة في الجهود المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني وتعمل على دعم توصيات الأمين العام. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل بوصفنا منسقا لفريق الأصدقاء لإصلاح القطاع الأمني، بالإضافة إلى تعزيز الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك المجال بعد أن تكللت بالنجاح حلقة العمل المعقودة في جنوب أفريقيا والتي تلتها واحدة في آسيا وأخرى في أمريكا اللاتينية.

إن التحديات الجديدة للأمن العالمي لن تصرف اهتمامنا عن التهديدات القديمة والمتسمة أكثر بالطابع التقليدي. والعالم، للأسف، حافل بالنزاعات والصراعات والأزمات. وما برحنا نؤيد بالمفاوضات والوسائل السلمية، ومع قيام الأمم المتحدة بدور مركزي يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي – وخاصة مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية – ونرفض استعمال القوة والإجراءات الأحادية الجانب.

وهناك صلة وثيقة لذلك بالتطورات الأخيرة في جورجيا وفي غرب البلقان، حيث نؤكد على أهمية المنظور الأوروبي وعبر الأطلسي لجميع البلدان بوصفه عنصرا أساسيا في تعزيز السلام والاستقرار والتقدم الاقتصادي في المنطقة. ومن بين الدروس التي تعلمناها أن ترك النزاعات المجمدة، لتستفحل يؤدي أحيانا إلى مرحلة الانفجار الخطير، وإلى انتشار عدم الاستقرار وتأجيج التطرف. والصراع في الشرق الأوسط شاهد على ذلك. وأود التشديد، كما فعل آخرون، على أن إطلاق النداءات للقضاء على دولة إسرائيل من هذه المنصة لا يمكن قبوله وجدير بالشجب.

ونسلم جميعا بأهمية دعم حكومة أفغانستان في جهودها لتأمين الاستقرار والتنمية في البلد ولمنع أفغانستان من التحول مرة أخرى إلى ملاذ للإرهابيين. وفي هذا العام، قررت سلوفاكيا مضاعفة عدد جنودها العاملين في جنوب أفغانستان، ولكن من الواضح أن السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان يتوقفان على تحسن ظروف حياة المواطنين الأفغان في ظل الحكم الرشيد.

وتؤيد سلوفاكيا تعزيز تعاون الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي. وحتى نكون أكثر فعالية، علينا الاتفاق على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن.

وما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين. ومما يثير قلقنا بشكل خاص عدم قدرتنا على إغلاق موضوع البرنامج النووي الإيراني بطريقة يراها الجميع متوافقة مع نظام عدم الانتشار. ونحن نرحب بتمديد ولاية لجنة الأمم المتحدة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن المهام التي نواجهها خلال العام القادم كبيرة. ولا يمكننا أن ننجز تلك المهام إلا من خلال الالتزام السياسي القوي والمستدام، والعمل عبر الآليات المتعددة الأطراف حيث تكون الأمم المتحدة في موقع قيادتها وفي محورها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي أحمد جينغلي، وزير خارجية الصومال.

السيد جينغلي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأشارك العديد من المتكلمين الذين أعربوا عن أحر التهاني للسيد ديسكوتو بروكمان على توليه مسؤوليات رئيس الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والستين. وأنا على ثقة بأن هذه الهيئة الدولية ستستفيد من خبرته الغنية وتوجيهاته الحكيمة.

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لالتزام الأمين العام بوضع احتياجات أفريقيا على رأس جدول أعماله خلال توليه لمنصبه، وخاصة جهوده التي لا تكل لمساعدة الصوماليين على إيجاد حل دائم لصراعهم.

وأعتزم، في هذا الصدد، أن أقصر ملاحظاتي أولا على أهم القضايا، في نظري، والمتصلة باحتياجات أفريقيا الإنمائية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وثانيا، سوف أتطرق إلى بعض الشواغل الأساسية المتعلقة بالوضع الحالي في الصومال. وعلى مدار السنوات الأخيرة، قيل الكثير عن أفريقيا ومشاكلها المتصلة باحتياجاتها الإنمائية وبتنفيذ السياسات. وسوف أتناول بإيجاز ثلاثة مجالات خاصة، وهي المعونة وعبء الدين والتجارة.

وفيما يتعلق بالمعونة، تتعلق شواغلنا بشكل رئيسي بالكم والصلة والنوعية. وبطبيعة الحال، نحن نؤيد أي تدبير، ثنائي أو متعدد الأطراف، من شأنه أن يعزز فعالية المعونة وتنسيقها واتساقها. وفيما يتعلق بالكم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن أغلبية المراقبين يتفقون على أن مجموع المعونة لأفريقيا خلال السنوات القادمة من غير المحتمل أن يشهد زيادة بل ربما سيشهد هبوطا. ولذلك، سيكون من غير الواقعي التعلق بالآمال المبالغ فيها بشأن تحقيق التنمية من خلال المعونة. وأغلبية البلدان المانحة لم تصل بعد إلى الهدف الذي أوصت به الأمم المتحدة، المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفيما يتعلق بعبء الدين، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل أكثر بكثير مما سعى أو فعل خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالعديد من بلدان أفريقيا، ولا سيما ما يسمى بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي الواقع، ينبغي الإسراع في عملية تخفيف عبء الدين لإعطاء مصداقية لتسليمنا بوجود أزمة ملحة. إننا نعتقد أنه فيما يخص البلدان الأقل نموا وبلدان الدخل المنخفض ينبغي إلغاء الديون المستحقة بالكامل. ونحن بحاجة إلى تحرير الموارد من أجل النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين علينا أن نمعن النظر في السياسات والمؤسسات الإنمائية بغية إجراء إصلاحات عاجلة. وينبغي تشديد المراقبة على الفساد وتعزيز دعم الحكم دعما حقيقيا بدلا من مجرد الدعم اللفظي. وينبغي إعادة توجيه الاهتمام على سبيل الأولوية إلى الزراعة. فأفريقيا يمكنها ويتعين عليها أن تنتج المزيد من المواد الغذائية.

إننا على اقتناع بأن أفريقيا تملك إمكانيات هائلة. ونعتقد أن أعظم إمكانياتها يكمن في التجارة وليس في كونها متلقية للمعونات وتخفيف الديون. وفي هذا الصدد، تنبغي إزالة الحواجز التجارية من أسواق الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية أمام المنتجات الزراعية الأفريقية إذا كانت البلدان المتقدمة النمو جادة حقا في مساعدة البلدان الأقل نموا.

وكما ندرك جميعا، فإن جولة مفاوضات الدوحة ما زالت في مأزق بسبب تفاوت المصالح بين البلدان الأعضاء المتقدمة النمو والبلدان الأعضاء النامية في منظمة التجارة العالمية. ويكمن في صميم المأزق وجود المعونات الحكومية الكبيرة التي تقدم للمزارعين في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. وما لم تتم إزالة تلك المعونات أو تخفيضها إلى حد كبير، فلا أمل يُذكر في أن تتمكن البلدان الأفريقية والبلدان النامية في أي مكان آخر من التنافس في أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وأود الآن أن أنتقل من المسائل الرئيسية التي تواجه تحقيق التنمية في أفريقيا إلى مشاكل الصومال وآفاقها على وجه التحديد. ونود، بادئ ذي بدء، أن نؤكد مجددا أن الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية ملتزمة تماما بتنفيذ خارطة الطريق المتوخاة في إطار ميثاق الصومال الذي أُعتمد عام ٢٠٠٤، على الرغم من تحديات جسام طبيعية ومن صنع الإنسان.

وفي ما يتعلق بالمصالحة، نود أن نشير إلى إبرام اتفاق من أجل السلام والمصالحة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة، وتوقيعهما عليه في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في جيبوتي. ونحن الآن في طور تنفيذه، الذي نأمل أن يتم من دون أي تأخير لا لزوم له. غير أننا واعون إلى أنه بعد ١٨ سنة من الصراع يمكن أن يحدث التأخير، جراء أساليب الذين أوجدوا لأنفسهم مصلحة مباشرة في الفوضى والتسيب. ومن الهام أيضا أن تبدي القيادة، من جانب الحكومة والمعارضة، العزم والريادة إذا أردنا إنجاح العملية – ولا بد من أن تنجح. كما أننا مصممون على كفالة ألا تبقي جهود المخربين وعناصر الإفساد دولة الصومال قاطبة والسلام في المنطقة رهينتين. ونأمل أن يكون بوسعنا التعويل على الدعم الواضح للأعضاء في هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن.

وما انفكت الحالة في الصومال مدرجة على جدول مجلس الأمن لوقت طويل. ونحث الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الاضطلاع بدورهما وعلى عدم إهدار الفرص من خلال سياسة الترقب وانتظار النتائج. وفي نهاية المطاف، لن يرحم التاريخ طريقة تعامل مجلس الأمن مع قضية الصومال عندما نقارنها بطرق استجابته لأزمات أخرى في حالات مماثلة. ونحن بحاجة ملحة إلى نشر قوة متكاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بغية استعادة السلام والاستقرار، وتهيئة بيئة آمنة لبناء المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ازدياد أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المياه الصومالية والمتاخمة، التي أدت إلى خسائر في الأرواح والممتلكات. وقد أدانت حكومة بلدي بشدة تلك الأعمال الإجرامية، التي تنهك القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. وأعمال القرصنة الإجرامية تلك غير مقبولة وينبغي وقفها. وبما أن الصومال

ليست لديها القدرة على اعتراض السفن أو القيام بدوريات على ساحله الطويل لضمان أمن الممرات البحرية، ندعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لمكافحة القرصنة البحرية، وفقا لأحكام الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨). ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء ومع الأمم المتحدة في تنفيذ ذلك القرار.

ونرى أنه حان الوقت لكي يتخذ العالم إجراء صارما لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال ووضع حد لهذه الأعمال الإجرامية. ومن غير المعقول، ونحن في فجر القرن الحادي والعشرين، ألا يتم لفترة طويلة التصدي للقرصنة بمثل هذا النطاق. ونشيد بجهود حكومة فرنسا، لا سيما الرئيس ساركوزي، لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال.

وأخيرا، أود أن أتناول الحالة الإنسانية المزرية في الصومال، وهي حالة ناجمة عن الصراع والجفاف وأعمال القرصنة، فضلا عن الفيضانات في بعض المناطق. وأناشد المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من المعونة الإنسانية للشعب الصومالي. وأود أن أشكر حكومات فرنسا والدانمرك وهولندا وكندا على حراسة السفن المُحَمَّلة بالمعونة الإنسانية للصومال. كما أود أن أتقدم بعميق شكري إلى جميع البلدان التي توفر حاليا المعونة الإنسانية لبلدنا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية منع نشوب الصراعات وتسويتها وإدارتها، ليس في الصومال فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء أفريقيا والعالم النامي. ومن الصعب تخيل تحقيق أي تنمية اجتماعية واقتصادية مجدية من دون إحلال السلام واستتباب الأمن. ومن غير الواقعي أن نتوقع من بلدان في حالة صراع تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها، إن لم نقل جميعها. وبالتالي، من واجب جميع البلدان النامية والأمم المتحدة ومجلس الأمن تعزيز الظروف المواتية لتحقيق تنمية فعالة، وإلا فإن الأهداف الإنمائية للألفية ستبدو أمنيات بعيدة المنال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواو بيرناردو دي ميرندا، وزير خارجية جمهورية أنغولا.

السيد ميرندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يشرفني جداً أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن فخامة السيد خوسي إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا.

أولا، أود أن أتقدم، باسم حكومة بلدي، بأحر التهاني إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على انتخابه لرئاسة هذا الجهاز. ونتمنى له كل التوفيق خلال فترة ولايته ونؤكد له دعم بلدي.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات خطيرة. وتشمل هذه التحديات الأزمة الغذائية، وارتفاع أسعار الوقود، وتغير المناخ غير المتوقع، والأزمة المالية، وتصاعد دق طبول الحرب الباردة والإرهاب. فالنطاق العالمي لتلك التحديات وآثارها السلبية على حياة الملايين من البشر في جميع القارات، يدل على أننا نعيش لحظة حاسمة. ويجب أن نتغلب على تلك التحديات من خلال استجابة جماعية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي. غير أنه يجب على كل دولة أن تقوم بعمل بصورة فردية.

أما في ما يتعلق بالأزمة المالية، فعلينا أن نتخذ التدابير التي تساعد على الحيلولة دون ترتيب آثار خطيرة على الاقتصاد العالمي، لا سيما اقتصادات البلدان الأكثر ضعفا. ويجب أن تكون هذه التدابير فعّالة، وأن تساعد في الحد من الأثر السلبي على التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية فعلا

من خلال تنفيذ إصلاحات مكنتها من تحقيق نمو سنوي بنسبة ٥ في المائة.

كما يساورنا القلق إزاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد أضر ذلك بشدة بجهود مكافحة الفقر الذي يعاني منه أكثر من بليون نسمة. ويرتبط ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتباطا وثيقا بتغير المناخ، الذي لا يتسبب في تدمير المرافق الأساسية والوسائل الرئيسية للعيش في العديد من البلدان فحسب، بل يدفع أيضا بملايين الأشخاص إلى براثن الفقر.

إن القضاء على العناصر التي تشوه التجارة الدولية يكتسي أهمية أساسية أيضا إذا ما أردنا حل الأزمة الغذائية العالمية. إن المعونات الزراعية التي تقدمها البلدان الغنية لمزارعيها تدمر الإنتاج الزراعي في البلدان الفقيرة وتجعل من الصعب على مزارعيها الوصول إلى الأسواق العالمية. وقد زاد فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال جولة الدوحة في تموز/يوليه الأخير هذا السيناريو سوءا. وانهيار هذه المفاوضات أجهز على فرص التوصل، في الأجل القصير، إلى إبرام اتفاق تجاري عام يلغي هذه المعونات والمعوقات الأخرى للمبادلات التجارية الدولية. ويحدو جمهورية أنغولا الأمل في أن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وأن تبدي الأطراف الرئيسية المرونة اللازمة للسماح لأكثر البلدان عوزا نتيجة لعدم وجود اتفاق تجاري تفادي أن تبقى مهمشة إلى الأبد في الاقتصاد العالمي.

إن عكس مسار هذه الحالة الخطيرة جدا، لا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب، يتطلب من الجمعية العامة أن تضاعف جهودها. ونأمل في أن يقوم الرئيس بتوجيه المناقشة نحو معالجة هذه الشواغل. وتلتزم جمهورية أنغولا نفسها بالمساهمة، في حدود قدراتها، في العثور على حلول لهذه المشاكل التي تؤثر على كل الدول.

إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، ينطوي على إمكانية المساهمة في القضاء على الفقر من خلال إنشاء شراكات للتنمية المستدامة والتجارة والاستثمار والسياحة ومنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحتها والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، تتشرف أنغولا بترؤس منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وهي آلية أقاليمية فعالة للتعاون في مجالات التنمية والسلم والأمن فيما بين دولها الأعضاء الـ ٢٤ في أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لشركائنا الدوليين أن جمهورية أنغولا متحمسة أكثر من أي وقت مضى للاضطلاع بمسؤولياتها المترتبة على عضويتها في مؤسسات المجتمع الدولي وفي مؤسسات القارة الأفريقية وتلك التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، سنواصل مشاركتنا والتزامنا بصفة أساسية في صون السلم والأمن، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة، وعلى أساس القوانين الاجتماعية للاقتصاد السوقي الذي من شأنه أن يحفظ مصالح أغلبية السكان ويحوز على ارتياحهم.

هذه هي المبادئ التي وجهت مسارنا كبلد، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة. والتطبيق المتسق لهذه المبادئ هو أساس التقدم الذي تبنيه أنغولا في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، يسود، منذ سنة ٢٠٠٢، جو من السلام في جميع أنحاء البلاد، وذلك بالقضاء على عوامل الصراع وإحراز تقدم هام في المصالحة الوطنية، وظهور قطاع خاص من الأعمال الحرة، ومجتمع مدني ديناميكي وصحافة حرة ونشطة ونابضة بالحياة.

لقد سجلت أنغولا في السنوات الخمس الأخيرة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. وخلال هذه الفترة، زاد الناتج

المحلي الإجمالي بنسبة ١٤,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية. وحقق القطاع غير النفطي نموا بنسبة ١٧,٤ في المائة، أي أسرع من قطاع النفط، الذي حقق نموا سنويا بنسبة ١٢,٧ في المائة. وقد سمح هذا النمو لمعدل البطالة، الذي كان يقدر في منتصف التسعينات بـ ٤٥ في المائة، أن يتناقص ليصل إلى نسبة تقدر بـ ٢٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

أما الوزن النسبي للصناعة الاستخراجية، التي يطغى عليها القطاعان الفرعيان النفط والألماس، فقد سجَّل نموا كبيرا بنسبة مرتفعة ٦١,٦ في المائة. وفضلا عن ذلك، شهدت أنغولا انخفاضا في مستويات التضخم من ١٠٥,٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ١١,٧٨ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وشهدت أيضا تحولا في الحسابات العامة من عجز بنسبة ٧ في المائة في الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠٠٣ إلى فائض بنسبة ١١,٤ في المائة في الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠٠٧. وتشجعنا هذه الأرقام على أن نتفائل فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أضافت أنغولا دعامة إلى هيكلها الديمقراطي بإجراء انتخابات تشريعية في بيئة سادتها الشفافية والحرية التامة. ورغم الانتقادات للحكومة الأنغولية والضغط عليها لإجراء الانتخابات في وقت أبكر، وبعيدا عن الأهداف والشروط الذاتية السائدة في ذلك الوقت، أثبتت فطنة قائدها، فخامة السيد هوسي إدواردو دوس سانتوس، أن الانتخابات قد أجريت في الوقت المناسب.

وبالتحسن التدريجي لكنه هام بالنسبة لنوعية حياة الناس، وبروح المصالحة التامة والسلمية، ظهر جو من التسامح والتعايش السلمي في فضائها الرحب. لقد كانت الانتخابات حقا تعبيرا عن إعادة التأكيد على كرامتنا.

وكل الجهود المبذولة في العملية الانتخابية المعقدة التي أدت إلى نجاح هذا العمل التاريخي تمت باستخدام الموارد الإنسانية والمادية للحكومة الأنغولية. ونحن فخورون بأننا قدمنا مرة أخرى مثالا طيبا على النضج السياسي والانضباط المدني والمشاركة الشعبية التامة. كما أنه من دواعي سرورنا أن نقول أمام هذه الجمعية إن الأفارقة، كسائر شعوب العالم، لديهم القدرة والمقدرة على بناء مصيرهم وتطوير ديمقراطية تشاركية.

أما الصراعات المسلحة فما زالت تمتص الموارد من المجتمع الدولي والأطراف المشاركة فيها، وهي موارد يمكن استغلالها بصورة أفضل من أجل رفاه السكان في المناطق المتضررة. لكن، وللمرة الأولى في عدة أعوام، تشهد أفريقيا انخفاضا كبيرا في الصراعات، مما يسمح بتحسن المؤشرات الاقتصادية. وقد جلب التقدم المحرز في عملية السلام في كوت ديفوار وتعزيز السلام القائم في سيراليون وليبريا هالة من الأمل. وفضلا عن ذلك، فإن التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشجع بصورة واضحة رغم بعض التوتر في المناطق الشرقية.

ويحدونا الأمل في أن تساعد الجهود التي تبذلها حاليا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حل الصراعات في الصومال ودارفور بطريقة سلمية.

إن جمهورية أنغولا، وكونها تترأس جهاز التعاون السياسي والدفاعي الأمني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قدمت مع البلدان الأخرى في هذه المنطقة والميسر كل الدعم لعملية المفاوضات بغية وضع حد للأزمة السياسية في زمبابوي. وترحب أنغولا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف في زمبابوي وستواصل بذل الجهود لمساعدتها على وضع المصالح الوطنية قبل جميع الخلافات الشخصية من أجل تيسير العودة إلى الاستقرار السياسي ولإزالة الحالة

الاقتصادية القائمة التي تسود البلد. ونناشد المجتمع الدولي، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، أن يدعم البرنامج الرامي إلى التغلب على الأزمة، الذي ستضعه الحكومة الشاملة المنبثقة عن الاتفاق بين الأطراف. كما ندعو لرفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد بعد ذلك.

غير أنه لا بد لنا من أن نلزم جانب اليقظة لاحتمال اندلاع صراعات جديدة بسبب عدم الاستقرار السياسي القائم في بلدان أخرى في القارة. ويجب أن نستثمر في الدبلوماسية الوقائية وفي تعزيز آليات الإنذار المبكر.

وفي الشرق الأوسط، يبدو أن التطورات الأخيرة تبث ضوءا عند نهاية النفق، فيما يتعلق بالتوصل إلى حل حاسم للقضايا الفلسطينية والإسرائيلية – العربية. وتشجع أنغولا الأطراف المعنية على الدخول في حوار يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية بشكل فعلي وقانوني، ولها حدود معترف بها، تتعايش مع إسرائيل جنبا إلى جنب.

وتتمسك حكومتي بتضامنها مع الموقف الأفريقي المشترك ومع كل الذين يدعون إلى ضرورة إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة وإلى إصلاح منظومتها، بما فيها زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، لكي يتجلى فيه التمثيل الإقليمي العادل والمنصف، مع تمتعهم بكامل الحقوق المتأصلة في العضوية.

ولا أود أن أنهي بياني بدون الإعراب مرة أخرى للجمعية العامة عن أسفي لاستمرار الحصار المفروض على جمهورية كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. فهو يشكل حالة من عدم الامتثال للقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول. فنحن في عصر التعايش السلمي بين الشعوب والدول، والحصار المذكور يجرح الضمير الجماعي العالمي لعصرنا.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٢٠.